

معجم الأبنين

في اللغة العربية

الدكتور أحمد مختار عمر
الأستاذ بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٩٩٥ م - ١٤١٥ هـ



٢٨ ش هيد الخالق ثروت

1. The first part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that the study of the history of the United States is essential for a full understanding of the country and its people. The paper then discusses the various methods used by historians to study the history of the United States, including the use of primary and secondary sources, and the use of statistical methods.

2. The second part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that the study of the history of the United States is essential for a full understanding of the country and its people. The paper then discusses the various methods used by historians to study the history of the United States, including the use of primary and secondary sources, and the use of statistical methods.

3. The third part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that the study of the history of the United States is essential for a full understanding of the country and its people. The paper then discusses the various methods used by historians to study the history of the United States, including the use of primary and secondary sources, and the use of statistical methods.

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

مقدمة ٧

الباب الأول

مرحلة التأليف المبكر

الفصل الأول: جهود النحويين: ١١

جهود سيبويه ١١ - أبنية الثلاثي المجرد من الأسماء ١١ - المزيد من بنات الثلاثة ١١ -
الرباعي المجرد والمزيد ١٢ - الخماسي المجرد والمزيد ١٢ - أبنية الثلاثي المجرد والمزيد من
الأفعال ١٣ - أبنية الرباعي المجرد والمزيد ١٣ - جهود النحاة بعد سيبويه ١٤ - الاستدراك
على سيبويه وإضافة بعض الأبنية ١٤ - جهود المبرد ١٤

الفصل الثاني: جهود اللغويين: ١٥

إفراد بحوث في الكتب اللغوية لدراسة الأبنية ١٥ - كتب فعل وأفعال ١٥ - الغريب
المصنف لأبي غنيد ١٥ - إصلاح المنطق لابن السكيت ١٦ - أدب الكاتب لابن قتيبة
١٦ - المنتخب لكراع النمل ١٨ - الجمهرة لابن دريد ١٩

الباب الثاني

مرحلة تأليف المعاجم النوعية

الفصل الأول: التأليف في أبنية الأسماء: ٢٣

التأليف في أبنية المصادر ٢٣ - التأليف في أبنية المقصور والممدود ٢٤ - المقصور
والممدود للقالى ٢٤

الفصل الثاني: التأليف في أبنية الأفعال: ٢٦

فعل وأفعال ٢٦ - فعلت وأفعلت لأبي حاتم ٢٧ - فعلت وأفعلت للزجاج ٣٠ - الأفعال
الثلاثية والرباعية لابن القوطية ٣٣

الباب الثالث

مرحلة الفارابي

الفصل الأول: التعريف بالفارابي: ٤١

اسمه ونسبه ٤١ - مولده ٤١ - صلاته بالجوهري ٤١ - وفاته ٤١ - رحلاته ٤٢ - مؤلفاته

٤٥

الفصل الثاني: التعريف بديوان الأدب: ٤٧

مقدمة المعجم ٤٧ - المادة اللغوية ٤٩ - منهجه في ترتيبها ٤٩ - ما استبعده من المعجم لقياسيته ٥٥ - لماذا اختار الفارابي هذا النظام ٥٨ - طريقته داخل المواد ٦٣ - طريقته في قسم الأفعال ٦٨ - عرضه للأبنية ٦٩ - مقارنة بينه وبين سيبويه ٧٠ - اصطلاحاته ٨٢ - ذوات الثلاثة وذوات الأربعة ٨٢ - الحرف المكرر ٨٧ - اللفيف ٩٠ - الخفض ٩٠ - الإجراء ٩٠ - المثلث الحشو ٩١ - اسم الحال التي يفعل عليها ٩١ - الفعل الواقع وغير الواقع ٩١ - ما يعتمد به وينقل ٩١ - الأسماء المبهمه ٩١ - التذييلات ٩٢ - بيان المصادر ٩٢ - بيان النعوت ٩٢ - اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي ٩٣ - فعل الأمر ٩٣ - معاني صيغ الزوائد ٩٤ - أحكام تخص بعض الأبواب ٩٥ - تعقيب ٩٧

الفصل الثالث: مصادر ديوان الأدب: ١٠٤

إقلاله في ذكر مصادره ١٠٤ - معجم العين ١٠٤ - الجمهرة لابن دريد ١٠٤ - الجيم لأبي عمرو الشيباني ١٠٨ - الغريب المصنف لأبي عبيد ١٠٨ - إصلاح المنطق لابن السكيت ١٠٨ - أدب الكاتب لابن قتيبة ١١٣ - كتب أبي زيد ١١٥ مراجع أخرى ١١٥

الفصل الرابع: ديوان الأدب في الميزان: ١١٦

قيمه ١١٦ - قيمته في نظر القدماء ١١٨ - عيوبه ١٢١ - عيوب المنهج ١٢١ - مآخذ في تطبيق المنهج ١٢٢ - مآخذ على المادة اللغوية ١٣٤ - أوهام الفارابي اللغوية ١٣٥ - ما أخذ على الفارابي دون وجه حق ١٣٧ - شرحه المعيب للكلمات ١٤٤

الفصل الخامس : المتأثرون بديوان الأدب : ١٤٧

اختصاره أو تأليف الشروح عليه ١٤٧- الاستفادة به فى جمع المادة اللغوية ١٤٧ -
التأثر بمنهجه ١٤٧- العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب ١٤٨- أخذ الجوهري نظام الباب
والفصل عن الفارابى ١٥٠- استفادته من المادة اللغوية ١٥١- تحليل بعض المواد اللغوية
١٥٢ - مقابلة المادة اللغوية ١٥٨- دراسة الظواهر المشتركة ١٦١.

الباب الرابع

التأليف فى الأبنية بعد الفارابى

الفصل الأول : معاجم الأفعال : ١٦٨

كتاب الأفعال للسرقسطى ١٦٨- نظامه ١٦٨- بين ابن القوطية والسرقسطى ١٧٠-
كتاب الأفعال لابن القطاع ١٧٤- نظامه ١٧٥- أخطاء فى التطبيق ١٧٧- بين ابن القوطية
وابن القطاع ١٧٨- المصادر للزوزنى ١٨٠- وصفه ١٨٠- المقدمة ١٨٠- نظامه ١٨٠- بين
ديوان الأدب ومصادر الزوزنى ١٨١- تاج المصادر لبوجعفر ١٨٣- تاج المصادر (عربى)
١٨٣- وصفه ١٨٣- المقدمة ١٨٣- نظامه ١٨٤- بين ديوان الأدب وتاج المصادر ١٨٤- تاج
المصادر (عربى - فارسى) ١٨٥- نظامه ١٨٦.

الفصل الثانى : المعاجم الشاملة : ١٨٧

شمس العلوم لشنوان بن سعيد ١٨٧- وصفه ١٨٧- نظامه ١٨٨- بين شمس العلوم
وديوان الأدب ١٩٢- الخلاصة ١٩٣- مقدمة الأدب للزمخشري ١٩٥- وصفه ١٩٥-
المقدمة ١٩٥- نظامه ١٩٥- بين ديوان الأدب ومقدمة الأدب ١٩٧- ديوان لغات الترك
للكاشغرى ٢٠١- موازنة بين ديوان الأدب وديوان لغات الترك ٢٠١- النظام ٢٠٥-
موازنة بين النظامين ٢٠٥.

الفصل الثالث : كتب المجاميع اللغوية : ٢٠٧

المختص لابن سيده ٢٠٧- المزهرة للسيوطى ٢٠٩- خصائص كتب المجاميع اللغوية

الفصل الرابع: جهود النحويين: ٢١١

- تخصيص فصول في كتب النحو لدراسة الأبنية ٢١١- الزمخشري في المفصل ٢١١-
السيوطي في همع الهوامع ٢١١- أفراد الأبنية بمؤلف مستقل ٢١١- الأبنية لابن القطاع
٢١٢- تميز الكتاب بالاستقصاء والتحري ٢١٢- ملاحظات على أبنية ابن القطاع ٢١٣-
لامية الأفعال لابن مالك ٢١٤

تعليق عام: ٢١٥

مصادر البحث ومراجعته: ٢١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ظهرت اتجاهات كثيرة في ترتيب المعجم العربي منذ ألف الخليل بن أحمد معجمه «العين» حتى اليوم.

وعلى الرغم من كثرة ما كتب حول المعجمات العربية وتاريخها (انظر مثلاً: المعاجم العربية للدكتور عبدالله درويش، والمعجم العربي لكل من الدكتور حسين نصار، ورياض قاسم، والمعاجم اللغوية للدكتور محمد أبو الفرج، ومقدمة الصحاح للأستاذ أحمد عبدالغفور العطار، بالإضافة إلى ما كتب بغير العربية مثل Arabic Lexicography لمؤلفه Chaywood) فقد ظل نوع منها يشكو من قلة ما كتب عنه، وهو ذلك النوع الذي رتب كلماته بحسب الأبنية أو الأوزان، سواء ما كان منها معجماً نوعياً أو معجماً شاملاً.

وقد بدأ التفكير في دراسة أبنية اللغة العربية في وقت مبكر، وتمثل حينئذ في محاولة حصر أشكالها والتمثيل لكل منها، وتم ذلك على أيدي النحاة.

ثم تلا ذلك تخصيص بحوث للأبنية في الكتب اللغوية، وهذه لم تتسم بطابع خاص. فمنها ما اهتم بذكر ألفاظ البناء المشتبه فيها، ومنها ما تعلق بالأبنية التي يتعدد ضبطها، ومنها ما اختص بالأبنية النادرة.

وقد صاحب هذه البحوث أو تلاها اتجاه معجمي أخذ شكلين:

أحدهما وجه عنايته لأبنية الأفعال والأسماء، سواء اهتم ببناء أو أبنية معينة منها أو اهتم بها جميعاً، وهو ما أطلقنا عليه اسم «المعاجم النوعية».

أما الآخر فقد لبس ثوب المعجم الكامل الذي يهتم بذكر أبنية الأسماء والأفعال جميعاً، ويحاول حصر الكلمات المتعلقة بكل بناء، وهو ما أسميناه «المعاجم الشاملة» وقد رأينا من الضروري أن نتناول هذا الاتجاه تحت مرحلتين اثنتين هما:

١- مرحلة الريادة التي تمثلت في معجم ديوان الأدب للفارابي الذي ظهر في القرن الرابع الهجري.

٢- مرحلة التبعية التي تمثلت في عدد من المعاجم التي ظهرت في القرن الخامس وما

بعده والتي تأثرت بمنهج الفارابي قليلاً أو كثيراً.

وهكذا استقر البحث في أربعة أبواب على النحو التالي:

الباب الأول: مرحلة التأليف المبكر.

الباب الثاني: مرحلة تأليف المعاجم النوعية.

الباب الثالث: مرحلة الفارابي صاحب أول معجم شامل للأبنية.

الباب الرابع: مرحلة ما بعد الفارابي.

وقد بدأ اهتمامي بمعاجم الأبنية منذ عام ١٩٦٠ حينما سجلت موضوعاً للحصول على الماجستير من كلية دار العلوم، عنوانه «الفارابي اللغوي ودراسة معجمه ديوان الأدب»، ثم تابعت نشر مقالات متصلة بموضوع معاجم الأبنية في سلسلة مقالات نشرت بمجلة اللسان العربي التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب بالرباط (الأعداد ٢/٨ عام ١٩٧١، ٣/٨ عام ١٩٧١، ١/٩ عام ١٩٧٢).

وواصلت متابعة البحث في الموضوع دراسة وتحقيقاً حتى استوى على سوقه، فكان هذا الكتاب الذي أضعه بين يدي القارئ، وأستطيع أن أزعم أنه أول عمل خصص لمثل هذا الموضوع.

الباب الأول

مرحلة التأليف المبكر

الفصل الأول

جمود النحويين

بدأ التأليف في هذه المرحلة على أيدي النحاة في وقت مبكر جداً لم يتجاوز منتصف القرن الثاني الهجري. وكان سيبويه أول من عالج الأبنية «وأوفى من سطرها»^(١) ولذلك أفرد لها في كتابه أبواباً جمع فيها ما عرفه من أبنية اللغة العربية وقسمها تقسيماً كمياً مع فصل أبنية الأسماء عن أبنية الأفعال ومثل لكل نوع منها. وقد ذكر للأسماء ٣٠٨ بناءً بين ثلاثي مجرد ومزید ورباعي مجرد ومزید وخماسي مجرد ومزید، وذكر للأفعال ٣٤ بناءً بين ثلاثي مجرد ومزید ورباعي مجرد ومزید.

ومهد سيبويه لكلامه عن الأبنية بمقدمة تحدث فيها عن أقل ما تكون عليه الكلمة (سواء في الأسماء أو الأفعال أو الحروف) وأكثر ما تصل إليه، وحروفها أصلية أو مزید فيها، ثم تحدث عن حروف الزوائد حرفاً حرفاً وذكر مواضع زيادة كل منها.

وبدأ سيبويه حديثه عن الأبنية بالثلاثي المجرد من الأسماء فذكر له: ١٠ أبنية^(٢). ثم تحدث عن المزید فيه من بنات الثلاثة:

٢٧	بناء	وبدأه بالمزید بالهمزة فذكر له:
٩٥	بناء	ثم المزید بالألف فذكر له:
٢٧	بناء	ثم المزید بالياء فذكر له:
١١	بناء	ثم المزید بالنون فذكر له:
١٨	بناء	ثم المزید بالتاء فذكر له:
١٣	بناء	ثم المزید بالميم فذكر له:
٢٠	بناء	ثم المزید بالواو فذكر له:
١٥	بناء	ثم المزید بالتضعيف فذكر له:
٢	بناءين اثنين	ثم المزید بتكرير العين واللام فذكر له:
٢٣٨	بناء	المجموع

(١) أبنية الأسماء لابن القطاع.

(٢) استبعد سيبويه بناءي فعل وفعل قائلاً «ليس في الأسماء والصفات فعل ولا يكون إلا في الفعل، وليس الكلام فعل» (الكتاب ٢/٣١٥).

وكانت طريقته أن يبدأ بما وقع فيه الحرف الزائد أولاً ثم ما وقع فيه الحرف الزائد ثانياً ثم ثالثاً... إلخ، ففي المزيد من الأسماء بالياء بدأ بـ «يَفْعَل» ثم «يَفْعُول»... وبعد أن استوعب الأبتية التي وقعت فيها الياء أول الكلمة شرع فيما وقعت فيه ثانية مثل «فَيَعِل» و«فَيَعُول»، ثم ما وقعت فيه ثالثة مثل «فَعِيل» و«فَعِيلَل» ثم رابعة مثل «فَعْلِيَّة» و«فَعِيلَل».. ثم خامسة مثل «فَعْلَنِيَّة» و«فَنَعْلِيل»... ويلاحظ أنه جمع بين ما زيدت فيه الياء وحدها فصار على أربعة أحرف وما زيد فيه مع الياء حرف آخر أو أكثر، ولتلافى التكرار كان لا يذكر في الباب ما زيد مع الحرف المعقود باسمه الباب حرف آخر سبق ذكره، فباب المزيد بالياء لا يذكر فيه ما زيد بالهمزة مع الياء مثل «إفْعِيل» لأنه سبق في باب المزيد بالهمزة، كما لا يذكر ما زيد بالألف مع الياء مثل «فَعِيَال» لأنه سبق في باب المزيد بالألف. وهكذا كان يفعل في سائر الأبواب.

وبعد أن فرغ من مزيد الثلاثي شرع في بقية الأبتية، وهذا إحصاء تفصيلي بها:

الأسماء:

سبق منها: الثلاثي المجرد والمزيد وعدد أبنيتها ٢٣٨ بناء

أبنية	٥	الرباعي المجرد:
بناء	١٣	الرباعي المزيد بالواو
أبنية	٨	الرباعي المزيد بالياء
بناء	٢١	الرباعي المزيد بالألف
أبنية	٥	الرباعي المزيد بالنون
أبنية	٩	الرباعي المزيد بالتضعيف
أبنية	٤	الخماسي المجرد
أبنية	٥	الخماسي المزيد
بناء في الأسماء	٣٠٨	المجموع الكلي

الأفعال:

أبنية	٣	الثلاثي المجرد
بناء	١٢	الثلاثي المزيد غير الملحق بالرباعي ^(١)
بناء	١٥	الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي
بناء	١	الرباعي المجرد
أبنية	٣	الرباعي المزيد ^(٢)
<hr/>		
بناء	٣٤	المجموع الكلي
بناء	٣٤٢	ومجموع أبنية الأسماء والأفعال

(١) وحروف الزيادة فيه هي:

= أَفْعَل	الهمزة، وتكون أولاً
= فَاعَل	الألف، وتكون ثانياً
= فَعَل	تضعيف العين
= تَفَاعَل	التاء على فاعَل
= تَفَعَّل	التاء على فَعَل
= انفعِل	النون أولاً ساكنة فتلزم ألف الوصل في الابتداء
= افتعل	التاء ثانياً ويسكن أول الحرف فتلزمها ألف الوصل
= استفعِل	السين أولاً والتاء بعدها ثم تسكن السين فتلزم ألف الوصل
= افعَلْ	الألف ثالثة وتضعف اللام ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل
= افعَلْ	تضعيف اللام مع تسكين أول حرف فتلزم ألف الوصل
= افعوعل	تضعيف العين مع الفصل بواو ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل
= افعوَلْ	الواو ثالثة مضاعفة ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل

(الكتاب ٢ / ٣٣٠ - ٣٣٣)

(٢) وحروف الزيادة فيه هي:

= تفعَلل	التاء
= افعلنل	النون ثالثة ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل
= افعَلَل	تضعيف اللام مع تسكين الحرف الأول فتلزم ألف الوصل

(الكتاب ٢ / ٣٤٠)

ولم يكن من غرض سيبويه في هذا البحث أن يحصر ألفاظ كل بناء، وإنما كان غرضه يتجه إلى حصر الأبنية والتمثيل - فقط - لكل نوع منها.

وجاء النحاة بعد سيبويه فبهرهم هذا العمل وأثار إعجابهم فلم يقدموا لنا في الموضوع شيئاً ذا بال وانحصر بحثهم في ناحيتين:

الأولى: الاستدراك على سيبويه وإضافة بعض الأبنية التي تركها، وقد فعل ذلك ابن السراج الذي ذكر أبنية سيبويه وزاد عليها ٢٢ مثلاً، كما زاد أبو عمر الجرمي عليها أمثلة يسيرة، ثم زاد ابن خالويه أمثلة يسيرة^(١) وزاد الزبيدي أكثر من ثمانين بناء^(٢).

والثانية: يمثلها المبرد الذي حول البحث في الأبنية إلى عمليات تدريجية وافتراضات عقلية بدلا من أن يحاول القيام بعمل إيجابي. فهو لم يبحث الأبنية بحثاً عملياً يقوم على الاستقراء والتتبع، وإنما أطلق لفكره العنان وأكثر من الفروض العقلية، ومن ذلك أنه عقد باباً باسم «هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفعال...» قال فيه: «فإذا قال لك ابن من ضرب مثل جعفر فقد قال لك زد على هذه الحروف الثلاثة حرفاً، فحق هذا أن تكرر اللام فتقول ضرب... ولو قال لك ابن لي من ضرب على مثل صمحمح لقلت ضرب...»^(٣).

ومثل هذا تجده في قوله: «ولو قلت أفوعل من القول لقلت اقوول ومن البيع ابيع وكان أصلها أيويع»^(٤).

وإلى جانب هذا نجد حديثه عن الأبنية حديثاً مضطرباً موزعاً في أماكن كثيرة وتخلله بحوث تصريفية عدة، ولا تبدو فيه العقلية العلمية المنظمة.

(٢) الاستدراك ص ١

(١) أبنية الأسماء لابن القطاع و٢

(٤) المقتضب ٣١٢/١ وانظر ص ٣١٣ وما بعدها.

(٣) المقتضب ٢٠٧/١

الفصل الثاني

جهود اللغويين

لم يدع اللغويون النحاة وحدهم في هذا الميدان يصلولون ويجولون، وإنما شاركوهم فيه، وحولوا البحث في الأبنية - مرة أخرى - إلى بحث استقرائي تتبعى، وإن اتجهوا في البحث اتجاهاً آخر. فلم يعد هدفهم حصر الأبنية فقط، فهذا أمر قام به السابقون، وإنما اتجه إلى محاولة حصر الألفاظ تحت كل بناء.

واتخذ ذلك مظهرين اثنين:

فاتجه فريق إلى أن يفردوا في كتبهم اللغوية بحثاً خاصة بالأبنية، وهذه لم تتسم بطابع خاص وإنما اتخذت أشكالاً متعددة، فمنها ما اهتم بأن يذكر من ألفاظ البناء ما يقع الاشتباه فيه ويدع ماعداها، ومنها ما اهتم بذكر الأبنية التي تعدد ضبطها، ومنها ما تعرض لبعض الأبنية - بدون ضابط - وذكر ألفاظها، ومنها ما اهتم بذكر الأبنية النادرة، ومعظمها وجه أكبر عنايته لصيغتين من صيغ الأفعال هما «فعل وأفعل». وقد حظيت هاتان الصيغتان باهتمام اللغويين جميعاً حتى إن الكتب التي ألفت في الأفعال قبل عصر الفارابي كان معظمها يحمل اسم «فعل وأفعل» أو «فعلت وأفعلت».

وأهم ما ألفت في هذا الاتجاه كتاب «الغريب المصنف» لأبي عبيد (ت ٢٢٤هـ) و«إصلاح المنطق» لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) و«أدب الكاتب» لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، و«المنتخب» لكراع النمل (ت ٣١٠هـ)، و«الجمهرة» لابن دريد (ت ٣٢١هـ) في أبوابها الأخيرة.

أما صاحب الغريب المصنف فقد عقد أبواباً لأمثلة الأسماء وأخرى لأمثلة الأفعال، وبدأ من أمثلة الأسماء ببناء فعالة ثم فعولة ثم أفعولة.. إلخ.

ولم يكن له طريقة خاصة في تقديم بعض الأبنية على بعض بل كان يسوقها اعتباطاً. ولذلك نجد بناء من أبنية الثلاثي المجرد إلى جوار بناء من الثلاثي المزيد إلى جوار بناء رباعي... كما لم يكن له طريقة في ترتيب الألفاظ تحت كل بناء بل كان يوردها حيثما اتفق، ولذلك جاءت ألفاظ «فعالة» على هذا الوضع: الحسافة - الجرامة - الكرامة - الحثالة - الحفالة - المرافقة - البراية - النحافة.

كما وجه جزءا من عنايته إلى الكلمات التى تعدد ضبطها فدخلت تحت أكثر من بناء كالكلمات التى جاءت على فَعَلَ وفَعُلْ أو على فَعَلْ وفُعِلْ أو على فَعَلَى وفُعِلَى.

ولم يزد عدد الأبنية التى ذكرها على سبعين بناء.

وبعد أن فرغ من أمثلة الأسماء عقد بابا بعنوان: أمثلة الأفعال، ولو أنصف لسمى هذا الباب باسم «فَعَلَ وأفَعَلَ» فقد وجهه إلى معالجة الأفعال الثلاثية التى جاءت من أكثر من باب سواء اتحد معناها أو اختلف، وللأفعال الثلاثية التى شركتها صيغة «أفَعَلَ» سواء اتفق معناهما أو اختلف، وسواء اتفقا فى التعدى واللزوم أو اختلفا.

ولم يحاول أبو عبيد أن ينظم أبوابه أى نظام أو يسلكها فى نسق معين.

وأما ابن السكيت فقد أراد من كتابه أن يعالج داء استشرى فى اللغة وهو داء اللحن والخطأ فى الكلام، ولذلك كان حديثه فى الأبنية منصبا على نوع خاص منها هو ما تعدد ضبطه مع اتفاق المعنى أو اختلافه، وما يشتهه على العامة فيخطئون فيه، ومن ذلك باب «فَعَلَ وفَعُلْ باختلاف المعنى»^(١)، وباب «فَعَلَ وفُعِلْ باتفاق معنى»^(٢)، وباب «فُعِلْلَ وفُعِّلَ بمعنى واحد»^(٣) ومن ذلك حديثه عن ألفاظ تخطئ فى ضبطها العامة فتحولها من بناء إلى بناء كفتح المكسور أو ضمه^(٤).

وحينما تحدث عن أبنية الأفعال لم يعالج منها إلا صيغتي «فَعَلَ وأفَعَلَ» باتفاق معنى أو اختلافه.

وليس فى الكتاب كسابقه أى أثر للتنظيم أو الترتيب، ولهذا جاء العكبرى المتوفى سنة ٦١٦ هـ مرتبه على الحروف كما ذكر صاحب كشف الظنون.

وأما ابن قتيبة فقد قسم كتابه إلى أقسام أربعة، آخرها قسم الأبنية، وقد شغل من الكتاب حوالى مائتى صفحة من ستمائة وخمسين وهو مقسم على الوجه الآتى:

(١) ص ٣ - ٣٠.

(٢) ص ٣٠ - ٣٢.

(٣) ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٤) ص ١٧٣ وانظر مقدمة إصلاح المنطق ص ١٢٠، ١١.

١- أبنية الأفعال: ولم يتناول فيه سوى صيغتي فعل وأفعل باتفاق أو اختلاف في المعنى أو التعدي واللزوم.

٢- معاني أبنية الأفعال: تحدث فيه عن معاني بعض الأبنية كفعل وأفعل وفاعل وتفاعل وتفعّل واستفعل وافتعل.. واستطرد من ذلك إلى ما يهمز ولا يهمز من الأفعال ثم إلى الأفعال الثلاثية التي جاءت من أكثر من باب.

٣- أبنية الأسماء: وحصر اهتمامه فيما جاء بلغتين فقط، وبدأ بالثلاثي المجرد مثل «فَعَلَ وَفَعَلَ»، و«فَعَلَ وَفَعَّلَ» و«فَعَّلَ وَفَعَّلَ»، ثم ما جاء على فعلة بلغتين مثل «فَعَّلَ وَفَعَّلَ»، و«فَعَّلَ وَفَعَّلَ».. ثم ما جاء على فعال بلغتين مثل «فَعَّالٌ وَفَعَّالٌ»، و«فَعَّالٌ وَفَعَّالٌ»، «فُعَّالٌ وَفُعَّالٌ»... ثم ما جاء على فعالة بلغتين... ثم ما جاء على مفعّل بلغتين.. ثم على مفعلة بلغتين.. ثم ما جاء على فعلل بلغتين.. إلخ.

٤- معاني أبنية الأسماء:

٥- باب شواذ البناء: ذكر فيه بعض الأبنية الشاذة بأمثلتها مثل فَعِلَ وَفَعِلَ وَيُفَعِّلُ وَيُفَعِّلُ.. وقد ذكر في ذلك ما يقرب من ٥٠ بناء.

٦- باب أبنية المصادر: وقد عالجها باعتبار أبواب أفعالها، فكان يذكر الباب ثم يذكر أبنية مصادره ويمثل لكل بناء:

وبداً بباب	فَعَلَ يَفْعَلُ فَذَكَرَ	١٤ بناء لمصدره.
ثم باب	فَعَّلَ يَفْعُلُ فَذَكَرَ	١٣ بناء لمصدره.
ثم باب	فَعِلَ يَفْعِلُ فَذَكَرَ	١٣ بناء لمصدره.
ثم باب	فَعَّلَ يَفْعَلُ فَذَكَرَ	٨ أبنية لمصدره.
ثم باب	فَعَّلَ يَفْعُلُ فَذَكَرَ	٨ أبنية لمصدره.

وبعد أن فرغ من أبواب الثلاثي المجرد ذكر أبنية المصادر مما زاد على ذلك ومثل لكل بناء منها.

وأما كراع^(١) فقد رتب كتابه بحسب الموضوعات على نحو ما فعل أبو عبيد في «الغريب المصنف» ولكنه أفرد بعض أبوابه لأبنية من الأسماء والأفعال جاءت بلغتين أو أكثر، ولذلك اختار لها عنوان «أبواب اللغات في الأسماء والأفعال»^(٢) وقد شغلت من المخطوطة حوالي ١٧ ورقة، وقدم أبنية الأسماء، وبدأ منها بما جاء على «فَعَلَ وَفُعِلَ» مثل عطش وعطش.. ثم ما جاء على «فَعَلَ وَفُعِلَ» ثم ما جاء على «فُعِلَ وَفُعِّلَ» ثم ما جاء على «فَعَّلَ وَفُعِّلَ»... إلخ. ولم يكن له نظام في ترتيب الأبنية، فقد يضع بناء الرباعي قبل بناء الثلاثي وما جاء بثلاث لغات قبل ما جاء بلغتين، ثم هو لم يلتزم أى ترتيب داخل كل بناء بل كان يورد الألفاظ حيثما اتفق وكيفما عن له، ثم هو تارة يسلك المعتل مع الصحيح وتارة يفرد له باباً مستقلاً.

وبعد أن فرغ من الأسماء شرع في «أبنية الأفعال»^(٣) وذكر منها ما جاء بلغتين فأكثر. وقد خلط في هذا الباب خلطاً كبيراً، ولم يفصل الأبنية بعضها عن بعض، فإلى جانب «ضننت عليه وضننت» و«زهدت فيه وزهدت» يذكر «تندلت بالمنديل وتمندلت» ثم يذكر بعدها «نفست المرأة ونفست» (فيعود إلى فعل وفعل) ثم يذكر «سمطت الجدى أسمطه وأسمطه» (فينتقل إلى ما جاءت اللغات في مضارعه).. ثم يذكر نهش ينهش ونهش.. ثم مضغ يمضغ ويمضغ.. وهكذا ينتقل من باب إلى باب ويتحول من بناء إلى بناء وقد يعود إليه مرة ثانية.

وبعد باب الأفعال عقد باباً ثالثاً بعنوان «باب الأمثلة النوادر» ذكر تحته الأمثلة «التي لانظير لها والقليلة النظائر»^(٤) سواء في أبنيتها أو في نوع حروفها. فمن الأول قوله «ليس في الكلام اسم على فعْلان إلا السبعان اسم موضع»^(٥)، ومن الثانى قوله «وليس في الكلام اسم وقعت في أوله باءان إلا قول عمر رضى الله عنه: حتى يكون الناس بيانا واحداً أى شيئاً واحداً وبيّة لقب عبدالله بن الحرث بن نوفل»^(٦)، وسواء في الأسماء كما

(١) هو على بن الحسن الهناتى النخوى اللغوى المعروف بكراع النمل، كان نحويًا كوفيا (بغية الوعاة) متقدم

العصر في أيام ابن دريد (معجم الأدياء ١٣/ ١٢).

(٣) و٩٩

(٢) و٨٩

(٥) المرجع السابق

(٤) و١٠١

(٦) المرجع السابق

سبق أو في الأفعال كقوله: «ليس في الكلام على مثال فعل يفعل إلا فضل يفضل ونعم ينعم وخضر يحضر... فأما المعتل فمتّ تموت ودمت تدوم والأصل موت الرجل يموت ودوم يدوم»^(١)، أو في المصادر كقوله «وليس في الكلام مصدر على الفعل إلا قولهم ضحك ضحكا وكذب كذبا وحلف حلفا...»^(٢)، ولم يكن له طريقة خاصة كذلك في سوق هذه الأمثلة.

فهذه الفصول تعتبر من حيث الترتيب عملا بدائياً وإن أفاد اللاحقون مما اشتملت عليه من مادة لغوية.

وأما ابن دريد فقد جاء في آخر معجمه الجmhرة وأفرد بعض الأبنية بالذكر ولكنه قَصّر حديثه على أبنية من الرباعي والخماسي والملحق بهما، وأبنية أخرى نادرة دون سائر الأبنية.

وأول ما أفرده بالذكر بناء فعل وفعل ثم فعل وفعل ثم فعل ثم فعل ثم فعل ثم فعل ثم فعل ثم فعل ثم فعل... ثم تحدث عن بعض ألفاظ رباعية جاءت على «فعلل» ما لم يخلطه بالرباعي بعد أن قسمها تقسيماً موضوعياً، فأولها ما جاء في صفات الطويل، ثم ما جاء في الشدة والصلابة، ثم ما جاء في القصر، ثم ما جاء في السرعة، ثم ما جاء في المضاء، ثم ما جاء في النهم، ثم ما جاء في السعة والسهولة، ثم ذكر بناء فعلل ثم فعلل ثم فعلل... وكلها اعتبرها من الرباعي أو الملحق به ولذلك ختم حديثه عنها بقوله:

«انقضت أبواب الرباعي السالمة منها والمعتلة والأبنية والحمد لله أولاً وآخراً»^(٣).

وحينما انتقل ابن دريد بعد ذلك إلى علاج الخماسي نجده قد تخلّى عن منهجه الذي سار عليه في معجمه واتبع نظام الأبنية، فكلماً خطر له بناء عقد له باباً خاصاً دون تمييز بين الأصلي منه والملحق أو بين الخماسي الأصول والخماسي بحسب الظاهر فقط. وأول بناء ذكره من الخماسي هو فعلل (والحق به فعنل) ثم فعيلل ثم فعولل ثم فعول.

(١) ١٠٢ و

(٢) المرجع السابق

(٣) ٣٦٩/٣

ثم فَعْلِيلٌ ثم فَعِيلٌ ثم إِفْعِيلٌ ثم أَفْعُولٌ (وألحق به أَفْعُولَةٌ وَأَفْعِيلَةٌ) ثم فُعْلُولٌ ثم يَفْعُولٌ ثم فَعْلَالٌ وفُنْعَالٌ ثم فِعْوَالٌ ثم فِعْيَالٌ ثم فَيَعُولٌ ثم تَفْعَالٌ ثم فاعول.. إلخ، وختم حديثه عن الخماسي بقوله:

هذا آخر أبنية الخماسي والحمد لله كثيراً...

ثم ذكر العنوان التالي «هذه أبواب ألحقت بالخماسي بالزوائد التي فيها، وإن كان الأصل على غير ذلك» أورد تحته الأبنية: مُفَعَّنِلٌ ومُفَعَّلٌ وفَعْلَلِيلٌ وفُنْعَلِيلٌ ومُفَعَّلِلٌ وفِيْعَلُولٌ وفِيْعَلَالٌ وفِيْعَلْعَالٌ وفُعَالِيَّةٌ وفُعَالِيَّةٌ وفُعْلَةٌ وفُعْلَةٌ.

ثم عقب على هذا بقوله:

انقضت أبواب الخماسي والحمد لله.

وبعد ذلك عالج بعض الأبنية النادرة أو القليلة تحت اسم «أبواب اللفيف» وقال: «وإنما سميناه لفيفا لقصر أبوابه والتفاف بعضها إلى بعض».

ومن الأبنية التي عالجها في هذا الباب: فَعِيْلِي، فَعِيْلِي، فَعْلَلِي، فُعْلَعَال، فَعْلَلٌ وفُنْعَلٌ، فَعْلَلِي، فَعِيْلِي.. فَعِلٌ... فاعلاء... فعالان... وتصل إلى حوالي ستين بناء.

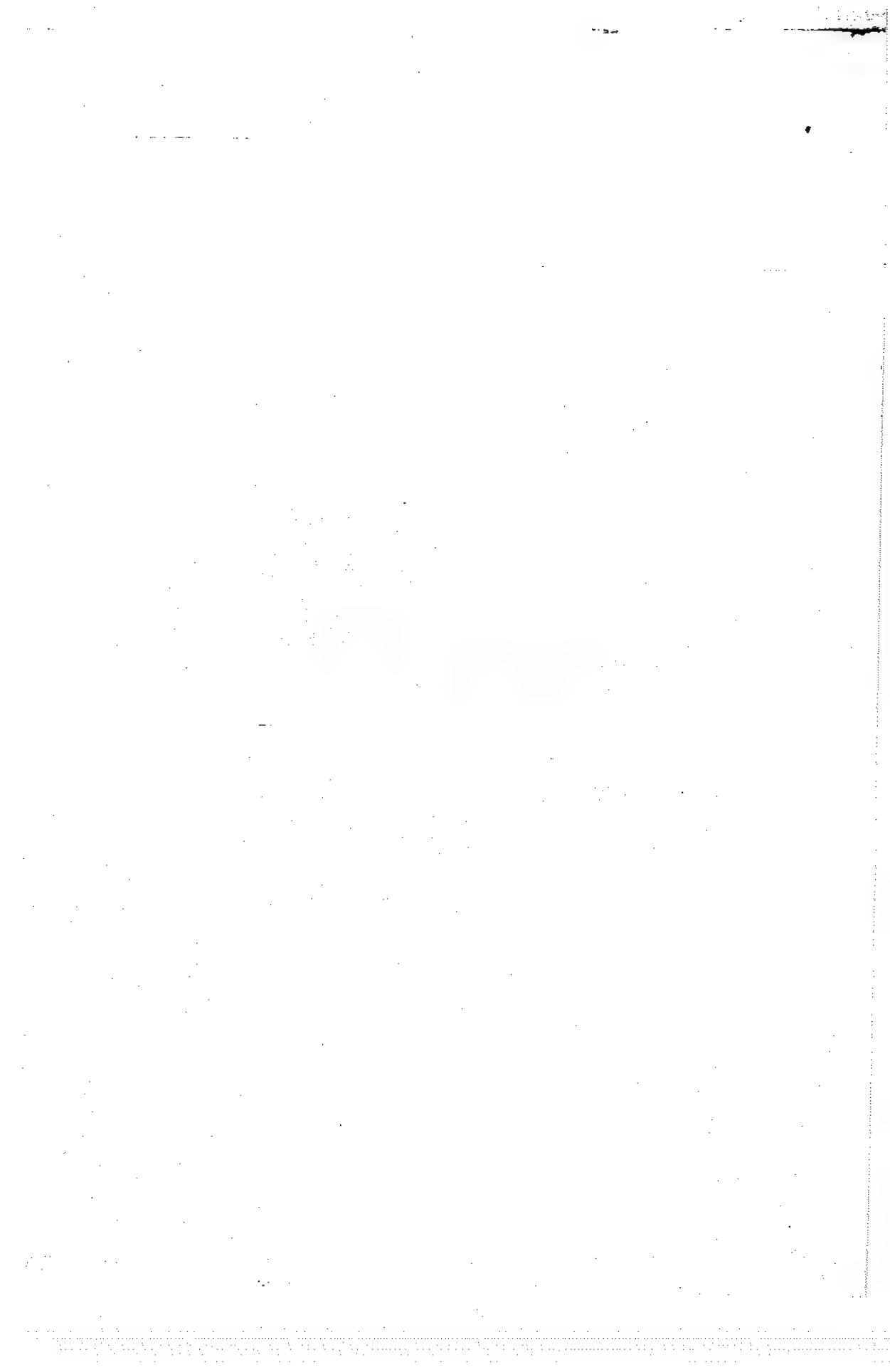
وأتبع ذلك بأبواب أخرى عالج فيها موضوعات مختلفة كالإتياع، وما جاء بلفظ الجمع ولا واحده، وما جاء مصغراً، وما تكلمت به العرب من كلام العجم، وما وصفوا به الخيل والنساء، وأسماء الأيام والشهور في الجاهلية، وأسماء قذاح الميسر.. وغير ذلك مما لا يدخل في دائرة بحثنا..

ومع ما نلاحظه على ابن دريد من اضطراب وخلط في ترتيب الأبنية ومعالجتها فإننا نعتبر جهده أنضج وأشمل من جهود سابقه.



الباب الثاني

مرحلة تأليف المعاجم النوعية



الفصل الأول

التأليف فى أبنية الأسماء

لم أجد أحداً من اللغويين قد أفرد أبنية الأسماء بتأليف مستقل يقصد إلى استيعابها، ويعمد إلى تنظيمها، ويجمع ما تفرق منها، ولكننى وجدتهم قد ألفوا فى نوعين منها فقط، ولذا انحصرت جهودهم فيما يأتى:

أ - التأليف فى أبنية المصادر: وأول من ألف فى ذلك:

الكسائى (ت سنة ١٨٢ أو ١٨٣) (١).

ثم النضر بن شميل (ت سنة ٢٠٣) (٢).

والفراء (ت سنة ٢٠٧) وخص كتابه بمصادر القرآن (٣).

وأبو عبيدة (ت سنة ٢٠٩) (٤).

والأصمعى (ت سنة ٢١٣) (٥).

وأبو زيد (ت سنة ٢١٥) (٦).

وإبراهيم بن يحيى بن المبارك البزدي (ت سنة ٢٢٥) وخص كتابه بمصادر القرآن (٧).

وأحمد بن سهيل البلخي (ت سنة ٣٢٢) (٨).

وإبراهيم بن محمد المعروف بنفطويه (ت سنة ٣٢٣) (٩).

ولم يصلنا شيء من هذه الكتب، ولذا لم نعرف المنهج الذى اتبعته. وأغلب الظن أن

(١) الفهرست ص ٩٨، معجم الأدباء ١٣/٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) الفهرست ص ٧٧، معجم الأدباء ١٩/٢٤٣، وانظر بغية الوعاة.

(٣) الفهرست ص ١٠٠، معجم الأدباء ٢٠/١٤٠١٣.

(٤) الفهرست ص ٨٠، إيضاح المكنون.

(٥) كشف الظنون.

(٦) الفهرست ص ٨١، معجم الأدباء ١١/٢١٦، ٢١٧.

(٧) معجم الأدباء ٢/٩٨.

(٨) معجم الأدباء ٣/٦٦ - ٦٨.

(٩) الفهرست ص ١٢١، ومعجم الأدباء ١/٢٧١، ٢٧٢.

هذه الكتب كانت أقرب إلى المؤلفات النحوية منها إلى كتب اللغة، وأنها لم تحصر أبنية المصادر وتوزع تحت كل بناء ما جاء عليه من ألفاظ، وإنما كان غرضها حصر أبنية المصادر من الثلاثي وما زاد عليه والتمثيل لكل بناء على نحو ما نجده في كتب النحو وما نجده في المجاميع اللغوية التي عاجلت أبنية المصادر مثل أدب الكاتب.

ب - التأليف في أبنية المقصور والممدود:

نمن ألف في ذلك «الفراء» (ت سنة ٢٠٧)، و«الأصمعي» (ت سنة ٢١٦) و«أبو عبيد» (ت سنة ٢٢٤) و«إبراهيم بن يحيى اليزيدي» (ت سنة ٢٢٥)، و«أبو حاتم» (ت سنة ٢٥٥) و«المبرد» (ت سنة ٢٨٥) و«الزجاج» (ت سنة ٣١٠) و«ابن دريد» (ت سنة ٣٢١) و«ابن ولاد» (ت سنة ٣٢٢)، و«أبو علي القالي» (ت سنة ٣٥٦).... وغيرهم^(١). ولم يصلنا مما رتب على الأبنية منها سوى:

«المقصود والممدود: للقالي»

ويوجد منه بدار الكتب نسخة قديمة بها خروم وتمزيق برقم ١٨٤ لغة، ونسخة أخرى منقولة عنها ورقمها ٥٦٣ لغة. وقد رجعت في وصف الكتاب إلى النسخة الثانية.
نظامه:

- ١- قسم المؤلف كتابه إلى قسمين: قسم للمقصود، وآخر للممدود، وبدأ بالمقصود.
- ٢- بدأ كل قسم بمقدمة شرح فيها منهجه وبين ترتيب الأبنية فيه.
- ٣- قدم من الأبنية ما كان مفتوح الأول لأن الفتحة في رأيه أخف الحركات، ثم أتبعه بالمكسور الأول، ثم أتبعه بالمضموم الأول^(٢).
- ٤- بدأ من الأبنية في كل قسم بالمجرد الثلاثي لأن عليه جمهور الكلام^(٣) ولم يرتب الأبنية أي ترتيب سوى ذلك، فكان يخلط مزيد الثلاثي بالرباعي وباللحق به. ولذلك جاء ترتيب الأبنية في المفتوح الأول من قسم المقصور هكذا: فعل، فعل.

(١) انظر كشف الظنون ١٤٦١/٢، ١٤٦٢.

(٢) المقدمة ص٧

(٣) المقدمة ص٧

فَعَلَى، فَعَلَلَى، فَيَعْلَى، فَوَعْلَى، فَعَلَوْتَى فَعَلَلَى، أَفَعَلَ، أَفَعَلَى، مَفَعَلَى
إِلخ^(١).

٥- رتب الكلمات تحت كل بناء بالنظر إلى أولها دون حشوها وآخرها^(٢).

٦- بدأ «بأقصى الحروف مخرجا ثم الذى يليه.. فأقصاها الهمزة ثم الهاء ثم العين ثم
الحاء ثم الغين ثم الخاء ثم القاف ثم الكاف ثم الضاد ثم الجيم ثم الشين ثم الياء
ثم اللام ثم الراء ثم النون ثم الطاء ثم الدال ثم التاء ثم الصاد ثم الزاي ثم السين
ثم الظاء ثم الذال ثم الشاء ثم الفاء ثم الباء ثم الميم ثم الواو». قال «ولم نذكر
الألف لأنه لا تكون من كلمة أولها ألف»^(٣).

٧- اكتفى بذكر الأبنية النادرة فى مقدمته ولم يتحدث عنها ثانية فى صلب الكتاب.

٨- تعرض فى كتابه لبعض المباحث المفيدة، كعلامة المقصور القياسى وكيفية تثنيته
وعلمة الممدود القياسى وكيفية تثنيته، كما ذكر الكلمات التى تقصر وتهمز، أو
التي تقصر وتمد، ونص على ما جاء من الأبنية خاصة بالأسماء أو خاصا
بالصفات، أو عاما فيهما.

وهكذا نرى أبا على القالى يأخذ نفسه بمنهج معين، ويرتب مادته اللغوية ترتيبا يكاد
يكون كاملا، ولم ينقصه إلا شىء قليل من التنظيم ليبلغ الغاية فى ذلك.

(١) الامثلة بالترتيب: هوى، العوى: أربعة أنجم، جذوى، قَهْقَرَى، قَبْعَثَرَى: وهو العظيم الخلق الكثير الشعر من
الناس والإبل، خَيْرَلَى: مشية فيها ثقك، خَوْزَلَى، رَغْبَوْتَى من الرغبة، قَرْبَى: دوية، ابن آوى، أَجْنَلَى: وهى
الدعوة التى تعم، مَكُورَى وهى العظيمة الروثة من الدواب.

(٢) فمثلا فى المقصور الذى على مثال فعل جاء فى حرف العين وذكر العمى، العشا، العرا، العفا، العنا، العصا.
العنا، (انظر ص ٢٩ - ٤٥)

(٣) المقدمة ص ١١، ١٢

الفصل الثاني

التأليف في أبنية الأفعال

لا نعرف مؤلفاً واحداً منها تعرض للأفعال جملة، في هذه المرحلة، ولم يبدأ التأليف في ذلك إلا في مرحلة الفارابي أو ما بعدها. أما في هذه المرحلة فقد اقتصر التأليف على صيغتين اثنتين فقط من صيغ الأفعال، وهما صيغتا «فعل وأفعل»، ربما لصلتهما بظاهرة التعدي واللزوم من ناحية، ولأنهما من مظاهر اللهجات العربية من ناحية أخرى^(١). ولهذا نجد كل ما نعرفه من كتب الأفعال في هذه المرحلة لا يحمل إلا اسم «فعل وأفعل» أو «فعلت وأفعلت». ومن أول من ألف فيهما:

قطرب (ت سنة ٢٠٦) واسم كتابه «فعل وأفعل»^(٢)

والفراء (ت سنة ٢٠٧) واسم كتابه «فعل وأفعل»^(٣)

وأبو عبيدة (ت سنة ٢٠٩) واسم كتابه «فعل وأفعل»^(٤)

وأبو زيد (ت سنة ٢١٥) واسم كتابه «فعلت وأفعلت»^(٥)

وابن السكيت (ت سنة ٢٤٤) واسم كتابه «فعل وأفعل»^(٦)

وأبو حاتم السجستاني (ت سنة ٢٥٥) وسيأتي الحديث عنه.

ومحمد بن الحسن بن دينار الأحول (كان موجوداً سنة ٢٥٠) واسم كتابه فعل وأفعل^(٧).

والزجاج (ت سنة ٣١١) واسم كتابه «فعلت وأفعلت» وذكره ابن النديم باسم

(١) مقدمة التحقيق لكتاب فعلت وأفعلت.

(٢) الفهرست ص ٧٩. معجم الأدباء ٥٣/١٩.

(٣) الفهرست ص ١٠٠. معجم الأدباء ١٤، ١٣/٢٠.

(٤) الفهرست ص ٨٠. معجم الأدباء ١٦٠/١٩ - ١٦٢.

(٥) معجم الأدباء ٢١٦/١١.

(٦) الفهرست ص ١٠٨. معجم الأدباء ٥٢/٢٠.

(٧) الفهرست ص ١١٧. معجم الأدباء ١٢٦/١٨.

«فعلت وافتعلت»^(١) وسيأتي الحديث عنه.

وابن دريد (ت سنة ٣٢١) واسم كتابه «فعلت وأفعلت» وذكره ابن النديم باسم «فعلت وافتعلت»^(٢)

والقالى (ت سنة ٣٥٦) واسم كتابه «فعلت وأفعلت»^(٣)

وابن القوطية (ت سنة ٣٦٧) وسيأتي الحديث عنه.

والحسن بن بدر الأمدى (ت سنة ٣٧٠) وقال عنه ياقوت: غاية لم يصنف مثله^(٤).

وهذا عرض موجز لما وصلنا من هذه الكتب

١- فعلت وأفعلت: لأبى حاتم

أول كتاب وصلنا من هذه الكتب هو كتاب أبى حاتم، وفيه بعض نقول عن أبى زيد وأبى عبيدة ولكن معظمه مروي عن الأصمعي، ولذلك قال أبو حاتم في صدر كتابه: «هذا باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد عن عبد الملك بن قريب الأصمعي سألته عنه حرفا حرفا». وهذا ما جعل بعض الباحثين ينسبه إلى الأصمعي لا إلى أبى حاتم^(٥).

ولكن حقق نسبته إلى أبى حاتم الدكتور خليل العطية^(٦).

وأيا ما كان الأمر فالكتاب يمثل الحلقة الأولى في التأليف في الأفعال إذ لم يصلنا ما هو أقدم منه سواء اعتبرنا مؤلفه الأصمعي أو أبا حاتم. ويوجد منه بدار الكتب المصرية عدة نسخ مخطوطة منها:

١- نسخة برقم ٢٦٥ لغة وهي نسخة مضبوطة جيدة خالية من التحريف كتبت سنة

٥٨٥هـ.

٢- نسخة برقم ٢٣٤ مجاميع مكتوبة بخط نسخى يندر فيه الضبط، ويخلو من النقط

(١) الفهرست ص ٩١، معجم الأدباء ١/ ١٥١.

(٢) الفهرست ص ٩٢، معجم الأدباء ١٨/ ١٣٦.

(٣) معجم الأدباء ٧/ ٢٩.

(٤) معجم الأدباء ٨/ ٨٥، ٨٦.

(٥) انظر فهرست دار الكتب قسم اللغة، والفهرست لابن النديم ص ٨٢.

(٦) فعلت وأفعلت لأبى حاتم ص ٤٧ وما بعدها.

أحياناً، وقد كتبت عام ٩٧٥هـ.

وقد حققه الدكتور خليل إبراهيم العطية كجزء من رسالة حصل بها على الماجستير عام ١٩٦٩، ونشره مع إضافات ذات بال عام ١٩٧٩.

وموضوع الكتاب كما يبدو من عنوانه ومن تقديم السجستاني: معالجة الأفعال التي جاءت بصيغة فعل وأفعل واتحد معناها. ومن ذلك قوله:

«يقول أكثر العرب: كُنْتُ الدُّرَّةَ والجارية وكل شيء صنته فأنا أَكُنُّها وأنا كانٌ وهي مكنونة. قال وكذلك كل شيء في معنى الصون.

«وأكنت الحديث والشيء في نفسى إذا أخفيته وهو مَكْنٌ... وفي القرآن قول الله عز وجل: «كانهم لؤلؤ مكنون»، من كنت. وقال تبارك وتعالى في موضع آخر: «أو أَكُنْتُمْ في أنفسكم»، وقال جل ثناؤه: «وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون». و«سمعت أبا زيد يقول: أهل نجد يقولون: أَكنت اللؤلؤة والجارية فهي مُكَنَّة، وكنت الحديث، وكل صواب»^(١).

ولو سار الكتاب كله على هذا النهج واقتصر على معالجة هذه الأفعال فقط لكان المنهج سليماً، ولكنني لاحظت أنه لم يقتصر على معالجتها وعالج إلى جانبها أنواعاً أخرى من الأفعال هي:

١- أفعال جاءت على فعل وأفعل والمعنى مختلف كقوله:

أ- أجبرته على الأمر.. ولا يقال جبرته.. وتقول جبرت الفقير^(٢).

ب- أجرم فلان عَمَلَ المجرمين.. فأما جَرَم فلان فكسب^(٣).

٢- أفعال جاءت على فعل فقط كقوله:

أ- الأصمعي: نضر الله وجهه ولم نسمع أحداً يقول أنضر.. وأنشد لابن الرقيات:

(١) ص ٨٧، ٨٨

(٢) ص ١٠٤

(٣) ص ١٠٨

نَصَرَ الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات^(١)

ب - الأصمعي: طلعت الجبل ليس غير ولا يقال أطلعت^(٢).

٣- أفعال جاءت على أفعل فقط كقوله:

أ- أخلد إلى الأرض لا يقال غير ذلك فهو مُخْلَد^(٣).

ب - أَكْبَتَ يده إذا غلظت ولا يقال كَبَتَ^(٤).

ج- أَحْشَمْتُ الرجل إذا حدثه بحديث فغضب منه ولا يقال حشمت^(٥).

٤- أفعال جاءت على «فعل» لازمة ثم دخلت عليها الهمزة فعدتها كقوله:

أ- الأصمعي: يقال مح الشوب إذا أخلق ولا يقال أمح ولكن يقال... أمح البلى الثوب فكأنه مما ينفذ إلى مفعول^(٦).

ب - قال الأصمعي: يقال صَمَتَ القوم ولا يقال أصمتوا إلا أن تقول أصمتوا غيرهم^(٧).

وهناك ملاحظات أخري علي الكتاب هي:

١- أنه لم يفصل كل نوع من هذه الأنواع عن الآخر بل عالجها مختلطة.

٢- أنه في معالجته لصيغة «فعل» سواء فيما اتفق معناه مع أفعل أو اختلف وفيما لم يجرى على أفعل - لم يعتبر حركة العين، ولذلك لم يفصل بين الأمثلة «فعل، فعل، فعل» بل خلطها.

٣- أنه لم يرتب أفعاله أي نوع من الترتيب بل كان يسوق الفعل تلو الفعل دون اعتبار لنسق معين؛ ولذلك جاءت أفعاله هكذا:

كن - حمى - ركب - جز - مح - نهج - خلق - سمل - ينع سكت - صمت - سلك - أمخ - فكر - حزن - أخلد - عصف - طلع - جلب - مد - إلخ.

(٢) ص ٩٥

(١) ص ١١١

(٤) ص ١٢٤

(٣) ص ٩٤

(٦) ص ٨٨

(٥) ص ١٢٧

(٧) ص ٩١

ونتيجة لهذه الفوضى نجد يعالج بعض المواد في أكثر من موضع ويعيد ثانيا ما قاله أولاً كقوله في الفعل «مَدَّ»:

«مددت الدواة زدت فيها المداد.. وأمددتها جئت بها بمداد.. وقالوا جميعاً: أمددتك بمالي، وقالو: أمددتك بفاكهة ورجال، قال الله جل ثناؤه: «أني بمدكم بألف». ومد النهر. وأمد الجرح إذا صارت فيه مدة»^(١).

ثم عاد في مكان آخر وقال:

«يقال مددت فلانا بشيء إذا كان عنده بعض الشيء فزدت فيه، ومنه قوله جل ثناؤه: «وجعلت له مالا ممدوداً..» وأما أمددته بجيش فبعثت إليه بمدد مستأنف من عندي، قال الله عز وجل: «وأمددناهم بفاكهة» وقال جل ثناؤه: «يمدكم بأموال وبنين» ويقال: مد النهر ومد الله في عمرك. وأمد الجرح فهو ممد. ومددت لك الدواة فجعلت فيها مداداً ولم يكن فيها شيء»^(٢).

(قارن هذا بما سبق في الدواة)

٤- أدخل في الكتاب بعض أفعال ليست من «فعل وأفعل»، كإيراده معنى «طارق» وهو فاعل لا أفعل^(٣).

وعلى هذا يمكننا أن نقول إن الكتاب خال من النظام، ولا يبدو فيه أثر للترتيب والتنسيق، فضلاً عن أنه يعالج نوعاً خاصاً من الأفعال. فهو يمثل الحلقة الأولى في التأليف في الأفعال، ويمكننا أن نعهده نموذجاً لهذه المؤلفات التي سبقت دون أن تصلنا.

٢- فعلت وأفعلت للزجاج

أما الحلقة الأخيرة فيما وصلنا من كتب الأفعال قبل الفارابي فيمثلها الزجاج في مؤلفه «كتاب فعلت وأفعلت»^(٤).

ونلاحظ على هذا الكتاب بوادر النضج في التأليف ومحاولة الترتيب والتنسيق وإن

(٢) ص ١٦٢، ١٦٣

(١) ص ٩٦، ٩٧

(٣) فعلت وأفعلت ص ٥٩

(٤) للكتاب طبعان: الطبعة الأولى ضمن مجموعة بتصحیح محمد بدر الدين النعساني ١٣٢٦ هـ، والثانية ضمن مجموعة بتحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ١٣٦٨ هـ. وقد رجعت إلى الطبعة الأولى.

لم يبلغ الغاية في ذلك.

وموضوع الكتاب: معالجة الأفعال التي جاءت بصيغة فعلت وصيغة أفعلت ويدخل في ذلك «ما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى واحد، وما تكلمت به على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى مختلف، وما ذكر فيه فعلت وحده، وما ذكر فيه أفعلت وحده»^(١).

وهنا نلمح عند الزجاج محاولة التقسيم والفصل بين الأقسام، ومعالجة كل قسم على حدة. وهذا ما افتقدناه عند السجستاني من قبله.

طريقته:

١- قسم كتابه إلى مجموعات أربع هي:

أ- فعلت وأفعلت والمعنى واحد.

ب- فعلت وأفعلت والمعنى مختلف.

ج- ما تكلم فيه بأفعلت وما اختير فيه أفعلت دون فعلت.

د- ما تكلم فيه بفعلت وما اختير فيه فعلت على أفعلت.

٢- رتب أفعاله بحسب أوائلها وبدأ بما أوله باء ثم تاء.. وآخر باب فيه ما أوله همزة قال: «وإنما ألفناه هذا التأليف ليسهل التماسه»^(٢).

ولكنه جاء في المجموعتين الأوليين وعالجهما على التتابع بادئا بالتقسيم بحسب الحروف الأول، فبدأ الكتاب بباب الباء ووضع تحته هاتين المجموعتين كذلك.. وهكذا إلى باب الهمزة.

أما المجموعتان الأخريان فقد عالج كلا منهما على حدة، فعقد بابا بعنوان «ما تكلم فيه بأفعلت وما اختير فيه أفعلت دون فعلت» ثم قسمه إلى فصول بحسب أوائل الكلمات على عدد حروف الهجاء بادئا بالباء منتهيا بالهمزة.

(١) المقدمة ص ١٣٠

(٢) ص ١٣٠

وبعد أن فرغ من أفعال هذا الباب عقد باباً آخر بعنوان «ما تكلم فيه بفعلت دون أفعلت وما اختير فيه فعلت على أفعلت» رتب أفعاله على النظام السابق.

وهكذا امتاز كتاب الزجاج عن سابقه بما يلي:

أ- فصله كل قسم على حدة.

ب- ترتيبه الأفعال بالنظر إلى أوائلها على الترتيب الهجائي المعروف.

ولكنه يشترك معه في عدم اعتباره لحركة العين في معالجته لصيغة «فعل» ولذلك لم يفصل بين الأمثلة فعل، فعل، فعل.

وكان ينقصه ليلبغ الغاية في التنظيم أن يفصل بين هذه الأمثلة وأن ينظر في ترتيب الأفعال إلى باقى حروفها فيقدم ما ثانيه أسبق في الترتيب الهجائي ثم ما ثالثه أسبق. ولكنه لم يفعل ذلك^(١).

(١) ففي باب الباء، قسم فعلت وأفعلت والمعنى واحد ساق أفعاله هكذا:

بشر: بدأ - برق - بان - بر - بنى - باع... إلخ.

وفي قسم فعلت وأفعلت والمعنى مختلف أورد الأفعال هكذا: بهل - بأر - بلخ - بصر - بار - بن - بسر - برأ... إلخ.

٣ - الأفعال الثلاثية والرابعة باتفاق معانيها وحرركاتها واختلافها

ومؤلفه : أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز القرطبي المعروف بابن القوطية
(ت ٣٦٧هـ)

ويعنى المؤلف بالأفعال الثلاثية ما جاء على صيغة « فعل » - بضبط العين بالحركات الثلاث - وبالرابعة ما جاء على صيغة « أفعل » فقط . فموضوع الكتاب إذن يلتقى مع سابقه ، ويعالج مثلهما صيغتي « فعل وأفعل » .

وهذا الكتاب وإن كان مؤلفه معاصراً للفارابي فإننا لا يمكننا أن نعتبره مثلاً لآخر مرحلة في مؤلفات الأبنية التي سبقت ديوان الأدب ، وإنما نعتبره حلقة وسطى بين الكتابين السابقين ، فهو وإن كانت تبدو فيه معالم التنسيق مما يميزه عن كتاب السجستاني يقل نظاماً عن كتاب الزجاج . ولعل مقام صاحبه بالأندلس قد عاقه عن متابعة الحركة العلمية في المشرق أولاً فأولاً فلم يفد من التطور الذي أحرزته في عصره . وكأنما لم يصل إليه كتاب « الزجاج » ولم يقف على ما حققه لكتب الأفعال من تقدم وما خطاه من خطوات إلى الأمام ، وكأنما نظر في كتاب (السجستاني) - وما أشبهه - فلم يعجبه ما فيه من فوضى واضطراب ، فألف كتابه هذا ، الذي يعتبر خطوة إلى الأمام بالنسبة له ، وإن اعتبرناه متخلفاً بالنسبة لكتاب « الزجاج » .

ومن الملاحظ أن الظاهرة التي تظهر في المشرق كانت تظهر متأخرة في المغرب والأندلس ، فكلما ظهرت طريقة للتأليف في المشرق اتبعها أهل الأندلس ، ولكن طرق المشرق كانت تظل سائدة في المغرب إلى زمن متأخر حتى بعد أن يهجرها أهل المشرق . ولذلك نجد ابن سيده (في القرن الخامس) يؤلف المحكم متبعاً فيه نظام « العين » ، وهو نظام كان سائداً في المشرق قبل أواخر القرن الرابع وطرح بعد ذلك .

وصفه :

المقدمة : بدأ الكتاب بمقدمة شغلت من المطبوعة تسع صفحات تناول فيها :

١ - أسبقية الفعل على الاسم واشتقاق مباني أكثر الكلام منه .

٢ - تقسيم الأفعال إلى ضربين : ضرب دخل التضعيف ثانياً فصار ثنائياً مثل رد وكان في الأصل ردد ، وضرب ثلاثي وهو إما صحيح نحو ضرب أو معتل مثل قال وغزا.

٣ - تقسيم المضاعف باعتبار ماضيه إلى ضربين : ما جاء على فَعَلَ وما جاء على فَعِلَ والحديث عن مضارع كل منهما .

٤ - النص على أن مصادر المضاعف والثلاثي مردها إلى السماع .

٥ - تقسيم الثلاثي الصحيح باعتبار ماضية إلى ثلاثة أضرب : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعِلَ والحديث عن مضارعها .

٦ - الحديث عن أوزان مصادر الثلاثي .

٧ - الحديث عن قياس المصدر المسمى واسمى الزمان والمكان .

٨ - الحديث عن المشتقات من الفعلين « أفعل » و « فاعل » (دون غيرهما) .

٩ - الحديث عن أسبقية الفعل المضارع للماضى فى الوجود وعن حمل الماضى على المضارع فى الإعلال ^(١) .

١٠ - تقسيم الأفعال إلى متعد ولأزم وطرق تعدية اللازم .

١١ - الحديث عن كيفية كتابة الألف الأخيرة فى المصدر وفى الفعل ، وعن بعض المسائل التصريفية .

١٢ - الحديث عن أقل أبنية الأسماء والأفعال ، وعن المشتقات من كل منها باختصار

نظامه :

قسم كتابه إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى :

أ - ما جاء على فعل وأفعل (ويشغل معظم الكتاب) .

ب - الرباعى (ويعنى به ما جاء على أفعل فقط) .

ج - الأفعال الثلاثية خاصة .

(١) ونص عبارته « والفعل المستقبل قبل الماضى لأنه لم يكن ماضياً حتى كان مستقبلاً نقول هو يفعل ، فإذا أوجب فعله قلت قد فعل . وأيضاً فإنهم بنوا الماضى من الأفعال المعتلة على المستقبل ، فقالوا أغزيت لما قالوا يغزى ولو كان الماضى قبل لم تكن ضرورة تحتم قلب الواو ياء (ص ٦ مقدمة) .

القسم الأول : ما جاء علي فعل وأفعل :

اتبع في ترتيبه الخطوات الآتية:

١ - قسمه إلى أبواب بعدد حروف الهجاء، ووضع تحت كل حرف الأفعال التي تبدأ به .

٢ - رتب حروف الهجاء على الترتيب الآتي :-

الهمزة، الهاء، العين، الغين، الخاء، الحاء، الجيم، القاف، الكاف، السين، الشين، الصاد، الضاد، اللام، الراء، النون، الطاء، الظاء، الذال، الدال، الباء، التاء، الثاء، الزاي، الفاء، الميم، الواو، الياء. وهو جار على الترتيب المخرجي، لكن مع وضع الحروف المتشابهة في الصورة بجوار بعضها ولغرابية هذا الترتيب وضع بعضهم ضابطاً له فقال :

أسير هجر عبيد غمضه خلس حوى جوى قلبه كتمان سرف
شجى صدّ ضريط للنوى رمض نشوان طب ظباء ذاهل دنف
بعاده ترح ثواؤه زله فؤاده مستهام وامق يحف

فالخرف الأول من كل كلمة يقابل باباً من أبواب الكتاب .

٣ - قسم كل حرف إلى فصلين :

أولهما : لما جاء على فعل وأفعل والمعنى متفق .

وثانيهما : لما جاء على فعل وأفعل والمعنى مختلف .

٤ - قسم الأفعال إلى مضاعف وصحيح ومهموز ومعتل^(١)، بالنظر إلى ما سوى الحرف الأول المعقود باسمه الباب، ولهذا تجده يقسم باب الواو من « الثلاثي على فعل وأفعل بمعنى واحد » إلى صحيح ومهموز ومعتل، وباب الواو من « الأفعال الثلاثة خاصة » إلى مضاعف وثلاثي صحيح ومهموز ومعتل .

وكان يضع ما يوجد تحت كل فصل على هذا الترتيب :

(١) لم يطلق ابن القوطية على ما كان أحد حروفه حرف علة اسم المعتل، ولم يضع له اصطلاحاً خاصاً به.

وإنما كان يقول : « ومن الواو » أو « ومن الياء » وقسم ما كان فيه واو أو ياء إلى قسمين :

==

(١) السالم : وهو ما سلمت واوه أو باؤه ولم تعل مثل هوج وهوى .

٥ - لما كان يعنى بـ « فعل » (فى الأصل الثالث) كل فعل ثلاثى أيًا كان ضبطه، وسواء ضبط بضبط واحد أو بأكثر من ضبط مما ينتج أنواعاً متعددة فقد حرص على أفراد كل نوع بعنوان ، فتحت حرف الباء قسم « فعل وأفعل والمعنى مختلف » نجد هذه العناوين :

فعل	(أى وأفعل معها)
فعل وفعل	(أى وأفعل معها)
فعل وفُعل	(أى وأفعل معها)
فعل	(أى وأفعل معها)
فعل وفُعل وفعل	(أى وأفعل معهما)
فُعل	(أى وأفعل معها)

٦ - كان يفصل بين الواوى والياءى، وبين ما كان مكان حرف العلة فيه العين أو اللام، وبين ما أعل حرف علته وما بقى بدون إعلال .

القسم الثانى : الرباعي = (صيغة أفعل)

أتبع فى ترتيبه الخطوات رقم :

٦، ٤، ٢، ١

القسم الثالث : الأفعال الثلاثية خاصة :

أتبع فى ترتيبه الخطوات رقم :

٦، ٤، ٢، ١

عيوبه : يمكننا أن نلخص أهمها فيما يأتى :

١ - اختياره الترتيب المخرجى فى ترتيب حروف الهجاء مع وضعه الحروف المتشابهة فى الصورة متجاورة . وليس هناك من فائدة فى هذه المخالفة لترتيب الخليل ، بالإضافة

= ب المعتل : وهو ما أعل بقلب واوه أو يائه مثل هاج ، وألا الجلد بمعنى دبغه . ولهذا نجد من عناوينه :

« المعتل بالواو فى لام الفعل على فعل والىء على فعل » .

« وبالواو فى عينه من السالم على فعل وبالياء من المعتل على فعل » .

إلى عدم توفيق المؤلف فى تطبيقها ، فسينما نجده قد جمع بين العين والغين وبين الجيم والحاء والحاء وبين السين والشين وبين الصاد والضاد وبين الطاء الظاء .. نجده قد فرق بين الراء والزأى وبين الفاء والقاف .

٢ - لم يرتب الثوانى والثالث أى ترتيب، وإنما ساق الأفعال اعتباراً وحشداً دون أى نظام ، بل لم يرتبها بحسب نظامه الذى رتب عليه الأوائل .

(انظر على سبيل المثال : حرف الهاء من الثلاثى الصحيح على فعل وأفعل بمعنى واحد، فقد ورد فيه : هدر - هطع - هلك - هبط - هذر - هرق)^(١) .

٣ - لم يحترم المؤلف الأصل رقم «٤» بل أدخل به فى بعض الأبواب ، فمثلاً:

أ - جاء فى حرف العين: مما جاء على « فعل وأفعل بمعنى واحد باب فعل » ، فوضع الفعل « عور » فى الصحيح إلى جانب الأفعال : « عشب » و « عبس » و « عدم »^(٢) وفى « فعل وأفعل باختلاف معنى » وضع فى باب « فعل » من الصحيح الأفعال : عوص وأعوص وعسى وأعيا، إلى جانب الأفعال: عجب وأعجب وعرب وأعرب وعجل وأعجل وعدم وأعدم^(٣) ، مع أنه أفرد مكاناً للمعتل بعد ذلك .

ب - جاء فى حرف النون مما جاء على « فعل وأفعل بمعنى واحد » فذكر :

المعتل بالواو فى عين الفعل مثل نار الشىء وأنار

وبالواو فى لامه مثل نجوت الجلد وأنجيته

وبالواو والياء فى لامه مثل نحوت بصرى نحوا ونجيا وأنجيته

المهموز ... مثل نسا الله أجله وأنسا فيه ونها اللحم وأنها

وبالياء فى لامه مثل نويت التمر ... وأنويته ... ونميت الشىء وأميته

ففصل بالمهموز بين فروع المعتل مع أنه اعتاد أن يقدم المهموز على المعتل .

وفى حرف التون مما جاء على « فعل وأفعل بمعنى مختلف » ذكر :

السالم (المعتل غير المعل) على فعل وفعل مثل بهو وبهى وأبهى .

المهموز على فعل مثل بأر وأبأر .

(١) ص ١٢، ١٣ (٢) ص ١٦ .

(٣) ص ٢٣، ٢٤ .

المعتل بالواو فى عين الفعل من المهموز مثل باء وأباء
وبالواو والياء فى عينه معتلا مثل باع .

.....
السالم على فعل بالياء والمعتل على فعل بالواو مثل بلى وبلا وأبلى .

.....
وهكذا بدأ بنوع من المعتل (السالم) ثم تلاه بالمهموز ثم عدل إلى السالم مع أن عادته تقديم المهموز على المعتل .

وهذا وغيره جعل ابن القطاع يؤلف تهذيباً لهذا الكتاب ويقول فى مقدمة تهذيبه «وهذا الكتاب (أى كتاب ابن القوطية) فى غاية الجودة والإحسان لو كان ذا ترتيب وبيان ، لكنه لم يرتب على الكمال» .. وقد اجتهدت فى ترتيبه وتهذيبه بعدد ، وسميته تهذيب كتاب الأفعال لأنه قد أربى فيه على كل من ألف فى معانيه ، إلا أنه لم يذكر فيه سوى الأفعال الثلاثية وما دخل عليها من الهمزة ولم يستوعب ذلك .. وخلط فى التبويب .. وقدم وأخر فى الترتيب .. فأتعب الناظر وأنصب الخاطر ..» (١) .

ومع ذلك فنحن نقدر لابن القوطية محاولاته فى ترتيب الأفعال ورغبته فى تنظيمها ، وهو ما جعلنا نضع كتابه فى مكان وسط بين كتابى أبى حاتم والزجاج .

ونخلص من كل هذا إلى أن التأليف فى الأبنية فى هذه المرحلة لم يأخذ صورة المعجم الكامل ، ولم يتجه إلى حصر المادة اللغوية وتوزيعها على الأبنية ، وهو إلى جانب فقدته لعنصر الترتيب والتنظيم لم يصل إلى أكثر من :

١ - حصر الأبنية والتمثيل لكل منها .

٢ - العناية ببعض الأبنية ومحاولة حصر ألفاظها .

أى أنه فقد أهم عنصرين من عناصر المعجم الكامل ، وهما : الشمول والترتيب .

ولم يظهر المعجم الكامل إلا فى المرحلة التالية ، وهى مرحلة الفارابى .

(١) كتاب الأفعال لابن القطاع ص ٣ ، ٤ .

الباب الثالث

مرحلة الفارابي صاحب
أول معجم كامل للأبنية

الفصل الأول

التعريف بالفارابي

اسمه ونسبه : هو أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم الفارابي ، نسبة إلى فاراب ، وهي مدينة وراء نهر سيحون .

مولده : لا نعرف بالتحديد سنة ميلاده ، فقد سكنت كتب التاريخ عن بيان ذلك . ولكن إذا علمنا أنه كان من أقران الأزهري ، وعلمنا أن الأزهري ولد سنة ٢٨٢هـ ، أمكننا أن نحسب بأنه ولد في أواخر القرن الثالث الهجري أو أوائل القرن الرابع على أكثر تقدير .

صلته بالجوهري : اتفق المؤرخون على أن الفارابي خال الجوهري ، وأن الجوهري تلمذ عليه ، وقد ذكر ياقوت أن الجوهري قرأ ديوان الأدب على خاله بفاراب ، وذكر أيضاً أنه كتب نسخة منه بيده .

وفاته : انفرد القفطي (والد مؤلف إنباه الرواة) بالقول بأنه مات سنة ٤٥٠هـ . وسوف نناقش هذه الرواية فيما بعد ، ونرفضها ، كما سننقل رفض ياقوت والقفطي (الابن) لها .

وسائر المؤرخين على أنه مات في القرن الرابع ، ولم يمتد عمره إلى القرن الخامس ، ولكنهم اختلفوا في تحديد سنة وفاته :

١- فذكر القفطي (الابن) أنه مات سنة ٣٩٨هـ ، وأنه وجد ذلك مكتوباً على نسخة من نسخ ديوان الأدب .

٢- وجاء على مخطوطة دار الكتب المصرية (رقم ٢٥ لغة) أنه توفي سنة ٣٧٨هـ .

٣- وذكر بعضهم أنه مات سنة ٣٧٠هـ أو في حدود ذلك .

٤- وذكر بعض آخر أنه مات في حدود سنة ٣٥٠هـ .

ونحن نستبعد الرواية الأولى المنسوبة للقفطي لأنه ذكر أن الجوهري مات سنة ٣٩٨هـ ، فلو أن الجوهري وخاله ماتا في عام واحد لكان حدثاً يستحق الذكر والإشارة إليه .

كما نستبعد الرواية الثانية، لأننا لا نعرف صاحبها، وما أكثر ما نجد مدونا على أغلفة المخطوطات دون أن يكون له سند تاريخي.

فلم يبق إلا الروایتان الأخیرتان، ولسنا نملك وسائل الموازنة بينهما واختيار إحداهما، ولذا فنحن نتوقف عن إصدار حكم قاطع في الموضوع، وإن كنا نميل إلى ترجيح أنه مات في سنة ٣٥٠هـ، لأن عليه أكثر المؤرخين، ولأنه المشهور.

رحلاته: لم يذكر لنا المؤرخون للفارابي شيئاً عن رحلاته وأسفاره رغم ما قالوه من أنه سافر كثيراً. وكل ما نجده رواية عن رحلته إلى اليمن، ومقامه بزبيد. وأول من قال ذلك القاضي الأشرف يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد الشيباني القفطي المتوفى سنة ٦٢٤هـ - وهو والد القفطي صاحب إنباه الرواة - وكان قد تزهّد آخر حياته، وانتقل إلى اليمن، وأقام بها إلى أن مات. وقد ذكر هذه الرواية ياقوت، وتناقلها المؤرخون من بعده، وسنذكر هذه الرواية بنصها لأنها تحمل في طياتها أسباب رفضها والتشكك في صحتها. قال ياقوت: «كتب إلينا القاضي الأشرف يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد الشيباني القفطي من بلاد اليمن، وكان قد سافر إلى هناك، وأقام، قال: مما أخبركم به أن أبا إبراهيم إسحق الفارابي مصنف كتاب ديوان الأدب ممن تراسى به الاغتراب، وطوخ به الزمن المتناوب إلى أرض اليمن، وسكن زبيد، وبها صنف كتابه ديوان الأدب، ومات قبل أن يروى عنه. وكان أهل زبيد قد عزموا على قراءته عليه، فحالت المنية دون ذلك. قال: وكانت وفاته سنة ٤٥٠هـ والله أعلم^(١).

ونحن نشك في صحة هذه الرواية، ومن قبل تشكك فيها ياقوت نفسه، والقفطي صاحب إنباه الرواة. وسندنا في ذلك:

(١) الروايات التي ذكرها ياقوت، والقاطعة بوجود هذا الكتاب في (فاراب) وبسماعه على الفارابي قبل وفاته، ومن بينها قوله: «قرأت بخط الشيخ أبي نصر إسماعيل ابن حماد الجوهرى.. قال: قرأته على أبي إبراهيم رحمه الله بفاراب^(٢). وقوله: «قال الحاكم: قرأت بعضه.. على أبي يعقوب يوسف بن محمد الفرغانى

(٢) المرجع السابق والصفحة

(١) معجم الأدباء ٦/ ٦٢

قال: قرأته على أبي علي الحسن بن علي.. الزاميني، وقرأه أبو علي علي أبي إبراهيم^(١)، ولهذا عقب ياقوت على هذه الروايات بقوله: فهذا مع وضوحه وكون هؤلاء المذكورين مشهورين معروفين، ومعرفتي بالخطوط الموجودة على النسخة كمعرفتي بما لا أشك فيه يبطل ما كتب إلينا القاضي القفطي من كون هذا الكتاب صنف بزبيد، وأنه لم يسمع على مؤلفه^(٢).

(٢) أن هذه الرواية تحدد وفاته بسنة ٤٥٠ هـ. وهذا غير صحيح، فالعلماء مجمعون على أنه مات في القرن الرابع، وإن اختلفوا في تحديد سنة وفاته.

(٣) وقد نفى القفطي (الابن) دخول الفارابي اليمن، وعد ذلك من خلط اليمنيين، وذكر رواية تفسر لنا سر هذا الوهم والتخليط، فقال: «وذكر لي أحد نقلة العلم مذاكرة أن مشايخ الأدب باليمن يذكرون أن أبا العلاء كان يحفظ ما يمر بسمعه.. ويذكرون أن رجلاً منهم وقع إليه كتاب في اللغة سقط أوله، وأعجبه جمعه وترتيبه، فكان يحمله معه ويحج، فإذا اجتمع بمن فيه أدب أراه إياه، وسأله عن اسمه، واسم مصنفه، فلا يجد أحداً يخبره بأمره، واتفق أن وجد من يعلم حال أبي العلاء، فدل عليه، فخرج الرجل بالكتاب إلى الشام، ووصل إلى المعرة، واجتمع بأبي العلاء.. وأحضر الكتاب وهو مقطوع الأول، فقال له أبو العلاء: اقرأ منه شيئاً، فقرأه عليه، فقال له أبو العلاء: هذا الكتاب اسمه كذا، ومصنفه فلان، ثم قرأ عليه من أول الكتاب إلى أن وصل إلى ما هو عند الرجل فنقل عنه النقص، وأكمل عليه تصحيح النسخة، وانفصل إلى اليمن، فأخبر الأدباء بذلك. وقد قيل: إن هذا الكتاب هو ديوان الأدب للفارابي اللغوى.. وأهل اليمن يهمون فيه، ويقولون: مات بعد سنة ٤٠٠، ويزعمون أنه دخل اليمن. وكأنهم خلطوا وظنوا أن الذي دخل به من عند أبي العلاء هو المصنف، وليس كذلك، وإنما هو المصحح، ولم يحققوا أمره لغفلتهم».

فالذي دخل اليمن، ومات قبل أن يقرأ عليه الكتاب هو السائل، وليس المؤلف، وهو ما تتناسب سنة وفاته مع وفاة أبي العلاء المعري (سنة ٤٤٩ هـ)

(٤) وشيء آخر تأخذه من هذه الرواية، وهو أن «ديوان الأدب» لم يكن متداولاً بين اليمنيين معروفاً عندهم، وإلا لما حار هذا الباحث في الاستدلال على اسمه ومعرفة مصنفه حتى اضطر إلى الرحيل إلى الشام، وقصد أبي العلاء، ولو أن الفارابي ألفه عندهم وبين أظهرهم لاشتهر بينهم، وما خفى أمره عليهم.

(٥) ودليل آخر ينفي دخوله اليمن ومقامه بزبيد، وهو أنني استوعبت كل ما تحت يدي من مراجع في تاريخ اليمن وزبيد بوجه خاص، واهتممت بكتب التراجم على الأخص، فلم أجد فيها للفارابي ذكراً.

ومعنى هذا كله أن الفارابي لم ينتقل إلى اليمن، ولو يؤلف كتابه في زبيد. فهل معنى هذا أنه ألفه بفاراب؟ لا أرى ذلك أيضاً، لأنه من المستبعد أن يؤلف معجم عربي في بيئة تركية، ولأن من يؤلف معجماً كهذا يحتاج إلى مراجع كثيرة، وإلى مشافهة للعلماء، وتلق عن الثقات، وهذا ما لا يتيسر في «فاراب». فمن المعقول إذن أن يكون الفارابي قد ذهب إلى «بخارى» عاصمة السامانيين، والتقى بعلماء بلده الذين كانوا يجتمعون في البلاط الساماني، ومن المعقول أيضاً أن يكون قد رحل إلى المشرق، وقصد «بغداد» واستفاد من مكتباتها، والتقى بعلمائها، ومن المعقول كذلك أن يكون قد ألف كتابه في «بغداد» ثم تلفت حوله فلم يجد من يجيزه عليه، لأن الخلفاء في ذلك الوقت كانوا قد صاروا العوبة في أيدي الأتراك، وكانوا قد فقدوا أملاكهم، وأفلست خزائنتهم، لدرجة أنهم تطلعوا إلى بعض حكام الإمارات القريبة من العراق يستعينون بهم عليهم ينجحون في إنقاذ الموقف^(١)، ولأن الحكم الفعلي كان في يد الأتراك، وهم كانوا في شغل شاغل عن العلم والعلماء، بتدبير الدسائس وتبليت المؤامرات، فضلاً عن أنهم كانوا أعاجم، ومن رجال الحرب الذين لا يقدرّون العلماء قدرهم، ففضل الفارابي أن يحمل كتابه ويعود به إلى مسقط رأسه، وهناك أهداه إلى عالم من علماء بلده، وجلس لتدريسه، وإقراءه لتلاميذه.

ومما يدل على أن الكتاب قد انتهى به المطاف إلى فاراب، ما سبق أن نقلناه عن ياقوت من أن «ديوان الأدب» قد قرئ على مؤلفه بفاراب، كما نلاحظ أن أقدم نسخ «ديوان الأدب» قد ظهر في بلاد ما وراء النهر، وما تآخمتها، وقد رأى ياقوت نسخة منه بتبريز

(١) انظر الخلافة والدولة ص ٩٥

بخط الجوهري كتبها سنة ٣٨٣هـ^(١)، وفي معهد المخطوطات نسخة أخرى كتبت سنة ٣٩١هـ للأمر السيد إسماعيل بن نوح بجرجان، كما رأى القفطي نسخة منه كتبت في ترمذ^(٢). وكذلك فإن أقدم دراسة حول «ديوان الأدب» ظهرت في هذه المنطقة على يد الحسن بن مظفر النيسابوري اللغوي الذي ألف «تهذيب ديوان الأدب»، وكان مقيماً بخوارزم، وتوفي سنة ٤٤٢هـ^(٣).

وهناك قصيدة للقاضي نشوان بن سعيد الحميري في مدح ديوان الأدب ختمها بقوله:
روض من الآداب أصبح ضائعاً في معشر عجم تعد من العرب
لا عيب فيه غير أن لبابه أضحى غريباً في زمان مؤتشب^(٤)
فهذا يوحى بأن الكتاب قد وجد في بيئة عجمية، ولذلك لم يقدر حق قدره، ولم ينل حظه من الذبوع والشهرة.

مؤلفاته: ذكر المترجمون للفارابي ثلاثة كتب ألفها، هي:

١- ديوان الأدب.

٢- بيان الأعراب.

٣- شرح أدب الكاتب^(٥)

وهناك كتاب آخر ينسبه إليه بعض الباحثين، وهو: «الألفاظ والحروف»، وترجع قيمة هذا الكتاب إلى أن صاحبه يعد به أول من وضع قائمة تفصيلية محددة للقبائل التي يستشهد بها، والقبائل التي لا يستشهد بها، وهي القائمة التي نقلها السيوطي في المزهر، وتداولها الباحثون من بعده.

ومن نسب هذا الكتاب إليه الدكتور إبراهيم أنيس، وكذلك فعل محققو المزهر

(١) معجم الأدباء ٦/١٥٩

(٢) إنباء الرواة ١/٥٢

(٣) معجم الأدباء ٩/١٩١، ١٩٢

(٤) مؤتشب: مختلط غير صريح في النسب.

(٥) وردت هذه المؤلفات في كل من سلم الوصول، وبغية الوعاة، وطبقات ابن شهبة، ومعجم الأدباء.

للسيوطي^(١) وربما تكون نسبة هذا الكتاب للفارابي محفوفة بالشك، لسيين:

أولهما: أنه ليس بين كتاب التراجم والطبقات من نسبه إليه.

وثانيهما: أن السيوطي نسب هذا الكتاب لأبي نصر الفارابي^(٢)، ومن قبله نسبه أبو حيان كذلك إلى أبي نصر الفارابي، وسماه كتاب «الحروف»^(٣). ولذا فنسبته إلى الفارابي الفيلسوف أقرب من نسبته إلى الفارابي اللغوي.

(١) المزهر، وانظر فيه فهرس الأعلام بآخر الجزء الثاني.

(٢) المزهر ٢١١/١ والاقتراح ص ١٩، ٢٠.

(٣) ارتشاف الضرب ص ٨٤٩.

الفصل الثانى

التعريف بديوان الأدب

صدرَ الفارابى معجمه بمقدمة مسهبة تناول فيها مسائل عدة، ثم أتبعها المادة اللغوية موزعة على أبوابها بحسب أبنيتها على النحو الذى شرحه فى مقدمته. وذيل معظم أبواب الأفعال بأحكام تصريفية.

وستناول الآن كل ناحية من نواحيه بالشرح والتفصيل:

البحث الأول

المقدمة

عالج الفارابى فى مقدمته بعض القضايا اللغوية والتصريفية، وكشف فيها عن منهجه الذى سلكه فى تنظيم المادة اللغوية وتبويبها:

١- وقد بدأ المقدمة بحمد الله والصلاة على رسوله.

٢- وأتبع ذلك الحديث عن قدرة الله وخلقه الأشياء على صور متفاوتة، وما يستلزم ذلك من ثبوت الفضل لبعض المخلوقات على بعضها الآخر.

٣- وانتقل من ذلك إلى تفضيل الرسول ﷺ على سائر الخلائق وإثبات المزية لزمانه وبلده وأصحابه واسمه وتركيبه وخلقه وسمته ونسبه وعترته وأمه ولسانه، وذكر فضل اللسان العربى على سائر الألسنة، فهو «كلام جيران الله فى دار الخلد، وهو المنزه من بين الألسنة من كل نقيصة والمعلى عن كل خسيئة»، وهو قد «بنى مبانى بأن بها جميع اللغات، من إعراب أوجده الله له وتأليف بين حركة وسكون حلاه به».

٤- ثم أشار إلى مؤلفات اللغويين السابقين له، ونقداهم نقداً إجمالياً، فقال: «وقد ألف السلف رحمة الله عليهم فى جمع هذا اللسان كتباً كثيرة تفاضلوا فيها، وقيدوا منه ما قيدوا... من موجز وغير موجز، ومعتدل بين المذهبيين... ومحسن ما ألف فعم بنفعه، ومشير فيما صنف فخص به الطبقة العليا، ومقصر فيما جمع».

٥- ثم أدل بنفسه وفخر بمصنفه وذكر أنه عمل فيه عمل من طب لمن حب، وأنه لم يسبق إليه أو يزاحم عليه.

٦- وذكر الضابط العام الذى ينتظم كل ما حواه معجمه من مادة لغوية وأنه مشروط بشروط:

أ- أن يكون مستعملاً.

ب- أن يذكره النحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم.

ج- أن يكون وارداً في قرآن أو حديث أو شاهد من كلام العرب.

٧- ثم فصل الحديث عن منهجه وما سيذكره أو يتركه، على نحو ما ستحدث عنه فيما بعد.

٨- وتخلل ذلك بعض البحوث التصريفية المرتبطة بنظام الكتاب:

أ- كتقسيمه الكلام إلى اسم وفعل وحرف وذكره علامات كل قسم.

ب- وحديثه عن أقل الأبنية وأقصاها.

ج- وعن حروف الزيادة ومواضعها.

د- وعن أبنية الأسماء مجردة ومزيدها واستعمالات كل بناء من حيث الاسمية أو

الوصفية والإفراد أو الجمع، كقوله عن بناء «فعل»:

١- إنه يكون واحد فُحول (قلب وقلوب) أو فِعال (كلب وكلاب) أو أفعال (ثوب وأثواب) وغير ذلك.

٢- ويكون وصفاً من الأفعال الدالة على الطبايع (ضَحَم).

٣- ويكون مصدراً لفعل المتعدي (ضَرَب).

٤- ويكون جمعاً لفَعْلَة^(١) (تمر).

وقوله عن بناء «مُفْعَل» إنه اسم المكان أو الزمان أو المصدر الميمي أو اسم المفعول من أفعال يفعل.

وأهم ما يلفت النظر في هذه المقدمة حديثها التفصيلي الدقيق عن منهج الكتاب وإسهابها في شرح نظامه وخطته، ويرجع ذلك إلى تعدد جوانب هذا المنهج وتشعب نواحيه، فضلاً عما فيه من جدة وابتكار.

كما أنها تكشف لنا عن إعجاب المؤلف باللغة العربية وتقديسه لها وإيمانه بفضلها على سائر اللغات واختصاصها بمميزات لا توجد في أخواتها.

وتبين عن رأيه في توقيفية اللغة ونسبة وضعها إلى الله. وهو رأى نادى به من قديم كثير من اللغويين.

وهي بعد ذلك تدلنا على مقدرة الفارابي الفائقة في فن الصرف والاشتقاق، ودرايته التامة بمسائله وتبحره في فهم أبحاثه.

(١) هو هنا كأصحاب المعاجم - لا يفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعي، فيطلق على النوعين كليهما لفظ «الجمع»

البحث الثانى

المادة اللغوية

١- منهجه فى ترتيبها

شرح الفارابى فى مقدمة ديوان الأدب منهجه فى الترتيب ونظامه فى التبويب، وفى عرض المادة اللغوية، وتحدث عن ذلك حديثاً واضحاً صريحاً، ولم ينس أن يدل بنفسه ويفخر بمصنّفه فقال «عملت فيه عمل من طب لمن حب، مشتملاً على تأليف لم أسبق إليه، وسابقاً بتصنيف لم أزاحم عليه»^(١) وله الحق فى ذلك فلسنا نعرف أحداً من علماء اللغة السابقين سلك مسلكه فى الترتيب أو ألف معجماً فى اللغة على هذا النحو من التصنيف.

كما فخر المؤلف بدقة نظام معجمه ووجود كل كلمة فى مظنتها إذ يقول «وربت كل كلمة فجعلتها أولى بموضعها مما يقدمها أو يعقبها ليجدها المرتاد لها فى بقعة رابضة من غير نص مطية أو إداب نفس»^(٢).

أما هذا المنهج الذى اخترعه الفارابى وفخر به فتتلخص أسسه فيما يأتى:

أولاً: قسم الفارابى كتابه ستة أقسام سماها كتباً، وهى على الترتيب الآتى:

أ - كتاب السالم: وعرفه بقوله: ما سلم من حروف المد واللين والتضعيف.

ب - كتاب المضاعف: وعرفه بقوله: ما كانت العين منه واللام من جنس واحد.

ج - كتاب المثال: وعرفه بقوله: ما كانت فى أوله واو أو ياء.

د - كتاب ذوات الثلاثة: وعرفه بقوله: ما كانت العين منه حرفاً من حروف المد واللين = (الأجوف).

هـ - كتاب ذوات الأربعة: وعرفه بقوله: ما كانت اللام منه حرفاً من حروف المد

واللين^(٣) (الناقص)

و - كتاب المهموز.

(٢) ديوان الأدب ١/ ٧٤

(١) ديوان الأدب ١/ ٧٢، ٧٣

(٣) لم يفهم كرنكو هذا الاصطلاح وظن أن المراد بذوات الأربعة ما زادت أصوله على ثلاثة أحرف.

وذكر السر في أفراد المهموز بكتاب فقال: والهمزة كالحرف السالم في احتمال الحركات، وإنما جعلت في حروف الاعتلال، لأنها تلين فتلحق بها^(١).

ثانياً: جعل كل كتاب من هذه الكتب شطرين: أسماء وأفعالاً، وقدم الأسماء في كل كتاب على الأفعال.

ثالثاً: قسم كل شطر منهما إلى أبواب بحسب التجرد والزيادة. ففي الأسماء بدأ كما يلي:

أ- الثلاثي المجرد (نحو عَنَب)

ب- ثم ما لحقته الزيادة في أوله (وهي الهمزة والميم) مثل (أَصْبَع ومذهب).

ج- ثم المثقل الحشو وهو عين الفعل (مثل حَمَص).

د- ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين (مثل طابع)

هـ- ثم ما لحقته الزيادة بين العين منه واللام (مثل سحاب)

و- ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام (مثل خَدَب)

ز- ثم الرباعي وما ألحق به (مثل ثعلب).

ح- ثم الخماسي وما ألحق به (مثل جَرْدَحُل)

وفي الأفعال بدأ كما يلي:

أ- الثلاثي المجرد (نحو ثَقَب)

ب- ثم ما لحقته الزيادة في أوله من غير ألف وصل - وهي الهمزة (مثل أترَب)

ج- ثم المثقل الحشو (مثل رَتَب)

د- ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين (مثل جاذب)

هـ- ثم الأبواب الثلاثة التي في أولها ألف وصل مما له في الثلاثي أصل (مثل اجتذب،

انسحب، استصعب)

و- ثم ما لحقته الزيادة فى أوله - وهى التاء - مع تثقيل حشوه (مثل تكلم)
ز- ثم ما لحقته الزيادة فى أوله - وهى التاء - مع زيادة بين الفاء منه والعين (مثل تجاذب)

ح- ثم بابا الألوان وما أشبه ذلك (مثل احمر واحمار)

ط- ثم أبواب الرباعى وما ألحق به أو زيد فيه (مثل زعفر)

رابعاً: ولما كان كل باب من هذه الأبواب قد يشترك فى عدة أبنية، كالثلاثى المجرد من الأسماء الذى له تسعة أبنية، وضع قاعدة لتقديم بعض هذه الأبنية على بعض فقال:

١- نبتدىء بالمفتوح الأول لأن الفتحة أخف الحركات^(١)، ثم نتبعه المضموم ثم المكسور.

٢- نقدم ساكن الحشو على المتحرك الحشو، لأن السكون أخف من الحركة^(٢).

٣- نقدم ياء التأنيث على همزة التأنيث، لأن الياء ساكنة والهمزة متحركة.

٤- نقدم همزة التأنيث على النون لأن الهمزة أخفى فى الوقف والنون ظاهرة فهى لخفائها أقرب إلى الخفة.

خامساً: وأحياناً يلمح بين كلمات البناء الواحد اختلافاً فى الصفة فنجده يقسم كل بناء إلى أنواع بالنظر إلى صفاته فمثلاً «فَعْلٌ» من السالم يرى أن بعض كلماته جاء بالتاء، وبعضها جاء بدونها، وبعض كلماته جاء ملحقاً بآخره ياء النسب، وبعضها جاء بدونها. ولهذا نجد يقسم هذا البناء إلى أصل وفرعين: فالأصل باب «فَعْلٌ» ويذكر تحته الكلمات

(١) سبق سيويه إلى ذلك فقال: «وأما ما توالى فيه الفتحان فإنهم لا يسكنون منه لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر.... وذلك نحو جَمَلٌ وَحَمَلٌ - (الكتاب ٢/٢٥٨)

(٢) اعتبار السكون أخف من الحركة شئ قال به اللغويون القدماء وتردد فى كلام النحاة كذلك. وقد عقد سيويه باباً لما يسكن استخفافاً وهو فى الأصل عندهم متحرك (الكتاب ٢/٢٥٧، ٢٥٨) ونقل ثعلب عن الفراء أن سبب تحريك عين «فَعْلَةٌ» فى جمع الأسماء دون الصفات أن الصفات لأن فيها ذكر الاسم أثقل من الأسماء فلم يزيدوها حركة فيدخلوا ثقلاً على ثقل فأعطوها السكون، وأعطوا الحركة للأسماء لأنها خفيفة (مجالس ثعلب ٢/٥٢٧).

وكذلك اعتبر ابن جنى السكون أخف من الحركة، واعتبره مضارعاً للفتحة فى الخفة (الخصائص ١/٥٩) وسمى تسكين الحرف المتحرك تخفيفاً (الخصائص ٢/٣١٩، ٣٣٠، ٣٣١)

التي جاءت على هذا الوزن. ويفرع عليه تفريعين هما:

أ- ما زيد في آخره التاء.

ب- ما زيد في آخره ياء النسب.

ولكنه لم يلتزم هذه الأقسام في جميع أبواب الأسماء، بل كان يذكر ما ورد منها فقط....

وراعى في كتب المعتل الثلاثة - إلى جانب هذه الأقسام - أن يقسم كل باب بالنظر إلى حروف الكلمة (عدا الحرف المسمى باسمه الكتاب). ففي كتاب المثال يغض النظر عن الحرف الأول من الباب ثم ينظر إلى الحرفين الآخرين ويبدأ الباب هكذا:

١ - النوع الذي سلم فيه حرفاه الآخران (يقابل السالم)

٢ - ثم النوع الذي ضعف فيه حرفاه الآخران (يقابل المضاعف)

٣ - ثم النوع الذي اعتل أول حرفيه الآخرين (يقابل ذا الثلاثة)، (غير موجود)

٤ - ثم النوع الذي اعتل ثاني حرفيه الآخرين (يقابل ذا الأربعة)

أما المهموز فقد أجله إلى كتاب الهمز^(١).

وليس معنى هذا أن كل باب من أبواب المثال قسّمه هذه الأقسام الأربعة، وإنما إذا وردت هذه الأقسام أو بعضها ذكرها على هذا الترتيب وكثيراً ما تخلقت القسمة العقلية فلم ترد بعض هذه الأقسام أو جلها، فالمثال بجميع أبوابه خلا من النوع الثالث وهو المعتل الفاء والعين، وباب «فَعَلَّ» جاءت منه الأنواع الثلاثة كلها، وباب «فَعَّلَ» جاء منه النوع الأول فقط، وباب «فَعَّلَ» جاء منه النوعان الأول والثاني.

أما كتاب الهمز فقد قسم أبوابه إلى ثلاثة أقسام وبدأ هكذا:

١ - المهموز الفاء ٢ - ثم المهموز العين ٣ - ثم المهموز اللام.

(١) أما ذوات الثلاثة فلم يذكر منه: إلا ما سلم حرفاه الآخران. ولم يذكر المثال ولا المضاعف لعدم وجودهما. أما المعتل العين واللام فقد أجله إلى ذوات الأربعة وأما المهموز فقد أجله إلى كتاب الهمز. وأما ذوات الأربعة فلم يذكر فيه المثال لأنه سبق في كتاب المثال، ولا المهموز لأنه سيأتي، وإنما ذكر فيه ما سلم حرفاه الآخران، وما اعتل حرفاه الآخران مع التضعيف (تو) ومن غير تضعيف (سوى)، وذكرهما تحت اسم اللقيف.

ورتب كل قسم من هذه الأقسام ناظراً إلى الحرفين الآخرين غير الحرف المهموز فبدأ في المهموز الفاء كما يلي:

- ١ - النوع الذى سلم فيه حرفاه الآخران (يقابل السالم)
 - ٢ - ثم النوع الذى ضعف فيه حرفاه الآخران (يقابل المضاعف)
 - ٣ - ثم النوع الذى اعتل فيه أول حرفيه (يقابل ذا الثلاثة)
 - ٤ - ثم النوع الذى اعتل فيه ثانى حرفيه (يقابل ذا الأربعة)
- أما النوع الذى همزت فيه عينه أو لامه (مع همز الفاء) أو همزت فيه عينه ولامه فقد أهمله. وقد بحثت عن سر ذلك ففتشت فى «صحاح» الجوهري فلم أجد فيه كلمة همز فاؤها وعينها، أو عينها ولامها، ووجدت كلمتين اثنتين همزت فيهما فاؤها ولامهما وهما «أجأ» و«آء». فلعل هذا هو السر فى ترك الفارابى لهذا النوع^(١).
- وليس معنى هذا أن كل باب من أبواب المهموز قسمه هذه الأقسام الأربعة، وإنما - كما قلنا سابقاً - إذا وردت هذه الأنواع أو بعضها ذكرها على هذا الترتيب. وقد جاءت جميع الأنواع فى باب «فعل» من المهموز الفاء. أما «فعل» المهموز العين فقد ورد منه ثلاثة أنواع هى:

١ - السالم ٢ - المثال ٣ - ذوات الأربعة

وأما المهموز العجز، فقد ورد منه نوعان هما:

١ - السالم ٢ - ذوات الثلاثة.

سادساً: ولما كانت هناك كلمات كثيرة تشترك فى الوزن الواحد، رأى أن يرتب

(١) تحدث ابن جنى عن اجتماع الحروف المتقاربة فى المخرج فذكر أن العرب استثقلوا ذلك، واعتبر هذا النوع متروكاً للاستثقال مثل سص، وعد من الثقيل كذلك ما اجتمع فيه حرفان من حروف الحلق، بل هى «من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف، أعنى حروف القم» (الخصائص ١/ ٥٤، ٥٥). كما تحدث عن اجتماع الهمزتين فى كلمة واحدة فقال: «وليس فى الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان ولا عينها ولامها أيضاً همزتان، بل قد جاءت أسماء محصورة وقعت الهمزة فيها فاء ولاماً...» وذكر سبب ذلك وهو ثقل النطق بالهمزة الواحدة، فهم باستكراه اثنتين ورفضهما لاسيما إذا كانتا مصطحبتين غير متفرقتين فاء وعينا. أو عينا ولاماً» أولى (سر الصناعة ٢٩، ٣٠)

الأوزان بحسب حرفها الأخير مع أولها ووسطها^(١).

أ - فيبدأ بالكلمات التي أواخرها الباء ثم يتجاوزها إلى ما بعدها من حروف الهجاء (ماعدًا حروف الاعتلال والهمزة)

ب - فإذا جاءت عدة كلمات أواخرهن كلهن حرف واحد كان التقديم لما أوله أسبق في الترتيب الهجائي.

ج - فإذا وجدت عدة كلمات أواخرهن كلهن حرف واحد ومفاتحهن حرف واحد كان التقديم لما وسطه أسبق في الترتيب الهجائي.

د - فإذا فرغ من حرف ابتداء ما بعده بغير حرف نسق ليكون دليلاً على مستأنف ما بعده.

هـ - عدل في ترتيب ألفاظ المعتل اللام أو المهموزها عن اعتبار الحرف الأخير لأنه واحد في جميعها، واعتبر الحرف الذي قبله مع الحرف الأول^(٢).

سابعاً: التزم في أبواب المزيّد أن يحذف الزيادة في ذهنه ثم يضع الكلمة موضعها من الباب بالنظر إلى أصولها.

ثامناً: كان في كثير من الأبواب ولاسيما في شطر الأفعال يذيل الباب بتعقيب يتحدث فيه عن أحكام عامة تتعلق بالباب، كما ستفصل فيما بعد.

تاسعاً: في أبواب المعتل كان يفصل الواوي عن اليائي ويقدم الأول منهما. وسار على النظام الآتي:

أ - ما عُرِف أصله ألحقه به.

(١) وهذا ما يعرف الآن بنظام الباب والفصل، وقد اشتهر بين الباحثين أن الجوهري الذي اخترعه وطبقه في كتابه الصحاح. والذي تبين الآن أن الفارابي هو مخترع هذا النظام، وأنه أسبق من الجوهري في تطبيقه. ومع وضوح هذه الحقيقة نجد الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار يتعصب للجوهري ويصر على نسبة الفضل إليه مع أنه يعترف بأن الفارابي هو السابق. ولا نفهم كيف توفق بين قوله «ولعل من الحق والإنصاف أن نذكر أن بين الفارابي والجوهري نقطة التقاء وهي تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول». (مقدمة الصحاح ص ١٢٥) وقوله: «والذي نراه أن منهج الجوهري في ترتيب صحاحه باعتبار أواخر الكلمات غير مقصود منه تيسير الأمر على الشعراء والكتاب. أما المنهج الذي اتبعه فهو من ابتكاره (!)» وهذاه إليه علمه الواسع بالصرف واشتغاله به (!) ص ١٢٢.

(٢) وهذا وجه خلاف بينه وبين الجوهري الذي لم يعدل عن اعتبار الحرف الأخير حتى في المهموز والناقص.

ب - وما كان غير مشهور أصله ألحقه بالواو لأنها أول البابين.

ج - وما تنازعه البابان ألحقه بالواو لأوليتهما دون نظر في ذلك إلى الأشهر منهما، مثل كلمة «العاج» لأنه يقال عجت بالمكان أعوج وما عجت من كلامه بشيء أعيج.

وإلى جانب هذه الأسس وضع في مقدمته مبادئ تطبيقها في معجمه، مراعاة للإيجاز فاستبعد من المعجم أشياء لا يحتاج للنص عليها لأنها قياسية مطردة، وهي:

أ - ما لا يذكر من الأسماء:

١ - ما كان من الشجر والنبات وأشباه ذلك لا يذكر واحده لأن له قياساً يطرد عليه، وقياسه أن يكون الواحد منه بالهاء على مثال الجمع كقولك تفاحة وموزة وبطيخة.

٢ - ما كان من فُعَل جمعاً لفُعْلة (حُجْرة وحُجْر) أو فِعَل جمعاً لفِعْلة (كِسرة وكِسَر).

٣ - ما كان من فُعَل جمعاً لفَعُول (غَفُور) أو فَعِيل (قَضِيب) أو فَعَال (كتاب).

٤ - ما كان على فُعْلة من أسماء الألوان والعيوب.. نحو الحمرة والصفرة والحذبة..

٥ - ما كان على مَفْعَل من يَفْعَل أو يَفْعُل أو على مَفْعِل من يَفْعِل إذا كان مصدرًا أو اسماً للمكان أو للزمان.

٦ - مَفْعَل من المزيد فيه.

٧ - ما كان من أمثلة الجمع مما يأت عليه واحد (أى على وزنه) كالفُعُول (جنود)

والأفْعَال (أثواب) والأفْعُل (أكلب) والفاعِلين (كاتين) والفاعِلات (كاتبات)

والفواعِل (جواهر) والأفاعِل (أكابر) والأفاعِل (أضابير) والمَفَاعِل (مساجد)

والمفاعِل (مصاييح) ونحو ذلك.

= فكلمة «البدء» تذكر في الصحاح قبل «الحَبء» لأنها عنده من باب الهمز فصل الباء، والثانية من باب الهمز فصل الحاء. ولكنها تذكر بعد الحَبء في ديوان الأدب لأنها من باب الدال فصل الباء وكلمة الحَبء من باب الباء فصل الحاء. ومثل هذا يقال في كلمتين مثل «نحو» و«رخو»، فالأولى تذكر أولاً في ديوان الأدب لأنها من باب الحاء فصل النون وتذكر متأخرة في الصحاح لأنها من باب الواو فصل النون.

٨- ما كان على فُعَلَاء (عقلاء) أو أفعلاء (أشداء) جمعا^(١).

٩- ما كان من فُعْلَان جمعا لفَعُول (خُرُوف) أو فُعَال (غَرَاب) أو فُعَل (صُرْد)

١٠- فُعْلَان إذا كان جمعا لفَعِيل (قَضِيب).

ب - مالا يذكر من الصفات :

١- ما كان على فاعل من «فَعَل» واقعا أو غير واقع^(٢) (ضرب، جلس) أو فعل واقعا (سمع).

٢- ما كان على فَعِيل من فعل غير الواقع (فَرِح)

٣- ما كان على فَعِيل من فَعَل (عَظُم)

٤- ما كان على فُعَل جمعا لأفْعَل وفُعَلَاء (أحمر وحمراء)

٥- ما كان على فُعَال جمعا لفَعِيل (ظريف) أو فُعْلَان (عطشان)

٦- ما كان على فُعَل أو فُعَال جمعا لفاعل (صائم)

٧- ما كان على فَعَال (قتال) أو فَعُول بمعنى فاعل (صبور) أو فَعِيل بمعنى مفعول

(قتيل) إلا ما كان من هذه الأبنية ونحوها اسما أو صفة تجرى مجرى الأسماء أو

غريبا أو مستعملا في الكلام والكتب كثيرا.

٨- ما كان على فَعَلَى تأنيثا لفُعْلَان (سكران وسكرى)

٩- ما كان على فُعَلَاء تأنيثا لأفْعَل (أحمر وحمراء)

١٠- ما كان على أفْعَل وهو تفضيل.

١١- ما كان على الأفْعَل الذى هو تذكير الفُعَلَى (الأصغر والصغرى) أو الفُعَلَى

الذى هو تأنيث الأفْعَل.

١٢- ما كان على فاعلة تأنيثا لفاعل.

١٣- ما كان على فُعَال جمعا لفُعَل لم يذكر نحو صَعَب وصعاب.

(١) كان حقه أن يذكر هذا النوع من قسم «مالا يذكر من الصفات» لأنه لا يطرد إلا فى جمع الصفات.

(٢) يعنى بالواقع المتعدى وبغير الواقع اللازم.

ج - المصادر التي لا تذكر:

- ١ - فَعَلَ إذا كان مصدراً لَفَعَلَ «الواقع (ضرب ضرباً) أو لَفَعَلَ الواقع (فهم فهماً).
- ٢ - فُعُول إذا كان مصدراً لَفَعَلَ غير الواقع (قعد قعوداً).
- ٣ - فَعَلَ إذا كان مصدراً لفعل غير الواقع (فرح فرحاً).
- ٤ - فَعَالَة إذا كان مصدراً لَفَعَلَ (فصح فصاحة) لأنها القياس ولها الغلبة، ونذكر فُعُولَة (صعب صعوبة) وفَعَلَ (عظم عظماً) لثلاثا يشتهن.
- ٥ - كذلك لا نذكر كل ما قلنا عنه إنه قياس إلا أن لا نذكر فعله فنذكر المصدر للتفسير عن معنى الفعل.
- ٢ - أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك يكتفى فيها بذكر أنها اسم موضع إلا أن يجيء أمر مشهور نضطر إلى التصريح به.
- ٣ - إذا كان في الشيء لغتان فصاعداً ففسرناه في باب جردنا ذكره في غيره من الأبواب إيجازاً. هذا هو الأغلب.
- ٤ - إذا ذكرنا مصدراً للتفسير عن معنى الفعل اخترنا ما ذكرنا أنه هو البناء في بابه إذا كان قد روى وإن كان غيره أشهر. لأننا إذا ذكرنا سواه كنا كأننا ندل على أنه لا بناء له أصلياً وأنه إنما استعير له اسم من أسمائه فجعل ينوب عنه وهذا منقصة في الفعل^(١).
- ٥ - إذا كان للفعل عدة أمثلة كلها ينوب عن مصدره اخترنا منها ما هو أشبه به وألحقنا ما بقي بالأسماء.
- ٦ - إذا جاءك فعل أو يفعل من غير ذكر مصدر فاعلم أنه لا يخلو من أحد وجهين:
أ - أن يكون على مذهبن في ترك ما هو أصل للباب.
ب - أو يكون لم يوجد له مصدر في المحكى عن العلماء فأقتصر على ذكر ماضيه أو مستقبله^(٢).

(١) كان في أبواب الأفعال يعبر بالمصدر غالباً وهو هنا يقول إنه إذا وجد للفعل مصدراً واحداً صرح به أما إذا وجد له أكثر من مصدر فإنه سيختار القياسي منها ويصرح به حتى ولو كان المصدر المشهور غيره، ويلحق باقي المصادر بأماكنها في قسم الأسماء.

(٢) يعني أنه إذا جاء في منجمله فعل بلا مصدر فهو يحتمل أحد شيئين: إما أن مصدره قياسي، فهو داخل فيما صرح بإهماله، وإما أنه لم ينقل له مصدر عن الثقات فسكت عن ذكره.

٧- لن نذكر إلا ما استعمل من هذه اللغة وذكره النحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم.. مما جرى في قرآن أو أتى في سنة أو حديث أو شعر أو رجز أو حكمة أو سجع أو مثل أو نادرة.

٨- سأبين عن مواضع العلل بعلل أشرحها وأوضحها منتخبا فيما ذكرت منها أحراها بالذكر وأولاها بالقبول تاركا سائر الأقاويل فيها^(١).

٩- لن أتجاوز في الشعر ما رواه واحتج به العلماء المتقنون لهذا الأمر ولن أعدو ما ذكره واحتجوا به في كتبهم تيمنا بهم واقتفاء لآثارهم ورضا باختيارهم واعتمادا على صحة ما رووا... وإثارا للاتباع على الابتداء.

١٠- هناك أشياء في باب يفعل ويفعل ذكرت على التقليد من غير أن يثبت بها سماع.

١١- هناك أشياء كثيرة من هذين البابين لم نودعها إياهما لأن كتب الرواة لم تنطق ببيان المستقبل منها.

١٢- ما وجدنا من اسم أو فعل قد جرى في لفظة مفيدة أو شعر أو حكمة أو غير ذلك حكيانها بعينها إرادة أن تكون الفائدة منهما جميعاً.

وقد طبق المؤلف في معجمه معظم هذه الأسس والمبادئ - ولم نجد إلا بعض أشياء طفيفة نددت عنه سنشير إلى أهمها فيما بعد.

لماذا اختار الفارابي هذا النظام؟

عاش الفارابي في المائة الرابعة للهجرة وأخرج معجمه في قرن عرف بقرن المعاجم، ففيه ألف أكبر عدد من المعاجم المشهورة المعتمدة وفيه أخذ المعجم الصورة المألوفة لنا وفيه اتجه العلماء إلى ترتيب الألفاظ ترتيباً هجائياً وبدءوا ينصرفون عن الترتيب الجارى على حسب المعاني^(٢).

ولذلك كان على من يفكر في وضع معجم في ذلك العصر أن يقلب المسألة في رأسه

(١) يعني بذلك التذييلات التي أتبع بها كثيراً من أبواب الأفعال. وقد أفردنا لها مبحثاً مستقلاً.

(٢) دلالة الألفاظ ص ٢٢٧

أولاً، ويتردد طويلاً قبل أن يقدم، ويحاول أن يشق بنفسه طريقاً جديداً ويرسم منهجاً فيه إفادة وفيه ابتكار وجدة. وحينما قلب الفارابي المسألة في رأسه ونظر في معاجم السابقين واهتدى إلى موطن الداء فيها أراد أن يؤلف معجماً يفوق معاجم السابقين ويتلافى أوجه النقص فيها، فألف معجمه على النظام الذى شرعناه معتقداً أنه بلغ الهدف وأصاب الغرض، واهتدى إلى تأليف لم يسبق إليه وسبق بتصنيف لم يزاحم عليه^(١)، ومفتخراً بإحكام ترتيبه ووضع كل كلمة فى موضعها المناسب لها «ليجدها المرتاد لها فى بقعة بعينها رابضة من غير نص مطية أو إدادآب نفس»^(٢).

وفى رأى أن هذا المنهج المركب الذى اختاره الفارابي كان نتيجة لعوامل عدة اشتركت جميعاً فى خلقه وتكوينه، وهذه العوامل هى:

١ - اختار ترتيب الكلمات على الترتيب الهجائى المعروف، ولم يذهب فى ذلك مذهب الخليل بن أحمد ولم يرتب ترتيبه «ميلاً إلى الأشهر لقرب متناوله وسهولة مأخذه على الخاصة والعامة»^(٣).

ولكن إذا كان الفارابي قد طرح نظام الخليل لصعوبته وبعد تناوله واختار الترتيب الهجائى المعروف فلماذا رتب ألفاظه على حسب الحرف الأخير ولم يرتبها على حسب حرفها الأول؟

أغاب عن ذهنه هذا النظام؟ أم تعمد إغفاله وفضل عليه النظام الذى سلكه؟

لا أعتقد أنه لم يفتن إلى الترتيب بحسب أوائل الكلمات فهو شىء يسرع إلى الذهن وبخاصة أن من علماء اللغة السابقين له من عمل به مثل أبى عمرو الشيبانى فى كتابه «الجيـم»، وإن اكتفى بهذا فلم ينظر إلى الحرف الثانى أو الثالث للكلمة بل كان يجمع الكلمات - أيا كانت - تحت حرفها الأول دون ضابط أو نظام، ومثل ابن دريد فى «الجمهرة» الذى التزم فى ترتيبه أوائل الحروف.

وإذن فلم يبق إلا الاحتمال الثانى وهو أنه قارن بين النظامين فى ذهنه ثم استبعد أحدهما واختار الآخر. فما سر اختياره؟

(١) ديوان الأدب ٧٢/١، ٧٣

(٢) المرجع السابق ٧٤/١

(٣) المرجع السابق ٨٧/١

نسب ذلك - فى رأى - هو الميل إلى الابتكار وحب السبق وإرادة التفرد بمنهج جديد والرغبة فى التأليف على نظام غير مألوف، وهو مع ذلك لا يعدم فائدة ولا يخلو من نفع:

أ - فإذا صادف الباحث كلمة صعب عليه أن يعرف حرفها الأخير مثل - أخ وأخت ودم وسنة... كان أسهل عليه الرجوع إلى معجم مرتب بحسب أوائل الكلمات مثل الجمهرة، وإذا صادفته كلمة عجز عن معرفة أولها أو سبق أولها بحروف مزيدة كان أسهل عليه الرجوع إلى معجم مرتب بحسب أواخر الكلمات مثل: بعد، ميزان، أو اصل..

ب - فضلاً عن أن هذا النظام ييسر على الشعراء والكتاب النظم والشعر فى عصر شاع فيه السجع وفشت المحسنات البديعية والتزمت القوافى، مع قلة المحصول اللغوى.

ج - أن لام الكلمة ثابتة لا تتغير، مهما اختلفت صورة الكلمة إلا فى حالات قليلة - ومتى لحقها التغير أو زيد بعدها حرف أو حرفان فإن الكلمة تنتقل إلى أوزان أخرى ولا تعتبر من الثلاثى بل تصير رباعية أو خماسية^(١)، فى حين أن الفاء والعين لا تثبتان فى موضع، فالترتيب على أوائل الحروف متيها للباحث الذى لا يعرف التصريف والمجرد والمزید^(٢).

٢ - ويكشف لنا القاضى نشوان بن سعيد فى مقدمة كتابه «شمس العلوم»^(٣) - وهو ممن تأثر بالفارابى فى تنظيمه - عن عامل آخر أملى هذا النظام وذلك فى قوله: «وقد صنف العلماء رحمهم الله تعالى فى ذلك كثيراً من الكتب.. فمنهم من جعل تصنيفه حارساً للنقط وضبطه بهذا الضبط ومنهم من حرس تصنيفه بالحركات بأمثلة قدروها وأوزان ذكروها، ولم يأت أحد منهم بتصنيف يحرس جميع النقط والحركات... فلما رأيت ذلك ورأيت تصنيف الكتاب والقراء.. حملنى ذلك على تصنيف يأمن كاتبه وقارئه من التصحيف، يحرس كل كلمة بنقطها وشكلها ويجعلها

(١) مقدمة الصحاح ص ١٢٢

(٢) المرجع السابق..

(٣) سيأتى عنه مزيد بيان فيما بعد.

مع جنسها وشكلها ويردها إلى أصلها، جعلت فيه لكل حرف من حروف المعجم كتاباً ثم جعلت له ولكل حرف معه من حروف المعجم باباً ثم جعلت كل باب من تلك الأبواب شطرين أسماء وأفعالا، ثم جعلت لكل كلمة من تلك الأسماء والأفعال وزناً ومثالا. فحروف المعجم تحرس النقط وتحفظ الخط، والأمثلة حارسة للحركات والشكل.. فكتابي هذا يحرس النقط والحركات جميعاً^(١)». وهذا يصدق أيضاً على كتاب الفارابي.

٣- وقد كان في ذهن الفارابي فكرة حققها في معجمه وهي فكرة الجمع بين نوعين من المادة اللغوية في مكان واحد، النوع المسموع والنوع المقيس. أما النوع الأول فكان جل معجمه، وأما النوع الآخر فقد تحدث عنه في مقدمته وفي الفصول التي ذيل بها كثيراً من أبواب كتابه ولاسيما في شطر الأفعال. وبذلك وضع بين أيدينا المادة اللغوية كلها، مالا ضابط له بالنص عليه، وماله ضابط بذكر قاعدته.

٤- أما فصله الأسماء عن الأفعال فشيء طبيعي مادام قد رتب كتابه على أساس الأبنية ونظمه أبواباً بحسب التجرد والزيادة، فإن حروف الزيادة ومواضعها تختلف في الأسماء عنها في الأفعال، ولكل من الأسماء والأفعال أبنيته وأوزانه الخاصة به.

٥- وأما تقسيمه للكلمات من حيث الصحة والاعتلال والتضعيف والهمز فقد أراد منه إبراز خصائص كل نوع منها، فهناك أوزان جاءت في نوع من الكلمات دون نوع. وهناك أبواب من الأفعال اختصت ببعض الأنواع دون بعض، فضلاً عن اختلاف كل نوع عن الآخر في طريقة الاشتقاق منه وهو ما حرص الفارابي على الحديث عنه والإفاضة فيه.

٦- والكتاب بعد هذا يوافق روح عصره ويعكس طابعه في البحث وطريقته في الدرس: أ- ففي ذلك العصر فرغ العلماء من جمع اللغة وحصرها وتوجه همهم إلى التقرب من الحاكمين والتزاحم على أبوابهم. وكان من أثر ذلك ظهور الاهتمام بالإحصاء وشيوع ضوابط التقصى والحصر بين العلماء، كل ذلك لتسهيل الإحاطة، ويمكن التحدى في المسألة وحين المناظرة، وإن مسألة الفارسي للمتنبي عن عدد الجموع التي على وزن فعلى وإجابة المتنبي دون توقف ولا آناة حجلي وظربى.. لخير دليل على ذلك^(٢).

(٢) في النقد اللغوي، ص ١٧٢

(١) ص ٢

ب - كما أن انتهاء فترة الاستشهاد جعل العلماء يبحثون عن ميدان جديد يزاولون فيه نشاطهم غير ميدان الاستقراء والتقييد، ولذلك نجد البحث اللغوي ينصرف إلى الانتفاع بالمادة اللغوية المجموعة ويحاول أن يخرج منها ببحوث طريفة أو يحاول تنظيمها تنظيماً جديداً، ولهذا نشأ في هذا العصر فن المداخل أو المتداخل أو المسلسل، وذلك بأن تذكر اللفظة ثم تفسر بلفظة ثانية وتفسر الثانية بثالثة والثالثة برابعة.. وهكذا. وهذا شيء لم يعرف قبل القرن الرابع، وإمامه أبو عمر المطرز البغدادي المتوفى سنة ٣٤٥هـ ومن أمثلته: «القلس ما يخرج من حلق الصائم من الطعام والشراب.. والشراب الخمر والخمر الخير.. والخير الخيل والخيل الظن والظن القسم..»^(١).

ونجد عالماً آخر يقسم كتابه على ثمانية وعشرين كتاباً بعدد الحروف المناسبة لمنازل القمر ويورد في كل كتاب اثني عشر باباً بعدد شهور السنة وعدد البروج الاثني عشر^(٢).

وهذا يرينا بوضوح طابع ذلك العصر في البحث.

ج - كما كان لشيوع السجع والمحسنات البيديعية في ذلك العصر وحاجة الأدباء والمتكلمين إلى الكلمات المتحدة الحرف الأخير أو التي على وزن خاص أو من نوع معين، كان لذلك أثره في ترتيب الكتاب هذا الترتيب، ففي القرن الرابع التزم الكتاب «السجع في جميع الرسائل حتى الرسائل المطولة»^(٣) ولم يتحرروا من السجع «إلا إلى فن قريب منه هو الازدواج»^(٤)، كما ظهر التكلف والتصنع في الشعر، واعتبر عند شعراء هذا العصر الأفق الأعلى في البلاغة والفصاحة وانطلق الشعراء ينظمون قصائد كل ألفاظها من الحروف المعجمة أو من الحروف المهملة أو من الحروف المهموزة أو مما لا تنطبق معه الشفتان فاستحال الشعر إلى عمل لغوي، وإذا الشاعر يصنع صنيع عمال المطابع إذ يرصون الحروف بعضها إلى بعض فتتكون صناديق من الحروف والكلمات^(٥). هذا كله إلى شدة المنافسة بين الكتاب والشعراء وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التي تتفق مع قوانينهم وملاحظتهم للغويين لمساعدتهم في ذلك^(٦).

(٢) انظر مقدمة «دستور اللغة»

(٤) المرجع السابق ص ١١٣

(٦) انظر المعجم العربي ص ١٧٦، ١٧٧

(١) مقدمة شجر الدر ص ١٨

(٣) النثر الفني في القرن الرابع ص ١٠٦

(٥) الفن ومذاهبه في الشعر العربي ص ١٥٨

٢. طريقته داخل المواد

يعتبر ديوان الأدب من المعاجم المختصرة التي مالت إلى الإيجاز واكتفت بالقليل وتجنبت التوسع والإطالة، ولذلك جاء حجمه صغيراً لا يتجاوز نصف حجم الصحاح. وقد ساعد المؤلف على ذلك طريقته التي اتبعها داخل المواد، ويمكن تحديدها فيما يأتي:

١ - أنه وقف عند حدود المعجم ولم يتعد اختصاصه، ولذلك أهمل المسائل الفقهية والكلامية ونحى الأشياء الغريبة عن علم اللغة كالبحوث الفلكية وخواص النباتات وعلاج الأمراض وتفسير الأحلام، واقتصد في البحوث النحوية والبلاغية والعروضية.

٢ - استبعد من معجمه أشياء لم ير حاجة إلى النص عليها لأنها قياسية مطردة واكتفى بإجماله الحديث عنها في مقدمته وفي الفصول التي ذيل بها كثيراً من أبواب كتابه (وقد سبق الحديث عن ذلك).

٣ - كان حديثه عن الأعلام حديثاً موجزاً خاطفاً لا يتجاوز القدر الذي يعرف بها فقط، ولذلك كان يكتفى في أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك بذكر أنها اسم موضع إلا أن يجيء أمر مشهور فيضطر إلى التصريح به، فمن الأول قوله: «رَقْد اسم جبل»^(١)، «سَلَع جبل بالمدينة»^(٢)، «رَمْلَة مدينة من مدائن الشام»^(٣)، «دَجْلَة نهر ببغداد»^(٤)، «سَلُوق قرية باليمن»^(٥)، ومن الثاني قوله: «الرَبْدَة اسم موضع وبها قبر أبي ذر الغفاري»^(٦) «مَرَج راهط اسم موضع كانت به وقعة»^(٧)، «مُوْتَة الأرض التي قتل بها جعفر بن أبي طالب»^(٨) «القيوم من أرض مصر قتل بها مروان ابن محمد آخر خلفاء بني أمية»^(٩).

وكذلك في أعلام القبائل كان يكتفى بمجرد الإشارة كقوله «عنز قبيلة من هوازن»^(١٠)، «المصطلق من أسماء القبائل»^(١١)، «ثمود قبيلة من العرب الأولى»^(١٢)،

١٩٩/١ (٤)	١٤٤/١ (٣)	١١٧/١ (٢)	١٠٢/١ (١)
١٥٣/٤ (٨)	٣٥٣/١ (٧)	٢٣٦/١ (٦)	٣٩٤/١ (٥)
٣٨٩/١ (١٢)	٣٢٢/١ (١١)	١١٢/١ (١٠)	٣٨٨/٣ (٩)

حنظلة أكرم قبيلة في تميم»^(١).

وفي أعلام الأشخاص كان يكتفى بالتفريق بين أعلام الذكور وأعلام الإناث إلا إذا كان أحد الأعلام معروفاً أو مرتبطاً بحادثة مشهورة فإنه يعرف به في اختصار، فمن الأول قوله: «سَهْلٌ من أسماء الرجال»^(٢)، «شُعْبَةٌ من أسماء الرجال»^(٣)، «فَرَجٌ من أسماء الرجال»^(٤) «عَنْزٌ من أسماء النساء»^(٥)، ومن الثاني قوله: «زبراء اسم جارية كانت للأحنف ابن قيس»^(٦)، «دَخْدَنُوسٌ بنت لقيط بن زرارة التميمي»^(٧)، «أشعب اسم رجل يضرب به المثل في الطمع»^(٨)، «مُضَرَّسٌ اسم شاعر من بني أسد»^(٩)، «البَعِيثُ اسم شاعر من تميم»^(١٠)، «الْبَرَّاضُ اسم رجل من الْفُتَّاك»^(١١)، «حابس اسم أبي الأقرع التميمي حكيم العرب في الجاهلية»^(١٢).

٤ - ترك تفسير الكلمات التي رأى أنها واضحة واكتفى بذكرها كقوله: «الثلج واحد الثلوج»^(١٣)، هو الْجَوْزُ، وجوز كل شيء وسطه، والقَوْزُ نقا يستدير، وهو اللوز، وهو الموز^(١٤).

٥ - ساعدته طريقة الأبنية على الاختصار فكان في غنى عن ضبط الكلمة بالمثل أو النص على حركاتها، كذلك جعلته طريقة الباب والفصل لا يحتاج إلى وصف حروف الكلمة والنص على المعجم منها والمهمل وعدد نقاط المعجم، ومكان النقط، من أعلى أو أسفل.

٦ - اقتصد في ذكر الشواهد، واقتصر في معظم الأحيان على موضع الشاهد فقط، وقد يكتفى بالإشارة إلى الشاهد دون أن يذكره.

٧ - إذا كان في الشيء لغتان فصاعداً ففسره في باب جرد ذكره في غيره من الأبواب^(١٥).

٨ - تركه للمهمل واكتفاؤه من المستعمل بما ذكره التحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم مما جاء عليه شاهد من الكلام الفصيح^(١٦).

٢٠٧/١ (٤)	١٦٢/١ (٣)	١٢٦/١ (٢)	٣٢/٢ (١)
٢٦٦/١ (٨)	٩٣/٢ (٧)	٩/٢ (٦)	١١٢/١ (٥)
٣٥١/١ (١٢)	٣٢٨/١ (١١)	٤٠١/١ (١٠)	٣١٨/١ (٩)
٧٣/١ (١٦)	٩١/١ (١٥)	٢٩٤/٣ (١٤)	٩٨/١ (١٣)

٩ - عدم تصريحه بأسماء العلماء الذين نقل عنهم إلا في النادر، وإهماله تماماً الإشارة إلى اسم أى مرجع من المراجع التى اعتمد عليها ونقل عنها.



ومع ذلك لم يسمح الفارابى لفكرة الاختصار أن تفسد عليه عبارته فتحيلها إلى رموز وألغاز، ولم يتركها تنفذ إلى معجمه فتصيبه بالخلل وتجاوز على بعض اختصاصاته، ولذلك نجده:

١ - يكرر اللفظ مع كل معنى جديد كقوله: «والعين الديدبان، والعين عين الماء، والعين عين الشمس، والعين النقد من الدراهم، والعين الدنانير، والعين مطر أيام لا يُقلع.. والعين حرف من حروف المعجم»^(١).

٢ - ويعرض الكلمة في عبارة كاملة وجملة مفيدة حتى يتحدد معناها ويتضح غاية الوضوح، كقوله: «ويقال ضربه بالسيف صلنا إذا ضربه به وهو مُصلت. ويقال رجل صلّت الجبين أى مستوى الجبين»^(٢)، والكشع ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف، يقال طوى عنى كشحا إذا قطعك»^(٣)، و«يقال عنده حشد من الناس أى جمع»،^(٤) و«يقال ماله معجر أى عقل»^(٥).

٣ - ويستشهد على المعنى بشاهد من الكلام الفصيح، ولم يفعل كما فعل صاحبها المجلد والقاموس المحيط حينما جرّدا معجميهما من الشواهد فجاء اجسداً من غير روح وجثة بلا حياة.

٤ - ويتعرض للظواهر اللغوية كالاشتراك اللفظي والتضاد والقلب والإبدال، ولكن في إيجاز وتركيز كقوله: «الصقّر اللبن.. والصقر الدبس عند أهل المدينة»^(٦)، «الألفت في كلام قيس الأحمق وفى كلام تميم الأعسر»^(٧)، وقوله: «والجذب والجبد بمعنى على القلب»^(٨) «عمج في السير بمعنى معج على القلب أى أسرع»^(٩) وقوله: «البثر القليل والبشر الكثير وهذا الحرف في الأضداد»^(١٠)، «البسل الحرام والبسل الحلال وهذا الحرف من الأضداد»^(١١) و«النبل الكبار والنبل الصغار وهذا الحرف من

١٠١/١ (٣)

١٠٩/١ (٦)

١٤٩/٢ (٩)

٩٨/١ (٢)

١١٧/١ (٥)

١٤٣/٢ (٨)

١٢٣/١ (١١)

٣٠٧/٣ (١)

١٠٢/١ (٤)

٢٦٦/١ (٧)

١٠٥/١ (١٠)

الأضداد^(١) وقوله: «رجل شتل الأصابع وهو إبدال من شثن»^(٢) «الجذف القبر وهو إبدال من الجذث»^(٣).

٥ - ويعرض لأسماء البلدان والأشخاص والقبائل كما سبق.

٦ - ويشير إلى المعنى الحقيقي والمعنى المجازي كقوله «الخدمة الخلخال والخدمة سير غليظ يُشدُّ في رسغ البعير، وأصل الخلخال من ذلك»^(٤)، «يقال ما دُفْتُ شَمَاجاً أى شيئاً وأصله ما يُرمَى من العنب بعد أن يؤكل»^(٥)، «الزبال ما تحمله النملة بفيها، ويقال ما رزأته زبالاً أى شيئاً وأصله ما فسرنا»^(٦)، وإن قلت إشاراته إلى ذلك.

٧ - وينبه على المولّد والمعرّب، وقد يشير إلى أصله كقوله: «الشمع الذى يستصبح به وهو كلام المولدين. والفصحاء على فتح الميم»^(٧)، و«كده وأكده بمعنى، ويقال هذه عربية مولدة»^(٨) وقوله: «الكرّد العنق فارسى معرب»^(٩)، «البالغاء الأكارع أصلها بالفارسية پاها»^(١٠) «النمى الفلوس وهو رومى معرب»^(١١)، «الصيق الرياح المنتنة وأصله نبطى»^(١٢).

٨ - ويميز اللفظ المذكور من المؤنث. وقد اتبع فى ذلك طريقة طريفة فكان يكتفى غالباً بذكر ضمير الغائب قبل الكلمة مذكراً إن كانت الكلمة مذكورة ومؤنثاً إن كانت الكلمة مؤنثة كقوله «وهو ضرع البقرة»^(١٣)، «هو البطن»^(١٤) «وهو الحنك»^(١٥)، «وهو الدماغ»^(١٦)، و«هى القدم»^(١٧)، «وهى الكتف»^(١٨)، «وهى الرحم»^(١٩)، «وهى الأرنب»^(٢٠).

٩ - ويحرص على ذكر الجموع السماعية كقوله: «القماح جمع مقامح وهى الناقة التى ترفع رأسها عن الماء، وهو جمع على غير قياس»^(٢١)، «النّفّاس جمع نفّساء، وليس فى الكلام فعلاء يجمع على فعال غير نفّساء وعشراء»^(٢٢)، «البرّل جمع بازل من

٢٢٠ / ١ (٣)	١٢٦ / ١ (٢)	٢٢٩ / ١ (١)
٤٦٦ / ١ (٦)	٣٧٦ / ١ (٥)	٢٤٢ / ١ (٤)
١٠٤ / ١ (٩)	٢٧٢ / ٣ (٨)	١١٧ / ١ (٧)
٣٢٦ / ٣ (١٢)	٢٨ / ٣ (١١)	٣٧٤ / ١ (١٠)
٢٢٥ / ١ (١٥)	١٣١ / ١ (١٤)	١١٧ / ١ (١٣)
٢٤٨ / ١ (١٨)	٢٣١ / ١ (١٧)	٤٦٣ / ١ (١٦)
٤٥٦ / ١ (٢١)	٢٦٦ / ١ (٢٠)	٢٤٩ / ١ (١٩)
		٤٦٠ / ١ (٢٢)

الإبل وهو جمع على غير قياس^(١)، «كَلْبٌ وَكَلِيبٌ وَعَبْدٌ وَعَبِيدٌ، وَهُوَ جَمْعٌ عَزِيزٌ فِي الْكَلَامِ»^(٢).

١٠- ويعرّف في إيجاز بأنواع الحشرات والطيور والحيوان والنبات والأمراض والأدوية والأطعمة، كقوله: «البَقُّ عِظَامُ البَعُوضِ»^(٣)، «القُمَّلُ دَوَابٌ صَغَارٌ مِنْ جَنْسِ القَرْدَانِ إِلَّا أَنَّهَا أَصْغَرُ مِنْهَا»^(٤)، «الدُّودُ السُّوسُ»^(٥)، وقوله «السُّبْدُ طَائِرٌ لَيْنٌ الرِّيشُ إِذَا قَطَرَ عَلَيْهِ قَطْرَتَانِ مِنْ مَاءٍ جَرَى»^(٦)، «النَّغَرُ طَائِرٌ صَغِيرٌ مِثْلُ العَصْفُورِ»^(٧)، «البَلْبَلُ طَائِرٌ يَطْرُبُ»^(٨) وقوله «الدَّبُّ ضَرْبٌ مِنَ السَّبَاعِ»^(٩) «الشَّبُوطُ ضَرْبٌ مِنَ السَّمَكِ»^(١٠)، «الضَّبُّ دَوِيَّةٌ تَشَبَّهُ الْوَرْلَ»^(١١)، «القَطُّ الضِّيُونُ»^(١٢)، وقوله: «الذَّبْحُ نَبَاتٌ أَحْمَرٌ تَأْكُلُهُ النِّعَامُ»^(١٣)، «الجُمَيْرُ شَجَرَةٌ كَالثَّيْنِ»^(١٤)، «الْفُفَّاحُ شَيْءٌ أَصْفَرٌ طَيِّبُ الرِّيحِ مِثْلُ الْبَاذِخَانِ»^(١٥)، وقوله: «الشُّكَاغَى نَبْتُ يَتَدَاوَى بِهِ»^(١٦).
«وقوله القُّلَابُ: دَاءٌ يَأْخُذُ فِي قَلْبِ البَعِيرِ فَيَمُوتُ مِنْ يَوْمِهِ»^(١٧)، «السرطان داء يأخذ في رَسْخِ الدَّابَّةِ فَيَبْسُطُهُ»^(١٨)، «النَّقْرَسُ مِنَ الْأَدْوَاءِ»^(١٩) وقوله: «النَّفِثَةُ الدَّقِيقُ يُذَرُّ عَلَى مَاءٍ أَوْ لَبَنٍ حَلِيبٍ، وَهِيَ أَغْلَظُ مِنَ السَّخِينَةِ يَتَوَسَّعُ بِهَا صَاحِبُ الْعِيَالِ»^(٢٠)، «الْخَزِيرَةُ أَنْ تُنْصَبَ الْقَدَرُ بِلَحْمٍ يُقَطَّعُ صَغَارًا عَلَى مَاءٍ كَثِيرٍ، فَإِذَا نَضِجَ ذُرٌّ عَلَيْهِ الدَّقِيقُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا لَحْمٌ فَهِيَ عَصِيدَةٌ»^(٢١)، «البَلْبَلَةُ السُّوَيْقُ وَالتَّمَرُ يُوَكِّلَانِ فِي إِنْاءٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ يَلَّانِ بِاللَّبَنِ»^(٢٢).

١١- وينص على ما فيه لغتان فأكثر كقوله «الرَّبْعُ لُغَةٌ فِي الرُّبْعِ وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُهُ»^(٢٣) «الْمَقْبَرَةُ لُغَةٌ فِي الْمَقْبَرَةِ»^(٢٤)، «الْجِهَازُ لُغَةٌ فِي الْجِهَازِ»^(٢٥)، «سِرْعَانٌ وَسِرْعَانٌ لُغَةٌ فِي سِرْعَانٍ»^(٢٦).

٩/٣ (٣)	١٠٣/١ (٢)	١٥٧/١ (١)
٢٥٢/١ (٦)	٣١٤/٣ (٥)	٣٢٥/١ (٤)
١٧/٣ (٩)	١٠٣/٣ (٨)	٢٥٣/١ (٧)
٣١/٣ (١٢)	١/٣ (١١)	٣٣٣/١ (١٠)
٣٣٥/١ (١٥)	٣٣٨/١ (١٤)	٢٥٢/١ (١٣)
٢٠/٢ (١٨)	٤٣٩/١ (١٧)	٤٧٥/١ (١٦)
٤٢٩/١ (٢١)	٤٢٦/١ (٢٠)	٥٢/٢ (١٩)
٢٨٤/١ (٢٤)	٢٦٢/١ (٢٣)	٤٣٥/١ (٢٢)
	١٩، ١٨/٢ (٢٦)	٤٥٩/١ (٢٥)

١٢ - وينته على الألفاظ التي استعملت استعمال الأسماء أو الصفات وهو في الأصل مصدر كقوله: «يقال جاء حَفْلٌ من الناس أى جمع، وهو في الأصل مصدر»^(١) «ثوب خَلَقَ أى بال.. وهو في الأصل مصدر»^(٢) «يقال أصابنا رش من مطر أى قليل، وهو في الأصل مصدر»^(٣) وغير هذا.

ولذلك وجد السيوطي فيه طلبته، واستطاع أن يملأ كثيراً من العناوين التي وضعها في كتابه «المزهر» بالرجوع إليه، ومن هذه العناوين: «أمثلة لمناسبة الألفاظ للمعاني»^(٤)، «معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات»^(٥)، «أمثلة من الألفاظ المفردة»^(٦)، «ذكر نبذ من الأمثلة الشاذة في القياس المطردة في الاستعمال»^(٧)، «معرفة العرب»^(٨)، «معرفة المولد»^(٩)، «الازدواج»^(١٠)، «أمثلة من المشترك»^(١١)، «الأضداد»^(١٢)، «الإتباع»^(١٣)، «الإبدال»^(١٤)، «القلب»^(١٥)، «ما ورد بوجهين بحيث يؤمن فيه النصحيح»^(١٦)، «ما جاء على لفظ المنسوب»^(١٧).. وغير ذلك.

وقد كان له في قسم الأفعال طريقة خاصة في معالجة الألفاظ: فكان في أبواب الثلاثي يعنون الباب بذكر الماضي مع المضارع فيقول: باب فَعَلَ يَفْعُلْ مثلاً أو باب فَعَلَ يَفْعُلْ.. ثم يأتي داخل الباب:

أ - فتارة يعبر بالمصدر - وهو أكثر ما يفعل - وبذلك وفر الجهد واختصر الكلام. فبدلاً من أن يذكر الفعل ثم ينص على مصدره يكتفى بذكر المصدر، وهذا يغني عن ذكر الفعل الذي يمكن صوغه بسهولة مادامنا قد عرفنا بابه، فمثلاً الفعل ثَقُبَ يَثْقُبُ له أكثر من استعمال فيقال: ثَقُبَ الشيء يَثْقُبُهُ إذا خرّقه ومصدره الثَّقْبُ، وَثَقَّبَتِ النارُ تَثْقِبُ إذا توقدت، ومصدره الثَقُوبُ، فبدلاً من هذا كله يكتفى بأن يقول: الثَّقْبُ الخرق وَثَقُوبُ النار توقدها»^(١٨) أى أنه اختصر العبارة إلى نصف حجمها وأدى المطلوب دون إخلال أو قصور.

٧/٣ (٣)	٢٢٢/١ (٢)	١٢٥/١ (١)
٢٢٤/١ (٦)	٢١٤/١ (٥)	٥٤/١ (٤)
٣٠٤/١ (٩)	٢٧١، ٢٧٠/١ (٨)	٢٣٠/١ (٧)
٣٩٣، ٢٩٢/١ (١٢)	٣٧٤/١ (١١)	٣٤٠/١ (١٠)
٤٨٠/١ (١٥)	٤٧٣/١ (١٤)	٤٢٤، ٤٢٣/١ (١٣)
٩٨/٢ (١٨)	٢٥١/٢ (١٧)	٥٣٨/١ (١٦)

ب - وأحياناً يعبر بالفعل ويهمل التصريح بمصدره كقوله: «ويقال رسب الحجر في الماء أى سَفَلَ.. وَرَكَبَتْهُ أى ضربته بركبتي..»^(١).

ج - وقليلاً ما يعبر بالوصف كقوله: «الهاجد المصلى المتهجد بالليل، والهاجد النائم»^(٢) أما فى غير الثلاثى فكان يلتزم التعبير بالمصدر فى عنوان الباب فيقول: باب الإفعال، باب الاستفعال... إلخ ولكنه كان فى داخل المادة:

ز - يعبر بالفعل الماضى غالباً، ولعل سبب ذلك أن مضارع غير الثلاثى ومصدره قياسيان فلا حاجة لذكرهما.

ب - وأحياناً كان يعبر بالوصف، كقوله «ويقال قصعة مُشَعَّبَةٌ شُعِبَتْ فى مواضع منها.. ولحم مُضَهَّبٌ إذا لم يبالغ فى إنضاجه.. والمُعَصَّب الذى يَشُدُّ وَسَطُهُ من الجوع»^(٣).

ج - وأحياناً يعبر بالمصدر كقوله «المجاحشة المدافعة»^(٤)، وقوله: «المحاكمة المخاصمة»^(٥) وقوله «المهادنة المصالحة والمبادهة المفاجأة»^(٦).

٣. عر ضه للأبنية

اهتم سيويه فى الكتاب بتعداد أبنية اللغة العربية وتقسيمها تقسيماً كمياً، مع فصل أبنية الأسماء عن أبنية الأفعال.

وقد ذكر للأسماء ٣٠٨ بناء بين ثلاثى مجرد ومزید، ورباعى مجرد ومزید، وخماسى مجرد ومزید. وذكر للأفعال ٣٤ بناء بين ثلاثى مجرد ومزید، ورباعى مجرد ومزید.

وقد ظن سيويه بذلك أنه حصر أبنية اللغة العربية، ولذلك كان كثيراً ما يقول بعد أن يعدد بعض الأبنية: وليس فى الكلام كذا ولا كذا.. ولا نحو هذا مما لم نذكره^(٧) وختم حديثه عن أبنية الثلاثى بقوله: «ولا نعلم أنه جاء فى الأسماء والصفات من بنات الثلاثة مزيدة وغير مزيدة سوى ما ذكرنا»^(٨).

٣٤١، ٣٤٠ / ٢ (٣)

١٠٦ / ٢ (٢)

٩٩ / ٢ (١)

٣٩٢ / ٢ (٦)

٣٩٢ / ٢ (٥)

٣٨٦ / ٢ (٤)

٣٣٠ / ٢ (٨) الكتاب

٣١٦ / ٢ (٧) انظر الكتاب

وظل العلماء بعده يعتقدون ذلك «وكان جلة المشايخ من أهل النحو.. يزعمون أن ما ألفه سيويه منها يستوفى جميع أبنية الكلام ما خلا ثلاثة شذت عن جمعه»^(١) إلى أن جاء أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (توفي سنة ٣٧٩هـ)^(٢) فاستقصى البحث عن ذلك وأنعم النظر فيه، قال فألفيت نحو ثمانين بناء لم يذكرها سيويه في أبنيته ولا دل عليها أحد من النحويين من بعده، فرأيت أن أفرد في الأبنية كتابا...»^(٣).

وقد تبعت الأبنية التي زادها الزبيدي فوجدتها في الأسماء ٨٢ بناء وفي الأفعال ٦ أبنية، فيكون مجموعها ٨٨ بناء. فإذا أضفناها إلى مجموع الأبنية عند سيويه نخرج بالنتيجة الآتية:

مجموع أبنية الأسماء ٣٩٠ بناء

مجموع أبنية الأفعال ٤٠ بناء

«فما جاوز هذا فليس من كلام العرب إلا أن يشذ اليسير من أبنية الأسماء خاصة إذ إن الإحاطة ممتنعة فيها، فأما الأفعال فمحضور جميعها»^(٤).

فهل استوفى الفارابي هذه الأبنية في كتابه؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال نحب أن نقول إننا لاحظنا على سيويه اضطرابا وتناقضا وتكرارا في حديثه عن الأبنية. وإذا قمنا بعملية تصفية لأبنيته لنقصت عددا كبيرا.

ومن مظاهر هذا التكرار أنه كان يضع البناء في أكثر من قسم، كأن يضعه في الثلاثي والرباعي معاً، كما يبدو من القائمة الآتية:

(١) الاستدراك ص ١	(٢) بغية الوعاة
(٣) الاستدراك ص ١	(٤) المرجع السابق ص ٤٠

البناء	القسم الذى جاء فيه	مثاله
١ - فَعْلَال	١ - الثلاثى المزيد	جلباب
	٢ - الرباعى المزيد	حملاق
	٣ - الملحق بالرباعى	جلباب
٢ - فِعْوَال	١ - الثلاثى المزيد	قرواح
	٢ - الملحق بالرباعى	جلواخ
٣ - فُعْلَال	١ - الثلاثى المزيد	فسطاط
	٢ - الرباعى المزيد	قُرطاس
	٣ - الملحق بالرباعى	قرطاط
٤ - فَعْيَال	١ - الثلاثى المزيد	جربال
	٢ - الملحق بالرباعى	جربال
٥ - فَعْلَى	١ - الثلاثى المزيد	جرشى
	٢ - الرباعى المزيد	دققى
٦ - فُعْلَى	١ - الثلاثى المزيد	عرضى
	٢ - الرباعى المزيد	صنقى
٧ - فَعْلَى	١ - الثلاثى المزيد	دققى
	٢ - الرباعى المزيد	سبطرى
٨ - فَيَعْل	١ - الثلاثى المزيد	صيرف
	٢ - الملحق بالرباعى	زينب

البناء	القسم الذى جاء فيه	مثاله
٩- فَعْلِلَ	١- الثلاثى المزيد	صنديد
	٢- الرباعى المزيد	قنديل
	٣- الملحق بالرباعى	زحليل
١٠- فَنَعْلِلَ	١- الثلاثى المزيد	خنشليل
	٢- الرباعى المزيد	منجنيق
١١- فَعَلَّنَ	١- الثلاثى المزيد	رعشن
	٢- الملحق بالرباعى	رعشن
١٢- فَعْوَلَ	١- الثلاثى المزيد	جدول
	٢- الملحق بالرباعى	جدول
١٣- فَعْوَلَلَ	١- الثلاثى المزيد	حبونن
	٢- الرباعى المزيد	حبوكر
١٤- فُعْلُولَ	١- الثلاثى المزيد	بهلول
	٢- الرباعى المزيد	عنقود
١٥- فَعْلُولَ	١- الثلاثى المزيد	حلكوك
	٢- الرباعى المزيد	حلكوك
١٦- فَعْلَلَلَ	١- الثلاثى المزيد	قردد
	٢- الرباعى المجرد	جعفر
	٣- الملحق بالرباعى	مهدد
١٧- فُعْلَلَلَ	١- الثلاثى المزيد	قعدد
	٢- الرباعى المجرد	برثن
	٣- الملحق بالرباعى	قعدد
١٨- فَعْلِلَلَ	١- الثلاثى المزيد	رمدد
	٢- الرباعى المجرد	زبرج
١٩- فَعْلَلَلَ	١- الثلاثى المزيد	خدب
	٢- الرباعى المجرد	فَطْحَل
	٣- الملحق بالرباعى	خدب

كما كان يضع الكلمة في أكثر من بناء، فكلمة مثل «دَلِّقْ»، جاء في الثلاثي المزيد بالميم فاعتبرها منه ووضعها فيه ووزنها على «فَعْلَم»^(١)، ثم جاء في الرباعي فوضعها فيه واعتبر ميمها أصلية ووزنها على «فَعْلِل»^(٢).

كما أنه عقد في الأفعال بابا بعنوان «هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف» ذكر فيه الأبنية: فَعْلِل وفَوَعْل وفَعْلِل وفَعْلِل وفَعْلِل وفَعْلِل وفَعْلِل وفَعْلِل وفَعْلِل وفَعْلِل. ثم عاد في الرباعي وذكر منها: فَعْلِل وفَعْلِل.

ومعظم اضطرابه جاء من شيئين:

١ - الملحق بالرباعي، فهو يضعه تارة في الثلاثي وتارة في الملحق بالرباعي كما سبق أن بينا.

٢ - ما تكرر فيه حرف. فهو في معظم الأحيان يعتبره من المزيد، ولذلك وضع الأبنية الآتية في الثلاثي المزيد:

البناء	مثاله	البناء	مثاله
فَعْلَال	شمالال	فَعْلِيل	حمصيص
فُعْلَال	فسطاط	فَعْلِيل	مرمريس
فَعْلَعَال	حلبلاب	فَعْلِيل	خشليل
فَعْلِيل	صنديد	فَعْلِيل	عقنقل
فَعْلِل	عفنجج	فَعْلِيل	قطوطي
فَعْوَل، فَعْوَل	حبونن	فَعْلِيل	بهلول
فَعْلُول	حلكوك	فَعْلِيل	قردد
فُعْلُل	سردد	فَعْلِيل	رمدد

(١) الكتاب ٢/ ٣٢٨

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٥

ولكنه لم يثبت على ذلك، فاعتبر كلمة مثل «صَهْصَلَق» خماسية ووزنها على فَعْلَل (١).

فلماذا لم يعتبر الصاد الثانية تكرارا للأولى كما اعتبر ميم مرميس الثانية تكرارا للأولى فتكون الكلمة رباعية وتوزن على فعفل؟

وكذلك اعتبر كلمة مثل درديس وسلسبيل من الخماسي المزيد ووزنها على «فعليل» (٢) ولكن لماذا لا نعتبر الكلمة الأولى من «دربس» فيكون من الرباعي ويكون وزنها فعليل؟ ونعتبر الثانية من «سلب» فتكون من مزيد الثلاثي ويكون وزنها «فعفليع»؟

لا يقال إن اعتبار هذه الحروف زوائد يخرج أوزانا غريبة لا نظير لها في اللغة العربية، لأننا نقول إن سيبويه قد ساق في أبيته أوزانا مشابهة لها أدى إليها اعتباره الحرف المكرر زائداً مثل الأوزان: فَعْلَعَالُ وَفَعْفَعِيلُ وَفَعْلَعَلُ... إلخ كما اضطرب سيبويه في كلمات مثل جَرَشَى وَدَفَقَى وَعَرَضَى وَصَنَفَى وَخَنَشَلِيلُ وَمَنْجَنُونَ وَحَلَكُوكُ:

أ - فوضع جرشي في الثلاثي المزيد ومعها زمكى وعبدى وكمرى وحنفى (٣)، ووضع دفقى في الرباعي المزيد ومعها صفقى (٤)، ولا فرق بينهما.

ب - كذلك وضع عَرْضَى في الثلاثي المزيد (٥)، ووضع صنفى في الرباعي المزيد (٦).

ج - ووضع خنشليل في الثلاثي المزيد (٧)، ووزنها على فعليل، ووضع منجنون في الرباعي المزيد ووزنها على فعللول (٨) ولا فرق بينهما.

د - ولفظ حلَكوك وضعه مرة في الثلاثي المزيد مع بَلَصُوصُ وَبَعَكُوكُ (٩) ومرة في الرباعي المزيد مع قَرَقُوس (١٠). ولا فرق بين هذه الألفاظ جميعها.

(٢) الكتاب ٣٤١/٢

(٤) ٣٣٩/٢

(٦) ٣٣٩/٢

(٨) ٣٣٧/٢

(١٠) ٣٣٦/٢

(١) الكتاب ٣٤١/٢

(٣) الكتاب ٣٢٣/٢

(٥) ٣٢٣/٢

(٧) ٣٢٦/٢

(٩) ٣٢٩/٢

وقد نبه الزبيدي في «الاستدراك» إلى عدة مواضع تناقض فيها سيبويه مع نفسه كاعتباره «خنشليل» من مزيد الثلاثي ووزنها على فعليل مع أنه اعتبرها في كتاب التصغير من الرباعي واعتبر نونها أصلية ووزنها على فعليل^(١)، واعتباره كلمات «عَثَوْتُ» و«قَطَوْتُ» و«غَدَوْتُ» من بناء «فَعَوَّلَ» واعتباره لها في موضع آخر من بناء «فَعَلَّلَ»^(٢)، واعتباره كلمة «الهمرش» من الرباعي ووزنها على فَعَلَّلَ مع أنه قال في موضع آخر إن إحدى الميمين من همرش نون ولكن الإدغام لحقه، وزعم أنه خماسي بمنزلة القهلبس ووزنها على فَعَلَّلَ^(٣).

فإذا عدنا إلى الفارابي نجده قد تخلص من هذا الاضطراب فهو:

١ - يضع الملحق بالرباعي بعد البناء الرباعي الملحق به مباشرة ولا يذكره في الثلاثي المزيد. ولذلك خلت أبنية الثلاثي المزيد عنده من أبنية مثل فَوَعَلَ وفَعُول وفَعَّل وفَعَّلَ وفَعَّلَن وفَعَّلَم... إلخ. في حين أننا نجد هذه الأبنية مكررة عند سيبويه في الثلاثي وفي الملحق بالرباعي.

٢ - أما ما تكرر فيه حرف فقد اتبع فيه ما يأتي:

أ - إذا كانت الكلمة مكونة من ثلاثة أحرف وأصول وتماثل فيها عينها ولاهما وضعها في مضعف الثلاثي.

ب - إذا كانت الكلمة على أربعة أحرف وتماثل حرفاها الأول والثالث وحرفاها الثاني والرابع عدها من الرباعي وسلکہا في كتاب المضاعف.

ج - أما إذا كانت الكلمة على أربعة أحرف وقد تكرر فيها حرف واحد مثل قرقم أو على خمسة وقد تكرر فيها حرف أو حرفان فإن خرج التكرار بالكلمة إلى وزن من أوزان الرباعي أو الخماسي اعتبر الحرف المكرر أصليا، وأدخله في حسابه حين الميزان، أما إذا لم يخرج بالكلمة إلى وزن من أوزانها فقد عده مزيدا وأسقطه من حسابه، ولذلك نجد مثل عَرَدَ وخَلَبَ في مزيد الثلاثي بخلاف نحو فُسْطَاط

(١) الاستدراك ص ٢٠ (٢) المرجع السابق ص ٢٥

(٣) المرجع السابق ص ٣٥

وقرطاط.. فمكانها فى الرباعى، ونحو شععب وحَفَلَج فمكانها فى الخماسى. ولذلك لم يضع بناء فَعْلَل، وفُعْلَل وفَعْلَل وغيرها فى الثلاثى مطلقا سواء تكرر فيها حرف أو لا، وإنما وضعها فى الرباعى مع التزام البدء بغير المكرر ثم التثنية بالمكرر والتنبيه على ذلك. فى حين أن سيبويه وضع بعضها فى الثلاثى وبعضها فى الرباعى، ولذلك نجد أنه يضع أبنية مثل فَعْلَعْل وفَعْوَعْل وفَتَعْلَل فى الخماسى أو الملحق به فى حين أن سيبويه اعتبرها من مزيد الثلاثى.

وليس لنا أن نتدخل فى هذا الخلاف بين الفارابى وسيبويه، ونحكم هل من الأصوب أن نعتبر الحرف المكرر أصليا أو زائدا فى الميزان؟ فهو اختلاف فى الاصطلاح، ولا مشاحة فى الاصطلاح كما يقولون^(١)، وإنما نسجل هنا أن الفارابى كان منطقيا فى تقسيمه، وأنه لم يتناقض مع نفسه، ولم يقع التكرار بين أقسامه، فى حين أن سيبويه قد اتسم تقسيمه للأبنية بالاضطراب والخلل والتناقض.

ونعود إلى سؤالنا الأول فنقول:

هل استوفى الفارابى جميع أبنية سيبويه فى معجمه؟

إذا عددنا أبنية الفارابى نجد مجموعها ١٩٥ بناء، منها ١٦٥ للأسماء، و ٣٠ للأفعال، وهو عدد ينقص كثيراً عن أبنية سيبويه وحدها، بدون أن نضيف إليها ما استدرك عليه.

ولكن إذا وضعنا فى حسابنا الاختلاف بين سيبويه والفارابى فى تقسيم الأبنية وجدنا أن البناء الواحد فى تقسيم الفارابى قد يضم عددا من الأبنية فى تقسيم سيبويه:

فمثلا عد سيبويه من الأبنية:

١ - فَعْلَلِيل (من أبنية الخماسى المزداد) مثل سلسبيل ودرديس.

٢ - فَعْلَلِيل (من أبنية الرباعى المزداد) مثل غلفقيق وقفشليل.

٣ - فَنَعْلَلِيل (من أبنية الرباعى المزداد) مثل عتريس

(١) من أمثله الاختلاف فى الاصطلاح إطلاق بعض الصرفيين كلمة «الرباعى» على كل ما زاد على ثلاثة أحرف ولو كان الرابع حرفا مزيدا (انظر كتاب الأفعال لابن القوطية ص ٦ حيث عد بناء «أفعل» من الرباعية)، وإطلاق السالم على ما سلم من الإعلال ولو كان فيه حرف علة، والمعتل على المعتل لا مطلقا ما اشتمل على حرف علة (نفس المرجع فى أبواب كثيرة)

٤ - فَنَعْلِيل (من أبنية الثلاثي المزيد) مثل خنْفَقِيق وخنْشَلِيل

٥ - فَعْفَعِيل (من أبنية الثلاثي المزيد) مثل مرمريس

وقد وضعها الفارابي جميعها تحت بناء واحد هو «فعلليل وفنعليل» (من أبنية الخماسي)، وبدأ بغير المكرر ثم ثنى بالمكرر بعد أن قال «ومن المكرر فيه على اختلاف».

أى أن ما عده الفارابي بناء واحدا قسمه سيويه إلى خمسة أبنية.

ومثال آخر:

عد سيويه من الأبنية:

١ - فَعَلَّل (من أبنية الخماسي) مثل سفرجل

٢ - فَعَلَّل (من أبنية الرباعي) مثل شفلح وعدبس

٣ - فَعَنَل (من أبنية الرباعي) مثل جحنفل وفلنقس

٤ - فَعَنَل (من أبنية الملحق بالرباعي) مثل عفنجج

٥ - فَعَنَل (من أبنية الثلاثي المزيد) مثل عقنقل

وقد وضعها الفارابي جميعها تحت بناء «فَعَلَّل وفعنل» (من أبنية الخماسي). فإذا أضفنا إلى ذلك ما وجدناه عند سيويه من تكرار (كما أثبتنا من قبل) فإننا نجد الرقمين يتقاربان كثيراً:

ومع ذلك نجد هناك أبنية عند سيويه لم يذكرها الفارابي، ونجد أبنية عند الفارابي لم يذكرها سيويه، وإن كان النوع الثاني قليلاً جداً لا يتجاوز أبنية معدودة.

فمن الأبنية التي ذكرها سيويه دون الفارابي:

١ - من مزيد الثلاثي:

البناء	مثاله	البناء	مثاله
أَفْعَال	أَسْحَار	أَفْعَل	أَلْنَجَج
إِفْعَالِي	إِهْجِيرِي	أَفْعَلِي	أَجْفَلِي
إِفْعَلَاء	إِرْبَعَاء	أَفْعَلَاء	أُرْبَعَاء
فُعَاعِيْل	سَخَاخِيْن	فَعَالَان	حَمَاطَان
فُوعَال	طُومَار	فَعَلَنِي	عَفْرَنِي
فُوعَلَاء	عَنْصَلَاء	فُوعَلَاء	خَنْفَسَاء
فُوعَلَاء	حَوْصَلَاء	فَعَلَنِي	عَرْضَنِي

وغير ذلك كثير.

٢ - من الرباعي أو ما ألحق به أو زيد فيه:

البناء	مثاله	البناء	مثاله
فَعْلَوَيْل	قَنْدَوَيْل	فَعْلَوَة	قَمْحَدَوَة
فَعْلَلَاء	بِرْنَسَاء	فَعْلَل	هَلْقَس

وغير ذلك.

٣ - من الخماسي أو الملحق به أو المزيد فيه

زاد سيبويه أبنية ثلاثة فقط هي:

البناء	مثاله	البناء	مثاله
فَعْلَوُول	بِرْدُون	فُعْلِيل	خَزْعِيْل
فَعْلَلُول	قَرْطَبُوس		

هذا في قسم الأسماء. أما في قسم الأفعال فهي:

١ - من الثلاثي المزيد:

زاد سيبويه «افعول» و«افعول». وهما عند الفارابي في أبنية الرباعي. فلا زيادة في

٢ - الرباعى أو الملحق به أو المزيد فيه

زاد سيبويه خمسة أبنية هى:

البناء	مثاله	البناء	مثاله
فَعَّلَى	سَلَقَى	فَعَّلَ	قَلَنَسَ
تَفَعَّلَى	تَسَلَقَى	تَفَعَّلَ	تَقَلَنَسَ
تَمَفَعَّلَ	تَمَسَكَنَ		

ولا خلاف بينهما فى أبنية الثلاثى المجرد، سواء فى قسم الأسماء أو قسم الأفعال فكأن زيادات سيبويه تتركز فى أبنية الثلاثى المزيد من قسم الأسماء، وما عدا ذلك فزياداته طفيفة أو معدومة ألبتة.

أما الأبنية التى زادها الفارابى فمحصورة وهى:

من قسم الأسماء:

١ - الثلاثى المزيد:

البناء	مثاله	البناء	مثاله
أَفْعَلَ	أَصْبَحَ	إِفْعَلَّه	إِكْبَرَةَ
فَعَالَى	الشَّاحَى	مُفْعِّلَان	مَسْحِلَان

فهذه سلمت له. وهناك زيادات أخرى لم تسلم له، بل تؤخذ عليه وهى: مُفْعَل، مُفَعَّل، مُفَعَّل، مُفْتَعَل، مُفْتَعَل، مُفْتَعَل، فَعَالَى، فهذه لم يكن من حقه أن يذكرها فى الأبنية.

أما الستة الأولى فلأنها لصفات جرت على بناء فعلها فلا وجه لذكرها^(١). وقد ذكر هو نفسه فى مقدمته أنه لن يذكر من الأبنية ما كان مبدوءا بميم من المصادر وأسماء المكان

(١) انظر الاستدراك ص ١١

أو الزمان.. و«سائر ما فى أوله ميم»^(١) وأما البناء الأخير فكان يجب أن يتركه أيضاً لأنه لم يرد منه إلا الجمع^(٢)، وقد نص فى مقدمته على أنه لن يذكر من أمثلة الجمع ما لم يأت عليه واحد^(٣) (أى ما لم يأت على وزنه مفرد). ولذلك أسقط الزبيدى فى تعداده لأبنية سيبويه ما كان خاصاً بأبنية الجمع مثل مفاعل ومفاعيل وفواعل وفواعيل^(٤).. وقال: «لم نعن بعدد أبنية الجمع لأن الواحد يدل على جمعه. ولو صرنا إلى ذلك لعددنا قراويع فى الجمع وعددنا قرواحا فى الواحد ونحو ذلك فيتكرر العدد»^(٥).

٢ - الرباعى والملحق به.

سلم له ثلاثة أبنية هى:

البناء	مثاله	البناء	مثاله	البناء	مثاله
--------	-------	--------	-------	--------	-------

فُعِّلَ عُلِبَ فِيعَالُ بِيطار فَعْلُولُ صَعْفُوقُ

وما عدا تلك من الأبنية التى ذكرها الفارابى ذكرها سيبويه فى موضع آخر

٣ - الخماسى والملحق به:

زاد الفارابى ثلاثة أبنية هى:

البناء	مثاله	البناء	مثاله	البناء	مثاله
--------	-------	--------	-------	--------	-------

فَعَيْلَة هَيْبَخَة فَعَلَّلَانَة قَرَعِلَانَة فَعِيلٌ قَسِيبٌ

(١) ديوان الأدب ١/ ٨٨

(٢) لم يذكر الفارابى هذا البناء إلا فى كتاب ذوات الثلاثة وكتاب ذوات الأربعة. وكل ما مثل به من قبيل الجمع وهو: الحيارى جمع حيران والغيارى جمع غيران (٣/ ٣٧٨) والرعاوى الإبل التى يعتمل عليها

(٤/ ٦٢)

(٣) ديوان الأدب ١/ ٨٨

(٤) ذكرها سيبويه فى الكتاب ٢/ ٣١٨، ٣١٩

(٥) الاستدراك ص ١٤

أما فى قسم الأفعال:
فقد زاد الفارابى بناء واحدا فى الرباعى والملحق به وهو:

البناء	مثاله
فَعِيلَ	شريف

فإذا استعرضنا - بعد هذا - الأبنية التى تركها الفارابى، نجد معظمها من الأبنية النادرة التى لم يرد منها إلا لفظة أو لفظتان أو نحو ذلك. ولهذا كثيرا ما نجد سيبويه بعد أن يذكر البناء منها ومثاله يعقبه بوصف القلة أو الندرة كقوله:

١- أفعال مثل اسحار ولا نعلمه جاء اسما ولا صفة غير هذا^(١).

٢- أَفْعَل مثل أَلْتَدَدُ وَأَلْتَجَجُ .. ولا نعلم إلا هذين^(٢).

٣- أَفْعَلَى .. ولا نعلم إلا أَجْفَلَى^(٣).

٤- إِفْعَلَاء .. ولا نعلمه جاء إلا فى الإربعاء^(٤).

٥- أَفْعَلَاء .. ولا نعلمه جاء إلا فى الأربعاء^(٥).

٦- فُعَاعِيل مثل سَخَاخِين، لا نعلم فى الكلام غيره^(٦).

٧- فَعْلَوِيل مثل قَنْدَوِيل وهَنْدَوِيل. ولا نعلم لهما نظيرا^(٧).

٨- فَعَالَان مثل حَمَاطَان وهو قليل^(٨).

٩- فُوعَال مثل طُومَار وهو قليل^(٩).

١٠- فَعَلْنَى مثل عَفْرَنَى وهو قليل^(١٠).

١١- فُعْلَاء مثل عُنْصَلَاء وهو قليل^(١١).

١٢- فُعْلَاءْ مثل خَنْفَسَاء وهو قليل^(١٢).

(١) الكتاب ٣١٦/٢ (٢) ٣١٧/٢

(٣) ٣١٧/٢ (٤) ٣١٧/٢

(٥) ٣١٧/٢ (٦) ٣٢٠/٢

(٧) ٣٣٦/٢ (٨) ٣٣٠/٢

(٩) ٣٢٢/٢ (١٠) ٣٢٣/٢

(١١) ٣٢٣/٢ (١٢) ٣٢٣/٢

١٣- فَوَعْلَاءٌ مثل حوصلَاء وهو قليل (١).

١٤- فَعَلَّنَى مثل عرضنى وهو قليل (٢).

١٥- فَعَلُّوَةٌ مثل قمحودة وهو قليل فى الكلام (٣).

١٦- فَعْلَلَاءٌ مثل برناساء وهو قليل (٤).

ومعظم هذه الأبنية وغيرها مما تركه الفارابى قد أورده ابن قتيبة فى «أدب الكاتب» تحت عنوان «باب شواذ البناء». فإذا علمنا أن هذا الكتاب من أهم مراجع «ديوان الأدب» وأن الفارابى قد ألف شرحا له - أمكننا أن نجزم بأن الفارابى كان على علم بهذه الأبنية التى تركها وأنه أهملها عامدا، لا غافلا أو ساهيا.

وكذلك إذا استعرضنا الأبنية التى زادها الزبيدى نجد معظمها (٥) شاذاً أو نادراً، فأولى بها كتب الشواذ والنوادر والغريب، ولذلك أهملها سيبويه.

٤- اصطلاحاته

ذوات الثلاثة وذوات الأربعة:

أطلق الفارابى اسم «ذوات الثلاثة» على ما يعرف بالأجوف، وذوات الأربعة على ما يعرف بالناقص. وبذلك أهمل التسمية الشائعة وأثر عليها هذه التسمية التى لم تحظ من الشهرة والذوبوع بما حظيت به الأخرى.

فمن صاحب هذه التسمية؟ ولماذا أثرها الفارابى؟ وما سر إطلاقها؟

أما صاحب هذه التسمية فهم الكوفيون الذين ابتدعوها ثم استعملوها وروجوا لها. وأول من رأيته يستعملها منهم «الفراء» (١٤٤-٢٠٧هـ) فقد نقل ابن السكيت عنه فى «إصلاح المنطق» أنه قال «... وليس فى ذوات الأربعة مَفْعَل بكسر العين إلا حرفان: مَأْفَى العين ومَأْوَى الإبل. قال الفراء: سمعتها بالكسر والكلام كله مَفْعَل .. قال وليس يأتى مفعول من ذوات الثلاثة من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان: مسك مَدُووف وثوب

٣٢٣/٢ (٢)

٣٢٣/٢ (١)

٣٣٨/٢ (٤)

٣٣٧/٢ (٣)

(٥) لم يرد فى ديوان الأدب من زيادات الزبيدى إلا أبنية ثلاثة هى: إِفْعَلَّة، فَعْلَلَلَانَة فِعْلِيلَ.

مَصْنُون^(١).

وتردد هذا الاصطلاح بعد ذلك في كلام ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) ولم يتخل عنه مرة واحدة في كتابه «إصلاح المنطق»^(٢). وابن السكيت - كما هو معروف - من علماء النحو الكوفي ومن تلامذة الفراء^(٣). وقد عقد بابا بعنوان: «باب ما يقال بالياء والواو من ذوات الثلاثة»^(٤). ذكر فيه كلمات مثل أغور وتحوز وتحيز وتوه وتيه... إلخ. وبابا آخر بعنوان: «وبما يقال بالياء والواو من ذوات الأربعة»^(٥). ذكر فيه كلمات مثل حكوّت وحكيت.

وقد علق الخطيب التبريزي على هذا الإطلاق في كتابه «تهذيب إصلاح المنطق» فقال: «ترجم هذا الباب بأنه من بنات الأربعة والذي قبله بأنه من ذوات الثلاثة، وكلا البابين من ذوات الثلاثة لأن غار وحكى بابهما واحد، إلا أنه سلك في هذا طريقة الكوفيين، وذلك أنهم يقولون لما كان معتل العين من الأفعال هو من بنات الثلاثة وذوات الثلاثة ولما كان من معتل اللام هو من بنات الأربعة...»^(٦). ونحن نوافقه في أن هذا الاصطلاح من وضع الكوفيين^(٧). ولكننا نخالفه في شيئين:

(١) ص ٢٢٢.

(٢) انظر ص ١٤٢، ١٤٤، ٢٢٠.

(٣) بغية الوعاة والمزهر ٤١٢/٢.

(٤) ص ١٣٥ - ١٣٨.

(٥) ص ١٣٨ - ١٤٢.

(٦) ص ٢٤٢. وقد تصرف الجوهرى في هذا الاصطلاح فاستعمل «الثلاثى» بدل «ذى الثلاثة» (الأجوف) و«الرباعى» بدل «ذى الأربعة» (الناقص) فقال «ويقال أيضا جرف هار خفضوه في موضع الرفع (أرادوا هائر. وهو مقلوب من الثلاثى إلى الرباعى، كما قلبوا شائك السلاح إلى شاكى السلاح) (الصحاح - هور). أراد أن يقول إن فعله مقلوب من «هار» الأجوف إلى «هرى» الناقص، ولذلك جاء على هار دون هائر. ولم يظن ابن برى إلى ذلك وظن أن الجوهرى أراد بالثلاثى ما كان على ثلاثة أحرف وبالرباعى ما كان على أربعة أحرف، ولذلك عقب بقوله: «هذه العبارة ليست بصحيحة لأن المقلوب من هائر وغير المقلوب من الثلاثى... ألا ترى أن هاريا وهائرا على وزن فاعل؟ وإنما أراد الجوهرى أن قولهم هار على ثلاثة أحرف وهائير على أربعة أحرف...» (التنبيه والإيضاح ٢٢٩/٢).

ولو كان هذا هو مراد الجوهرى لعكس العبارة فقال: «وهو مقلوب من الرباعى إلى الثلاثى» لأن المقلوب على أربعة أحرف والمقلوب إليه على ثلاثة.

(٧) جاء في «أدب الكاتب» لابن قتيبة ما نصه «وقال سيويه وغيره ليس في الكلام من ذوات الأربعة مفعول بكسر

١- دعواهم أنهم يطلقون على معتل العين اسم بنات الثلاثة، وعلى معتل اللام بنات الأربعة كما يطلقون عليهما ذوات الثلاثة وذوات الأربعة، فلم أجد أحداً منهم استعمل اسم «بنات الثلاثة» أو «بنات الأربعة» وإنما يستعملون ذوات الثلاثة (فقط)، وذوات الأربعة (فقط). وابن السكيت نفسه الذى ادعى عليه أنه ترجم الباب بأنه من «بنات الأربعة» لم يقل ذلك وإنما قال «ذوات الأربعة»، كما جاء فى «إصلاح المنطق» تحقيق الأستاذين الجليلين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون^(١).

والكوفيون كانوا على وعى وإدراك حين اختاروا ذوات الثلاثة وذوات الأربعة دون بنات الثلاثة وبنات الأربعة، لأن التعبير الثانى كثير التردد على ألسنة البصريين ويريدون بالأول الثلاثى، وبالثانى الرباعى، ويستعملون كذلك بنات الخمسة ويريدون به الخماسى. وقد تكرر هذا الاصطلاح فى كلام سيبويه عن الأبنية عشرات المرات، كما تكرر فى النصف للمازنى (ت سنة ٢٣٦) والمقتضب للمبرد (ت سنة ٢٨٦) عدة مرات^(٢).

ولذلك ترك الكوفيون ما للبصريين للبصريين واختاروا ذوات الثلاثة وذوات الأربعة منعا للبس وتجنباً للاشتباه.

= العين وإنما جاء بالفتح نحو مرمى ومدعى ومغزى.

وقال الفراء قد جاء على ذلك حرفان نادرا ن سمعتهما بالكسر وهما ماقى العين وماوى الإبل (ص ٦١٨) وهذا يوهم أن البصريين أيضا كانوا يسمون الناقص «ذا الأربعة» وقد رجعت إلى كتاب سيبويه فوجدت نص عبارته «هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الباء والواو التى الباء فيهن لأم فالموضع والمصدر فيه سواء، وذلك لأنه معتل وكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الباء ففروا إلى مفعّل إذ كان مما يبنى عليه المكان والمصدر وأما بنات الواو فيلزمها الفتح، لأنها يفعل ولأن فيها ما فى بنات الباء من العلة (الكتاب ٢/٢٤٨).

ولهذا فنحن نرجح أن العبارة التى نقلها ابن قتيبة ليست عبارة سيبويه وإنما هى عبارة الفراء الموجودة فى «إصلاح المنطق» ولما كان هو وسيبويه يشتركان فى مدلولها فقد اكتفى ابن قتيبة بإيراد لفظ الفراء مراعاة للاختصار.

(١) ص ١٣٨.

(٢) بالإضافة إلى ما وجدناه عند المبرد من خلط فى حديثه عن الأبنية نجده لم يدرك هذه التفرقة الاصطلاحية. ولذلك نراه فى المقتضب يستعمل بنات الثلاثة وذوات الثلاثة وبنات الأربعة مريدا الثلاثى والرباعى. وكذلك فعل الزجاج فى كتابه «سر النحو» (انظر ورقة ٤٧، ٤٨).

٢- تقييده معتل العين بقوله «من الأفعال» فهو يوهم أن هذا الإطلاق مقصور على الأفعال فقط، وليس ذلك بصحيح، فهو إطلاق عام في الأسماء والأفعال. أما لماذا اختار الفارابي هذه التسمية فلأنه كان ذا نزعة كوفية، ولذلك أكثر في معجمه من استخدام مصطلحات أخرى للكوفيين انفردوا بها واشتهرت عنهم، ويعد إصلاح المنطق لابن السكيت وأدب الكاتب لابن قتيبة والغريب المصنف لأبي عبيد أهم المصادر التي استقى منها الفارابي مادته اللغوية - كما سنفصله فيما بعد - وكلها ينتمى أصحابها إلى المدرسة الكوفية.

ولكن ما سر هذه التسمية؟ ولماذا اصطلاح عليها الكوفيون؟ أهو مجرد الرغبة في مخالفة البصريين وحب الاستقلال عنهم؟ أم وراء ذلك حكمة وسبب؟ لم يصرح أحد من المتقدمين بسر هذه التسمية، كما لم يصرح به الفارابي؛ ولذلك أجهد المتأخرون أنفسهم في محاولة تعليل ذلك والوقوف على سره. وأول من رأيته يحاول ذلك، الخطيب التبريزي (ت سنة ٥٠٢) في تهذيب إصلاح المنطق إذ قال: «... وذلك لأن (غار) إذا رددت الفعل إلى نفسك قلت (غرت) فيكون على ثلاثة أحرف، و(حكى) إذا رددته إلى نفسك قلت (حكيت) فيكون على أربعة أحرف»^(١). ووافقه على ذلك الرضى (ت سنة ٦٨٨) في شرحه لشافية ابن الحاجب فقال: سمي (الأجوف) ذا الثلاثة اعتبارا بأول ألفاظ الماضي، لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرفوا الماضي أو المضارع أن يستدثوا بحكاية النفس نحو ضربت وبعث لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قلت وبعث^(٢). وقال: «وسمى المعتل باللام .. ذا الأربعة لأنه - وإن كان فيه حرف علة - لا يصير في أول ألفاظ الماضي على ثلاثة كما صار في الأجوف عليها، فتسميتها ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم...»^(٣).

ونحن نرى أن الكوفيين ومن لف لفهم لم يعنوا ذلك ولم يلمحوا هذه الصفة حين التسمية، وإنما كانوا أبعد نظرا وأعمق غورا من ذلك، فقد اهتموا في بحوثهم عن الأبنية

(١) ص ٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) شرح الشافية ص ٣٤.

(٣) شرح الشافية ص ٣٤، ٣٥.

إلى حقيقة هامة، هي أن تنتهي أبنية الأجوف هو الثلاثي لا يتجاوزه ومنتهى أبنية الناقص هو الرباعي لا يتجاوزه فاستفادوا من هذه الحقيقة في وضع هذا الاصطلاح.

ونستطيع أن نستخلص هذه الحقيقة إذا تتبعنا الأبنية الموجودة في «ديوان الأدب» ففي أبنية الأفعال لا نجد للأجوف محلا بين الرباعي منها. فمنتهى بناء الأجوف هو الثلاثي ومزيده، ولا يوجد فعل أجوف رباعي الأصول، في حين أن باقي الأقسام جاء منها أفعال رباعية الأصول، فبناء «فعلل» جاء منه السالم والمضاعف والمثال والمهموز. وبناء «افعول» - وهو عند الفارابي من أبنية الرباعي - جاء منه السالم وذو الأربعة، وبناء «افعلل» جاء منه السالم والمهموز. وهكذا لا نجد للأجوف وجودا بين الأفعال الرباعية ولذا كان جديراً بأن يسمى ذا الثلاثة.

وكذلك إذا تتبعنا الأسماء نجد أن منتهى بناء الأجوف فيها هو الثلاثي ومزيده، ولم يأت منه بناء رباعي الأصول، وإنما جاء منه بناءان ملحقان بالرباعي هما «فيعال» و«فيعول» نحو ديار وصياغ، وعيوق وقيوم. ومعنى إلحاقهما بالرباعي أنهما يشتملان على ثلاثة أصول ثم زيد عليها حرف لتبلغ حد الرباعي. فهما في الحقيقة من أبنية الثلاثي، ولم تزد أصولهما على ثلاثة أحرف.

أما الناقص فاستحق اسم ذي الأربعة لأن منتهى بنائه وصل إلى أربعة أحرف أصول سواء في الأفعال أو الأسماء. فهناك أفعال رباعية الأصول معتلة اللام جاءت على مثال «افعول» مثل اظرورى أى أتخّم واعروريت الفرس أى ركبته عريا واحلّولى الشئ أى حلا واذلّولى أى انطلق فى استخفاء واكلولى أى أشرف واحمومى أى اسودّ واثنوني أى انتنى.

وكذلك فى الأسماء لم يزد بناء الناقص على أربعة أحرف أصول، ولم يأت منه إلا بناء واحد من الرباعي الملحق بالخماسى وهو «فعول» مثل خَجَوَجَى للطويل الرجلين وشَجَوَجَى للطويل وشرورى اسم جبل وقطوطى للذى يقارب المشى وقلولى للطائر الذى يرتفع فى طيرانه

وعدم تجاوزه الناقص أربعة أحرف أصول هو - فى الحقيقة - وصف لا يختص به

وحده، فإنه يشاركه فيه أقسام أخرى^(١). ومع ذلك إطلاق «ذى الأربعة» على الناقص هو فى مقابل إطلاق «ذى الثلاثة» على الأجوف لبيان الاختلاف بين القسمين مع احتواء أصول كل منهما على حرف من حروف العلة. وهذا وحده مسوغ لإطلاق هذا الوصف مع عدم اختصاصه به.

ولا شك أن هذا أولى من تعليل التبريزى والرضى، فإن نقص أحرف الأجوف عن الناقص، إنما يتحقق فى الفعل دون الاسم، فكلاهما فى حال الاسمية على ثلاثة أحرف نحو القول والرمى، وهو لا يتحقق فى الفعل إلا إذا اتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب فقط فإذا أسند إلى ضمير الغائب بطل التفاوت نحو قال ورمى، بل إن الأمر ينعكس إذا اتصلت بهما تاء التأنيث نحو باعت ورمت أو أخذ منهما اسم الفاعل نحو قاتل ورام فيصير الأجوف جديرا باسم ذى الأربعة، والناقص جديرا باسم ذى الثلاثة.

ثم أين هى الأحرف الثلاثة فى الفعل «قمت»، والأحرف الأربعة فى الفعل «رميت»؟ ومتى كانت تاء الفاعل داخلة فى بناء الكلمة معدودة بين أحرفها؟

الحرف المكرر:

١ - إذا كانت الكلمة مكونة من ثلاثة أحرف أصول وتماثل فيها حرفان مثل ددن وقلق وجلل، ففريق كبير من اللغويين يعدها ثنائية، أيا كان موضع الحرف المكرر فيها، ولذلك يقول ابن القطاع: «الثنائى ما كان على حرفين من حروف السلامة، ولا تبال إن تكرر فاؤه أو عينه»^(٢).

وواضح أن هذا الاصطلاح متفرع عن نظام التقاليب الذى اتبعه المعجميون الأولون مثل الخليل وابن دريد والأزهري وغيرهم، فتقليبهم الكلمة وحشد هم التقليات كلها فى مكان واحد جعلهم يعتبرون الكلمات السابقة كلها من باب واحد لأنها ستتماثل فى صورة من صور تقلباتها وستشترك فى موضع التكرير فيها.

أما سائر اللغويين فيعتبرون هذه الكلمات من الثلاثى، ويفرقون بينها فى التسمية

(١) لم يأت مما زاد على أربعة إلا السالم فقط، فكان سائر الأقسام تشارك الناقص فى وصف ذوات الأربعة.

(٢) أبنية الأسماء والمصادر ص ١٢.

فيخصون ما تماثلت عينه ولامه مثل جليل، أو فاؤه وعينه مثل ددن باسم مضاعف الثلاثي، أما ما فاؤه ولامه متماثلان فلا يسمونه مضاعفا وإنما يعدونه من السالم^(١).

٢- أما إذا كانت الكلمة على أربعة أحرف وكان حرفاها الأول والثالث من جنس واحد والثاني والرابع من جنس واحد، فالفريق الأول عدها كذلك من الثنائي، وسائر اللغويين على عدها من الرباعي واختصاصها باسم مضاعف الرباعي^(٢).

وقد اختلف العلماء بعد ذلك في وزنها، فمنهم من وزنها على فعمل بتكرير الفاء فقط ومنهم من وزنها على فعل واعتبر أن أصل ربرب ربيب، فلما اجتمعت ثلاثة أحرف من جنس واحد أبدلوا من الأوسط حرفا من جنس الحرف الأول وهو الفاء، ومنهم من وزنها على فففع بتكرير الفاء والعين^(٣).

٣- أما إذا كان على أربعة أحرف وقد تكرر فيه حرف واحد مثل قرقم أو على خمسة وقد تكرر فيه حرف أو حرفان فقد كان ابن القطاع يسقط أحد التماثلين ويضع الكلمة بعد ذلك تحت جنسها، فيضع قرقم في الثلاثي، وكذلك صمحمم ودممكم وكذبذب وغير ذلك^(٤).

أما ابن جني فكان له رأى آخر فقد قال «اعلم أنك إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثم تكررت اللام قضيت بزيادتها نحو قررد. ولو قالوا قررد لكان ثلاثيا أيضا لأن العين قد تكررت كما تكررت اللام .. ولكن لو وجدت بعد الراء من قررد .. لفظ الفاء لكانت الكلمة رباعية، لأن الفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد وهو مرمريس، فلو قالوا قررد .. لكان رباعيا ولم تكن الفاء مكررة .. ونظيره قرقل وفرفخ وزهزق .. ونظيره من ذوات الخمسة صهلق وذردببس»^(٥).

وهم بعد ذلك قد اتفقوا جميعا على عدم دخول هذا النوع في قسم المضاعف بل اعتبروه من السالم.

(١) شرح الشافية ٣٤/١.

(٢) شرح الشافية ٣٤/١، شذا العرف ص ٢٧.

(٣) أبنية الأسماء والمصادر لابن القطاع ص ١٢.

(٤) أبنية الأسماء والمصادر ص ١٩.

(٥) المصنف ٤٧/١، ٤٨.

وهكذا نرى أن الصرفيين وعلماء اللغة قد أكثروا من التقسيمات والتشعيبات وأرهقوا الباحث معهم وكلفوه من أمره عسرا. وقد رأى الفارابى أنه لو سلك هذا السبيل ونهج ذلك المنهج لحير الباحث معه حين البحث عن كلمة ولسد أمامه سبيل الوصول إلى مراده، ولم يستفد من معجمه إلا من كان واسع الثقافة فى الصرف متخصصا فى معرفة المجرد والمزيد. وكم هؤلاء؟

ولذلك نجد الفارابى يسلك سبيلا أيسر بكثير من كل هذا، ولا يلجأ إلى هذه التقسيمات المحيرة التى تفضل الباحث وتسلكه سبل الحيرة، وإنما وضع ضابطاً سار عليه وهو:

١- لم يعتبر من مضاعف الثلاثى إلا ما تماثلت عينه ولامه فقط. أما ما تماثلت فاؤه وعينه مثل ددن وددان أو فاؤه ولامه مثل القرق والتابوت وسدوس فقد عدتهما من السالم^(١).

وله الحق كل الحق فى ذلك لأن الصرفيين حينما فصلوا المضاعف عن السالم أسسوا ذلك على ما لاحظوه من انفراد كل قسم فى تصريفاته المختلفة بأحكام خاصة به. وهذان النوعان اللذان وضعهما الفارابى فى السالم يأخذان حكمه فى تصريفاتهما المختلفة، فهو أولى بهما من قسم المضاعف. أما ما تماثلت عينه ولامه فهو الذى يخالف السالم فى أحكامه، ولذلك حق أن يفرد بكتاب مستقل.

٢- أما النوع الثانى فقد عده من الرباعى وسلكه فى كتاب المضاعف وسماه باسم المكرر ووزنه على فعلل.

٣- أما النوع الثالث فكانت قاعدته فيه أن تكرير الحرف إذا خرج بالكلمة إلى وزن من أوزان الرباعى أو الخماسى، وبعبارة أخرى إذا أنتج وزنا له نظير من الرباعى والخماسى الذى لم يتكرر فيه شىء، اعتبر الحرف أصليا وأدخله فى حسابه فى الميزان ووضع الكلمة فى بنائها على أساس ذلك، ووزنها على اعتبار أصالة الحرف. أما إذا لم يخرج بالكلمة إلى وزن من أوزانها عده مزيدا وأسقطه من حسابه.

(١) ديوان الأدب ١/ ٢٣٢، ٢٤٨، ٣٧٠، ٣٨٣، ٣٩١.

ولذلك نجد مثل عُرْدَ وَجْبَنَ وَحُلَّبَ فى مزيد الثلاثى بخلاف نحو فسطاط وقرطاط
وجلباب وحدرد وقرقف وقرقل فمكانها فى الرابعى، ونحو شععب وصمحمح
وحفلج وسفنج وشرمح فمكانها فى الخامسى.

وبذلك قلل الفارابى الأقسام وجمع الشتيت وضم النظير إلى النظير واستطاع أن
يتخلص من الأوزان الغريبة التى ذكرها سيبويه والزبيدى وابن القطايع وغيرهم، وأن
يجمع عدة أبنية فى بناء واحد.

اللفيف:

سمى الصرفيون المعتل بحرفين لفيفا وقسموه إلى قسمين، لفيف مقرون وهو ما اعتل
بالفاء والعين أو العين واللام، ولفيف مفروق وهو ما اعتل بالفاء واللام^(١).

ولكن الفارابى قصر هذه التسمية على نوع منها، فخصه بما اجتمع فيه الحرفان
المعتلان مثل طوى يطوى ولوى يلوى^(٢). أما ما سماه الصرفيون باللفيف المفروق فلم
يخصه باسم، وإنما ألحقه بالمثال بعد قوله: ومن المعتل العجز.

الخفض:

يطلق الكوفيون على الجر كلمة الخفض، وقد تردد هذا الاصطلاح كثيرا فى كلام
الفراء^(٣)، وثعلب^(٤)، واستعمله الفارابى كذلك^(٥).

الإجراء:

كان الفارابى يطلق على الصرف لفظ «الإجراء» وعلى ما يصرف: ما يجرى. وعلى ما
لا ينصرف: ما لا يجرى، كقوله: «عمر من أسماء الرجال»^(٦). وهو لا يجرى، وقوله

(١) شرح الشافعية ١/٣٢.

(٢) نص عبارته «وباب من العربية يقال له اللفيف لاجتماع الحرفين المعتلين فيه وهو مثل طوى يطوى ولوى
يلوى».

(٣) انظر معانى القرآن فى مواضع متعددة.

(٤) مجالس ثعلب ١/٦٠، ١٥٨، ١٦٠، ٢٤٩.

(٥) ديوان الأدب ١/١٠٢، ١٧٩، وغيرهما.

(٦) ٢٥٣/١.

«جاء بعلق فُلّق وهي الداهية لا يجرى»^(١).

وهذا الاصطلاح كثير التردد في كلام الكوفيين، كقول الفراء «أشياء في موضع خفض لا تجرى» وقوله «القراء على إجراء سبأ .. ولم يجره أبو عمرو بن العلاء».

المثقل الحشو:

كان يعنى به المضعف العين^(٢).

اسم الحال التي يفعل عليها:

كان يعنى به اسم الهيئة^(٣).

الفعل الواقع وغير الواقع:

كان يستعمل الأول بمعنى الفعل المتعدى والثانى بمعنى الفعل اللازم. وهذا الاصطلاح كثير التردد في كلام الكوفيين. وأول من وجدته يستعمله الفراء^(٤) وتكرر كذلك في كلام ابن السكيت^(٥). ومع ذلك كان الفارابى يستعمل الفعل المتعدى والفعل اللازم^(٦).
ما يعتمل به وينقل:

كان يطلقه على ما يسميه الصرفيون اسم الآلة كقوله «وإذا كانت الميم مكسورة والعين مفتوحة (مفعّل) فهو ما يُعتمل به وينقل»^(٧). وقد سبقه إلى هذا الاصطلاح ثعلب فى فصيحته^(٨)، وابن السكيت فى إصلاح المنطق^(٩) وابن قتيبة فى أدب الكاتب^(١٠).

الأسماء المبهمة:

كان يعنى بها الفارابى أسماء الإشارة. وقد تردد هذا الاصطلاح كثيرا فى كلام البصريين والكوفيين مثل سيويه^(١١)، والزجاج^(١٢) وابن قتيبة^(١٣)، ومنهم من عنى به كذلك الاسم الموصول والضمائر وما أشبهها.

(١) ٢٥٤/١ (٢) ٧٧/١ وغيرها. (٣) ٧٩/١.

(٤) إصلاح المنطق ص ٢١٥. (٥) المرجع السابق ص ٢١٧، ٢٢٠.

(٦) انظر ١/٨٩، ٩٠، ٢/٣٣٧ وغيرها. (٧) ٨٣/١. (٨) ص ٢٨.

(٩) ص ٢١٨. (١٠) ص ٣٨٦. (١١) الكتاب ١/٢٥٦.

(١٢) سر النحو و٤٨. (١٣) أدب الكاتب ص ٢٧٧.

المبحث الثالث

التذييلات

أتبع الفارابي كثيرا من أبواب الأفعال بفصول تذييلية تناول فيها بالتفصيل أنواع المشتقات وتعرض لكثير من الأحكام التصريفية العامة. وكان غرضه من ذلك الجمع بين المادة اللغوية المسموعة، والأخرى المقيسة. وبذلك يضم معجمه أكبر قدر ممكن من ألفاظ اللغة، ما لا ضابط له بالنص عليه، وما له ضابط بذكر قاعدته وكيفية اشتقاقه.

وكان تركيزه في هذه التذييلات على أمور:

١- بيان المصادر من كل باب كقوله في باب فعل يفعل: «والمصدر السالم (أى القياسى) في هذا ما كان على الفعل أو الفعول؛ الفعل للمتعدى في القياس والبناء والفعول لل لازم ويتبادلان. وربما اجتمعا مثل قولك سكت سكنا وسكوتا .. وربما جاء المصدر من هذا الباب على فعل وهو قليل، وعلى فعل وهو أيضا في القلة مثل الأول وهما من أبنية الأسماء ... ويجىء على فعل وليس من قياس مصادر هذا الباب .. وربما جاء على الفعال وهو من أبنية الأصوات والأدواء وما قاربهما .. ويجىء على فعالة إذا كان كالولاية للشيء كما تقول كتب كتابة .. وفعلة قليلة وهى جنس من الفعل والحال التى يفعل عليها، واختلطت بالمصادر فى بعض الكلام كقولك رقب رقبه وفطن فطنة .. وكذلك الفعلة قليلة، وهى من بناء المرة الواحدة، وربما جاءت فى موضع المصدر كقولك الرجفة والرحمة .. ويجىء على فعلا إذا كان معناه الحركة والذهاب والمجىء كقولك خفق القلب خفقانا .. ويجىء على فعلا وهو قليل فى هذا نحو كتم كتماناً، وفعلان جد قليل نحو بطل بطلانا، وقد جاء على فاعل وهو نزر جداً .. وفعالية قليلة كقولهم علن الشيء علانية .. وقد جاء على فعالة، وليس من بنائه وهو من بناء الطبائع (يعنى فعل يفعل) ... ويجىء على فعال، وذلك قولك كسد كساداً .. وعلى فعال نحو كتب كتاباً .. ويجىء على فعل وهو قليل عزيز وهو قولك خنق خنقا^(١)

٢- بيان النعوت من كل باب وذلك كقوله فى باب «فعل يفعل»: وما كان واقعا (أى

(١) ديوان الأدب ١٣٩/٢ وما بعدها.

متعديا) من هذا الباب فإن نعتيه على فاعل مثل قدمت البلد فأنا قادم وركبت الدابة فأنا راكب، وربما جاء على فاعل وفعل مثل قولك حذر الأمر فهو حاذر وحذر قال الشاعر:

حذرّ أمورا لا تخاف وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

وما كان غير واقع فإن نعتيه في أكثر الكلام على فعل وربما جاء على فعل وفاعل مثل قولك لبث فهو لبث ولبث قال الله تعالى: «الابثن فيها أحقابا» وقرأ بعضهم: لبثن فيها .. وقد يأتي النعت من هذا الباب على فعيل وهو مثل قولك سلم فهم سليم .. وما كان من النعوت على معنى الجوع والعطش وما قاربهما أو ضادهما فهو على فعْلان مثل قولك جوعان وشبعان وعطشان وريان .. وربما جاء النعت في هذا الباب على فعل مثل شكس فهو شكس وشثن كفه فهو شثن الكف .. قال امرؤ القيس:

وتعطو برخص غير شثن كأنه أساريع طي أو مساويك إسحل
وقد جاء بعض النعوت على فعل وفعل جميعا، قالوا عجل وعجل وحذر وحذر... (١)

٣- كيفية أخذ اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي كقوله في باب «فعل يفعل»: و«المفعّل إذا أريد الموضع مكسور. وهذا مذهب يُفرد به هذا الباب من بين أخواته وذلك أن المواضع والمصادر في غير هذا الباب يرد كلها إلى فتح العين .. ولم يُكسر شيء فيما سوى المكسور إلا في حروف معدودة.. وهي المسجد والمطلع والمنسك والمسكن والمنتب والفرق وقد جاء في بعضها الفتح أيضا» (٢).

وقوله في باب «أفعل»: و«الموضع من هذا الباب على مفعّل بضم الميم وفتح العين، قال الله تعالى: «وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق». والموضع والمفعول والمصدر صورة واحدة..» (٣).

٤- كيفية أخذ فعل الأمر وضبط ألفه في كل باب كقوله في باب «فعل» الأمر من هذا الباب كَلَّمَ بغير ألف لتحرك الحرف الثاني في يُفَعِّل. وتحركه لمجاورته حرفا ساكنا وهو الحرف المدغم في مثله (٤).

(١) ديوان الأدب ٢٥٦/٢ وما بعدها.

(٢) ١٩٠/٢.

(٣) ٣٣٦/٢.

(٤) ٣٧٩/٢.

وقوله فى باب «فَاعَلَ»: «الأمر من هذا الباب فاعلٌ بغير ألف لتحرك الحرف الثانى فى يُفَاعِل. وإنما تحرك لمجاورته ألفا لينية، والألف اللينة لا تكون إلا ساكنة» (١).

وقوله فى باب «فَعَلَ يَفْعَلُ»: «وألف الأمر تضم من المضموم العين فى المستقبل لأنها ألف وصل. وإنما جلبت لسكون الفاء فى «يفعل» وكانت هذه الألف لا حكم لها فأُتْبِعَت العين. وكسرت فى باب «يَفْعَلُ» فرقا بين الأمر والخبر» (٢).

وقوله فى باب فَعَلَ يَفْعَلُ المثل «الأمر من هذا الباب عدٌ بحذف الواو، لأن الأمر أبداً يُبْنَى على المستقبل. وكان المستقبل منه حذف واوه» (٣).

وقوله فى باب فَعَلَ يَفْعَلُ مما اعتلت فاؤه ولامه: «الأمر منه قه بهاء تدخلها، لأن العرب لا تنطق بحرف واحد، وذلك أن أقل ما يحتاج إليه للبناء حرفان، حرفٌ يبتدأ به، وحرفٌ يوقف عليه، لأن الحرف الواحد لا يحتمل ابتداء ووقفاً معاً، لأن هذا حركة وذاك سكون وهما متضادان فلا يجتمعان، فإذا وصلته بشيء ذهب الهاء استغناء عنها» (٤).

٥- معانى صيغ الزوائد، كقوله فى باب «أَفْعَلَ»:

وهذا الباب يأتى لوجوه كثيرة:

من ذلك أن يأتى أفعل بمعنى فَعَلَ سواء مثل قولك سَعِدَ الله وأسعده، ونبت البقل وأُنبت، وأنشد الفراء:

رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم قطيناً لهم حتى إذا أُنبت البقلُ

أى نبت. ومن ذلك قراءة من قرأ: تُنبت بالدهن. ويجوز أن تكون الباء زائدة.. ومنه أن يكون أفعل مجاوز فَعَلَ إذا كان لازماً مثل قولك أفعده فقعده وأجلسه فجلس. ومنه أن يكون أفعَلَ: جاء بذلك كقولك ألام أى أتى بما يلام عليه، وأخس أى أتى بخسيس.

ومنه أن يكون أفعَلَ بمعنى حان منه ذلك كقولهم أصرم النخل وأقطف الكرم.

(١) ٣٩٣/٢

(٢) ١٣٩/٢

(٣) ٢٥٦/٣

(٤) ٢٥٨/٣

ومنه أن يكون أفعل الشيء أى صار ذلك فى إبله وغنمه وأصحابه وأشباه ذلك
كقولك أقطف الرجل: صارت دابته قطوفا، وأخبث الرجل: صار أصحابه خبثاء، ومنه أن
يكون أفعلت الشيء بمعنى وجدته كذلك كقولك أحمدت الرجل وجدته محمودا.
ومنه أن يكون أفعل لازم فعل كقولك فطرت فافطر وبشرت فأبشر..
ومنه أن يكون أفعل الرجل صار إلى ذلك كقولك أقهر الرجل أى صار إلى حال يقهر
عليها.

ومنه أن يكون أفعل مخالفا لفعل نحو أفرى الأديم قطعه على جهة الإفساد وفراه
قطعه على جهة الإصلاح.

ومنه أن يكون أفعل بمعنى فعل سواء نحو أخبر وخبر.
ومنه أن يكون أفعل على معنى لا يراد به شيء من هذه المعانى إنما هو بناء على حياله
نحو أشفق عليه وألح فى المسألة^(١).

٦ - أحكام تخص بعض الأبواب دون بعض ومن ذلك:

أ- ذكره سر المخالفة بين حركة الماضى الثلاثى ومضارعه، كقوله فى باب فعل يفعل:
«وذلك أن الماضى مخالف للمستقبل فى المعنى فوجب المخالفة بينهما فى بناء أمثلتهما،
فلما فتحت العين فى الصدر (الماضى) لزم ضمها أو كسرهما فى التلو (المضارع)، ولم
يجز فتحها إلا أن يعتل الحرف (بمعنى أن توجد فى الحرف علة تلحقه بأن يكون فيه أحد
حروف الحلق)، ولما كسرت فى الصدر وجب فتحها أو ضمها فى التلو، ولم يجز
كسرهما فاستعمل من هذين المذهبين أحدهما، وأهمل الآخر إلا فى الشاذ مثل نعم ينعم
وفضل يفضل...»^(٢).

ب- ذكره السر فى اشتمال باب فعل يفعل على أحد حروف الحلق وهو قوله: «وهذا
الباب ليس من دعائم الأبواب لأنه لا يصح إلا أن يكون موضع العين منه أو اللام أحد
حروف الحلق، وهى العين والغين والهاء والحاء والخاء والهمزة.

(١) ٣٣٦/٢ وما بعدها.

(٢) ديوان الأدب ١٣٨/٢، ١٣٩.

ولم يرض ابن جنى باعتبار هذه الأمثلة ونحوها من الشاذ، وإنما عدها من تداخل اللغات وتركيبها
(الخصائص ١/ ٣٧٥). وشرح ذلك بقوله: «فنعم فى الأصل ماضى ينعم فى الأصل مضارع نعم ثم
تداخلت اللغتان فاستضاف من يقول نعم لغة منيقول ينعم فحدث هناك لغة ثالثة (الخصائص ١/ ٣٧٨)

وذلك أن هذه الحروف متسفلة المخارج فشابوا ذلك بشيء من التصعد ليعتدل الكلام وهذا في الأصل إنما هو يفعل أو يفعل فلما ألحقت هذه العلة رد إلى الفتح^(١).
جـ حديثه عن لزوم باب فعل يفعل وسر التزام الضم في الماضي والمضارع معا، وذلك قوله: «وهذا الباب للطبائع فلذلك لم يأت واقعا، لا يكون فعلته إلا كلمة واحدة رواها الخليل، قال وهى قولك: رَحَبْتُكَ الدار»^(٢) وقوله: «وإنما ضُم المستقبل من هذا ولم يخالف به في بناء الماضي ... وذلك أن الضمة جعلت دليلا على الطبائع فإذا كسرت أو فتحت ذهب ذلك المعنى»^(٣).

(١) ديوان الأدب ٢/ ٢٢٢. وتعليل الفارابي هنا مخالف لما قاله سيبويه في الكتاب. يقول سيبويه: «وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكسروها أن يتناولوا حركة قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو. وكذلك حركوهن إذا كن عينات. ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء لأنها من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيز على حدة. فإنما تتناول للمرتفع حركة من مرتفع وكره أن يتناول للذي قد سفل حركة من هذا الحيز» (الكتاب ٢/ ٢٥٢).

والعبارتان تتفقان في اعتبار حروف الحلق متسفلة المخارج وأن هناك ملاءمة بين الفتحة وهذه الحروف ولكنهما تختلفان في تحديد هذه الملاءمة.

فالفارابي يرى أن الفتحة متصعدة وحروف الحلق متسفلة وخلط بينهما ليشوب الفعل شيء من التصعد في حين أن سيبويه يرى أن الفتحة من حيز حروف الحلق فهي متسفلة مثلاً.
والدراسات الصوتية الحديثة وإن وافقتهم في وجود ملاءمة بين الفتحة وهذه الحروف فهي تخالفهم في تحديد هذه الملاءمة. يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «إن أصوات الحلق تتناسب في الغالب وضعا خاصا للسان يتفق مع ما نعرفه من وضعه في الفتحة» (من أسرار اللغة ص ٣٣)، وما نعرفه من وضع اللسان في الفتحة يتلخص في أنه يبلغ أقصى ما يمكن أن يصل إليه من هبوط في قاع الفم، والفراغ بين اللسان والحنك حينئذ يكون أوسع ما يمكن في هذا الوضع (الأصوات اللغوية ص ٣٧). وبما أن حروف الحلق ليس لها نقطة التقاء في الفم فقد ناسبها المجرى المتسع مع الفتحة.

(٢) ديوان الأدب ٢/ ٢٧٨.

(٣) ديوان الأدب ٢/ ٢٧٩، ويقرب هذا من تعليل ابن جنى في الخصائص وهو قوله: «وأما موافقة حركة عينه فلائه ضرب قائم في الثلاثي برأسه. ألا تراه غير متعد البتة. وأكثر باب فعل وفعل متعد. فلما جاء هذا مخالفا لهما. خولف بينهما وبينه، فوفق بين حركتي عينه وخولف بين حركتي عينيهما (الخصائص) ٣٧٦/١ وقريب منهما ما قاله الدكتور إبراهيم أنيس من احتمال كون «هذه الأفعال في الأصل مفتوحة في الماضي، ثم لقصد المبالغة في معناها حولت في الماضي فقط إلى صيغة أخرى، وذلك بضم العين. ويستأنس لهذا الرأي بما يذكر، النحاة من إمكان تحوّل «فعل» حين يراد الدلالة على أن معناه صار كالعريزة في صاحبه أو للتعجب فينسلخ حينئذ عن الحدث.

فليس هذا الباب باب أصليا من أبواب الثلاثي وطرق اشتقاقه، وإنما هو فرع الباب آخر لقصد الزيادة في معنى الفعل أو تخصيص المعنى بعد أن كان عاما (من أسرار اللغة ص ٣٨).

د - ذكره كثيراً من أحكام الإعلال في أبواب المشال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة كقوله في باب فعل يفعل من المثال «الأمر من هذا الباب: ايجل وأصله بالواو فصارت ياء لكسرة ما قبلها. ولم تحذف الواو في هذا الباب لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ولا بين فتحة وكسرة»^(١).

وقوله في باب فعل يفعل من ذوات الثلاثة: «قال كان في الأصل قَوْلٌ وبعضهم يقول قَوْلٌ، ولكل مذهب تطرد عليه العلل، فلما تحركت القاف سكنت الواو ثم جرتها فتحة القاف إليها فصارت ألفاً. فإذا قلت يفعل، قلت: يقول، وكان في الأصل يَقُولٌ على زنة يكتب إلا أن الواو بنيت على السكون، فلما سكنت نقلت حركتها إلى القاف قبلها فحركت بحركتها لثلاث يجتمع ساكنان. فإذا أمرت قلت: قُلْ وكان في الأصل «أَقُولُ» على زنة اكتب، إلا أن القاف لما حركت لتلك العلة سقطت الألف لأن علة اجتلاب الألف سكون الحرف المبتدأ، وسقطت الواو لاجتماع ساكنين، لأن اللام سكنت مع سكون الواو. فإذا ثنيت قلت قولاً فأعدت الواو إلى موضعها لتحرك اللام، وإنما تحركت لمجاورتها ألف التشنية، وكذلك أمر الجميع والمؤنث ومثناه، حتى إذا صرت إلى جمع المؤنث حذفت الواو لسكون اللام. والفاعل منه قائل بالهمز، وإنما همز لأن الواو من حظها السكون فاجتمعت معها ساكنة ألف فاعل وهي ساكنة فلم يستقم حذف الواو لثلاث يشبه الكلام بالماضي، ولم تبدل منها ياء كراهية أن تخلط ذوات الواو بذوات الياء، فأبدلت منها همزة لأنها أختها. والمفعول مَقُولٌ، وكان في الأصل مَقُوُولٌ فسكنت الواو الأولى ونقلت حركتها إلى القاف ثم سقطت إحدى الواوين لاجتماع الساكنين»^(٢).

تعقيب:

أهم ما نخرج به من هذه التذييلات:

١ - دلالتها - بالإضافة إلى المقدمة - على عقلية الفارابي الجدلة ومهارته في الاستدلال ولباقته في التخريج وحسن تعليقه للأحكام وفقهه للغة العرب ووقوفه على أسرار تصرفاتها كقوله في باب أفعل: «والأمر من هذا الباب بفتح الألف من غير أن تنظر إلى

(١) ديوان الأدب ٣/ ٢٦١

(٢) ديوان الأدب ٣/ ٤٠١

لحرف الثالث في «يفعل»، وإنما فتحت لأن أصل الأمر أن يخرج على صورة المستقبل بعد إزالة الزائدة منه، فما بقي عليه الفعل فهو صورة الأمر وبنائه، مع تسكين آخره.. ألا ترى أنك إذا أمرت من تقبل يتقبل قلت تقبل، فقد وجدت فيه صورة المستقبل بعد إزالة أوله عنه وتسكين آخره.. ونحتاج في بعض المواضع إلى ألف الوصل ليتبدأ بها، وذلك إذا كان الحرف الذي يلي الزائدة حرفاً ساكناً، فلما سقطت الزائدة لم يمكن أن تبدأ بساكن فاجتلبت الألف ليقع بها الابتداء، وذلك مثل قولك اقتل واضرب واشرب، ثم جئنا إلى هذا الباب ففتحنا الألف منه في الأمر لأن أكرم يكرم هو في الأصل أكرم يؤكرم.. فأسقطت الهمزة الأولى في الخبر عن المتكلم لاجتماع همزتين ثم بنيت أخواته عليه وأخرج الأمر مخرج قُرِط ودحرج.. والمصدر من هذا الباب يجيء مكسور الألف فرقا بين المصدر والجمع مثل الإصباح والأصباح»^(١).

وقوله في باب فعل يفعل المضاعف:

«إذا أمرت من هذا الباب كسرت الألف بناء على «يفعل» ومجره كمجري المضموم العين إلا أنه لا يجوز أن تضم اللام»^(٢) فيما أدغم من الأمر في مثل قولك «نم» لأنه ليس قبل ذلك ضمة فتبعتها إلا أنها إذا اتصلت بالهاء جاز ذلك كقولك «نم» تبعتها الضمة التي بعدها في الهاء»^(٣).

وقوله في باب فعل يفعل من المثال:

«الأمر من هذا الباب «عد» بحذف الواو لأن الأمر أبداً يبنى على المستقبل وكان المستقبل منه حذف واؤه. واختلفوا في علة حذفها فقال بعضهم حذف لوقوعها بين ياء وكسرة وهما متجانسان والواو مضادتهما. فإن قال قائل فهذه قد حذف إذا وقعت بين ياء وكسرة فما بالها تحذف إذا وقعت بين تاء وكسرة أو ألف وكسرة أو نون وكسرة - قيل له: هذه الثلاث مبدلة من الياء والياء هي الأصل. والدليل على هذا الحكم أن فعلت وفعلنا.. مبنيات على فعل.» وقال غير هؤلاء إنما حذف الواو ليكون ذلك فرقا بين ما يقع وبين ما لا يقع، فما وقع كان بحذف الواو وما لم يقع كان بإثباتها.. فإن قال قائل: كيف خص الواقع منهما

(١) سبق أن قال الفارابي في المضموم العين إنه يجوز في لامة الضم والفتح والكسر.

(٢) ٣٣٥/٢

(٣) ١٤٥/٣

بحذف الواو؟ قيل له لأن المفعول من تمام الكلام متصل بالحديث فصارت هذه الكلمة أولى بالحذف لطولها.

«وقال غيرهم: حذفت الواو لوقوعها بين فتحة وكسرة، فيدخل على القائل بهذا أنه يقال موقع وموضع وموعد وما أشبه ذلك.. فله أن يخرج بأن يقول إن هذه في الأسماء، وحكم الأسماء خلاف حكم الأفعال لخفة الأسماء وثقل الأفعال، وكانت الأسماء لحفتها تحتمل ما لا تحتمله الأفعال لتثقلها»^(١).

٢ - تكشف هذه التذييلات - بالإضافة إلى المقدمة - عن مكانة الفسارابي اللغوية، وتبين عن غزارة محفوظاته ووفرة محصوله وسعة اطلاعه على لغة العرب وتمكنه من ناصيتها، وأنت تلمس ذلك بوضوح في استقصائه لأوجه ما يعرض له من القضايا وفي تلك الأحكام الحاسمة الجازمة التي يقرر بها أن العرب تستعمل هذا اللفظ أولاً تستعمله، أو أن مشهورى الثقات حكوا ذلك البناء أو لم يحكوه، أو أن هذا البناء مستعار من بناء آخر، أو أنه خاص بالأسماء، ونحو ذلك:

كقوله في باب فعل يفعل: «وبناء مصادر هذا الباب مقصور على ثلاث صور، فعالة وفُعولة وفعل نحو خطب خطابة وجعد جعودة وعظم عظمًا، فأما غيرهن فبناء غيره اختلط به ودخل فيه واستعير له وذلك نحو كرم كرمًا، استعير له الفعل من «فعل يفعل».. ودخل في هذا الباب بعض أمثلة الأسماء كما دخل في غيره، وذلك مثل قولك جملٌ جملاً وسخوٌ سخاء»^(٢).

وقوله أثناء حديثه عن الأمر من فعل يفعل المضاعف: «والإظهار لغة أهل الحجاز قال الله تعالى: «واغضض من صوتك» وقال الدؤلي:

اعدد^(٣) من الرحمن فضلاً ونعمة .: عليك إذا ما جاء للخير طالب

(١) ٥٦/٣

(٢) ٢٧٨/٢

(٣) في أمالي التالي: وعد. (٢٠٢/٢)

ولم يرد البيت في الأغاني ولا في معجم الأدباء، كما لم يرد في ديوان أبي الأسود تحقيق عبدالكريم الدجيلي وإلى أبيات ذل الديوان ص ٢٢٩ نقلاً عن الأمالي، والبيت برواية الفارابي فيه خرم (تحويل فعولن إلى عولن)

والإدغام لغة أهل نجد قال جرير:

فغُضَّ الطرف إنك من نمير .: فلا كعبا بلغت ولا كلابا
وفى الأمر إذا أدغم ثلاث لغات: الفتح والضم والكسر إذا كان الفعل على فعلٍ
مضموم العين، والفتح أكثر. فمن فتح فلخفة الفتحة لأن اللام كانت ساكنة فلما سكن ما
قبلها ردت هذه إلى الفتح لثلاث يجتمع ساكنان، ومن ضم فعلى إتباع اللام ضمة الحرف
قبلها، والعرب تتبع الشيء الشيء كثيرا، قال الله تعالى: «قل انظروا ماذا فى السموات
الأرض» فتضم اللام وتكسر فمن ضم فعلى إتباع اللام الضمة التى قبلها، ومن كسر
فعلى أن الساكن إذا حرك كان مرجعه إلى الكسر...»^(١).

وقوله فى باب فعَل يفعل من المثال «يقال وجدَّ وجدَّ. وهذه يتيمة لا أخت لها، وهى
مع ذلك لغة عامر وحدها»^(٢).

وقوله: «فإذا كانت العين مضمومة (مفعَل) فإن الكسائى يقول: ليس على هذا البناء
إلا حرفان: مَكْرُم ومَعُون»^(٣).

وقوله «وأصل ضيزى بالضم، لأنها نعت والنعت لا يكون على فعلى، وإنما فعلى من
أبنية الأسماء مثل الشعرى»^(٤).

وقوله «كل ما كان على فعَل من الأسماء أبدل من أحد حرفى تضعيفه ياء، مثل دينار
وقيراط»^(٥).

وقوله «فعل قليل فى الأسماء والصفات»^(٦).

وقوله «مفعَل ليس من البناء. وقد جاء حرفان نادران مثنى ومثنى لم يأت غيرهما»^(٧).

٣ - اشتمالها - هى والمقدمة - على كثير من النظريات اللغوية ومنها ما لا يزال معترفا
به حتى الآن، كنظرية التوهم، أما ما يعرف الآن باسم القياس الخطأىء، كقوله فى باب
الافتعال من المثال كالاتزان «وقد بُنيت على هذا الإدغام أسماء من المثال توهم أن التاء
أصلية، لأن هذا الإدغام لا يجوز إظهاره فى حال، فمن تلك الأسماء التُّخمة والتُّجاء
والتراث والتقوى والتُّكلة والتُّكلان والتُّهمة»^(٨).

٨٢/١ (٣)

٢٤٨/٣ (٢)

١٣٦، ١٣٥/٣ (١)

٨١/١ (٦)

٣٣٨/١ (٥)

٣٧٩/٣ (٤)

٢٨١/٣ (٨)

٨٣/١ (٧)

ونظرية المخالفة بين حركة الماضي والمضارع فى الثلاثى المجرد، وقد سبق الحديث عنها.

٤ - ظهور شخصيته فيها، واهتدأؤه إلى حقائق غابت عن ذهن السابقين وتعبيره عن رأيه الخاص فى كثير من الأحيان:

أ - كقوله: واختلفوا فى ياء مخيط، فقال بعضهم إنها الياء الأصلية والذى حذف واو مفعول ليُعرف الواوى من اليائى، وقال آخرون إنها واو مفعول قلبت ياء والذى حذف الياء الأصلية. وهذا هو القول، لأن الواو مزيدة للبناء ولا ينبغي لها أن تحذف، والأصلى أحق بالحذف لاجتماع الساكنين.. (١).

ب - ومن ذلك تركه عد همزة الوصل من حروف الزيادة بخلاف السابقين، فاستفعل عنده مزيدة بالسین والتاء فى أولها، وافتعل مزيدة بالتاء بين الفاء والعين، وانفعل مزيدة بالتون فى أولها.

وهذا سليم جدا لأن الألف هاهنا ليست من حروف المعانى وإنما جىء بها لمجرد التوصل للنطق بالساكن دون أن يكون لها تأثير فى معنى الصيغة. ومما يدل على تفضته لذلك وقصده إليه قصدا أنه عد ألف المفاعلة من حروف الزيادة، وهذا عين الصواب، لأنها زيادة تؤثر فى معنى الصيغة فلا بد من عدها وإدخالها فى الاعتبار.

ج - كما أنه ميز فى حديثه عن فعل الأمر بين نوعين من الأفعال: الأفعال الاختيارية، وهى ما يكون لفاعلها حرية واختيار، وهذه كان يبين لنا كيفية أخذ الأمر منها، والأفعال الإجبارية التى ليس لفاعلها إرادة فى حدوث الفعل، وإنما هو واقع تحت مؤثر آخر، وهذه لم يتحدث عن كيفية أخذ فعل الأمر منها، لأن فاعل هذه الأفعال مسلوب الإرادة لا يوجه إليه طلب، فهو أشبه بالفعل المبني للمجهول الذى يسند إلى غير فاعله، ولذا لم يصح أخذ فعل الأمر منه. أما هذه الصيغ التى اعتبرها كذلك فهى «انفعل» و«تفاعل» و«تفعلل».

٥ - وبخصوص حديثه عن معانى الصيغ الزوائد نلاحظ أنه توصل إلى أشياء تحسب له وتعد من محاسنه منها:

أ - أنه اهتدى إلى معان لم أجدها عند السابقين، وقد ساعده على ذلك ترتيب معجمه، ومن ذلك ذكره أن صيغة «استفعل» وردت بمعنى فتحان أنى ذلك مثل استرقع الثوب واستحفر النهر واستحصد الزرع^(١) وهذا المعنى لم يذكره سيبويه فى كتابه، ولا ابن قتيبة فى أدب الكاتب، ولا المبرد فى المقتضب.

كما أنه ذكر لصيغة انفعل أربعة استعمالات وهى:

١ - استعمالها مطاوعة لفعل وهو الأصل.

٢ - استعمالها موافقة لفعل نحو همّل الدمع وانهمل.

٣ - استعمالها مطاوعة لأفعل نحو أزعجه فانزعج.

٤ - استعمالها دون أن يكون لها فعل متعد نحو انسرب الثعلب فى جحره^(٢).

ولم يتحدث ابن قتيبة عن هذه الصيغة، وذكر لها سيبويه استعمالاً واحداً^(٣).

ب - لم يميز السابقون له بين استعمال صيغة «افتعل» إلى جانب «فعل» بمعنى واحد وبين استعمالها مغنية عن «فعل» وقد ميز هوينهما، فعد من الأول جذب واجتذب. وقلع واقتلع، ومن الثانى ارتجل الكلام واحتبى بثوبه.

ولكننا نأخذ عليه أنه لم يتحرر كلية من تبعيته لسابقه، بل دار فى فلكهم وسار خلف غبارهم، فكان فى معظم ما ذكره من معانى هذه الصيغ ناقلاً عنهم. وقد كان فى إمكانه بعد أن رتب المادة اللغوية ترتيباً جديداً أن يستقل بالاجتهاد، ويحاول أن يدرس الصيغ صيغة صيغة ويرتب معانيها بحسب كثرة ورودها ترتيباً تنازلياً، ولكنه لم يفعل:

أ - فالمعانى التى ذكرها لصيغة استفعل مثلاً وهى:

١ - بمعنى سؤال السائل وطلبه الفعل مثل استعجله أى طلب عجلته.

٢ - بمعنى تفعل نحو تكبر واستكبر.

٣ - بمعنى التحول من حال إلى حال نحو استنسر البُغاث.

٤ - بمعنى عدّ الشيء شيئاً آخر نحو استملحه عده مليحاً.

(١) ٤٣٦/٢

(٢) ٤٢٨، ٤٢٧/٢

٥ - بمعنى فعل نحو قر واستقر.

٦ - بمعنى أفعل نحو أخرج واستخرج.

٧ - بمعنى أن منه ذلك نحو استحصد الزرع.

أقول: هذه المعاني كلها عدا المعنى الأخير ذكرها سيبويه في كتابه^(١) وتكاد تتفق عبارتهما وأمثلهما.

ب - والمعاني التي ذكرها لصيغة «أفعل» تكاد تتطابق في لفظها وأمثلتها مع ما ذكره لها ابن قتيبة. وكل ما للفارابي أنه جمعها في مكان واحد في حين أن ابن قتيبة وزعها في كتابه على أماكن عدة^(٢).

بل إننا نجد في أدب الكاتب معاني للصيغة لا نجدها في ديوان الأدب مثل ورود أفعلت الشيء بمعنى عرضته للفعل نحو أقتلت الرجل عرضته للقتل، وأبعت الشيء عرضته للبيع^(٣) وورود أفعلت الشيء بمعنى جعلت له ذلك نحو أقبرت الرجل جعلت له قبرا يدفن فيه^(٤).

وهكذا يمكننا أن نرجع - دون تردد - معظم ما ذكره من معانٍ لصيغ الزوائد إلى «أدب الكاتب» لابن قتيبة، أو «الكتاب» لسيبويه دون أن نتجنى عليه أو نبخسه حقه. كما نأخذ عليه أنه لم يذكر معاني الصيغ المجردة الثلاثية من الأفعال، فلم يذكر معنى «فعل» ولا «فعل» مع أنهما يأتيان لمعان كثيرة^(٥)، كما لم يذكر معاني الصيغ المزيدة على أربعة أحرف مثل تفعّل الذي يجيء مطاوعاً لفعل كجوربه فتجورب^(٦).

٢٣٨/٢(٣)

(١) الكتاب/ ٢، ٢٣٩، ٢٤٠

(٢) انظر «أدب الكاتب»: باب فعلت وأفعلت باتفاق ص ٤٦١ - ٤٦٨ باب أفعلت الشيء وجدته كذلك ص ٤٧٣، ٤٧٤، باب أفعّل الشيء أتى بذلك واتخذ ذلك ص ٤٧٨، باب أفعال الشيء صار كذلك وأصابه ذلك ص ٤٨٧، باب أفعّله ففعل ص ٤٨٤، باب أفعّل الشيء حان منه ذلك ص ٤٧٥، وانظر باقي معاني صيغة أفعّل ص ٤٩١، ٢٩٢

(٣) من العجيب أن الفارابي ذكر هذا المعنى أثناء عرضه للمادة اللغوية ولم يذكره عن معاني الصيغة آخر الباب.

(٤) أدب الكاتب ص ٤٩١، ٤٩٢

(٥) انظر شرح الفصل لابن يعيش ١٥٧، ١٥٦/٧

القصل الثالث

مصادر ديوان الأدب

كان الفارابی مقلدا جدا فى ذكر أسماء الرواة وعلماء اللغة الذين نقل عنهم، ولم يذكر فى كتابه مرة واحدة اسم مرجع من المراجع التى استمد منها مادته اللغوية واعتمد عليها فى معجمه. ولهذا يحتاج استخلاص مصادره إلى القيام بمقابلات وموازنات كثيرة مع كتب اللغة التى سبقته أو لحقته.

وقد استفدت فى تحديد مصادر ديوان الأدب من الحقيقة التى إثبتها فى مكان آخر وهى أن الجوهرى اعتمد اعتمادا كبيرا على ديوان الأدب، أو على الأقل على مصادره الرئيسية. وقد وجدت الجوهرى يكثر - بالنسبة للفارابى - من الإشارة إلى المراجع وأسماء الرواة وعلماء اللغة. ولذلك كان الطريق الصحيح وإن كان طويلا وعسرا - هو مقابلة مادة «ديوان الأدب» على مادة «الصحاح» فما كان منها منسوبا فى الصحاح إلى صاحبه يضاف إلى ما نسبته الفارابى إلى أصحابه، وبذلك تتجمع مادة لغوية كثيرة نسبيا منسوبة إلى رواها وأصحابها، وبعد مقابلة هذه النصوص على مصادرها الأصلية، أمكن الخروج بالحقائق الآتية:

١ - لم يعتمد الفارابى فى معجمه اعتمادا كبيرا على المعاجم التى سبقته، والتى كان أشهرها العين للخليل والجيم لأبى عمرو الشيبانى والجمهرة لابن دريد. وقد استخلصت هذه الحكم مما يأتى:

أولا: بالنسبة للخليل وابن دريد:

أ - قابلت شواهد العين والجمهرة على شواهد ديوان الأزدي فوجدت بينها اختلافا كبيرا سواء منها شواهد القرآن أو الشعر أو الأمثال أو الحديث.

ب - كذلك قابلت المادة اللغوية بعضها ببعض، فوجدت أوجه الاختلاف أوضح من أوجه الاتفاق، كما يظهر من النموذج المقارن الآتى:

الخليل	ابن دريد	الفارابي
ثعلب: ١ - ثعلب الرجل: جبن وراغ كقول الشاعر: وإن رأني شاعر ثعلب		
٢ - الثعلب الذكر والأنثى تُعاله	الثعلب معروف والأنثى ثعلبية (وتسمى الاست أيضاً ثعلبية) والثعلبان الذكر من الثعلب أيضاً.	الثعلب. واحد الثعلب، والثعلبان ذكر الثعلب وقال: أرب يبول الثعلبان برأسه. لقد ذل من بالت عليه الثعلب أرض مشعلبة أي ذات ثعلب - بكسر اللام -
٣ -		ثعلب الرمح مادخل في
٤ - ثعلب الرمح ما دخل من عامل صدره في جبة السنان وقال بعضهم الثعلب خشبة صلبة تبرى ثم تدخل في قصبه القناة ثم يركب فيها السنان ويسمر بالكلب (١). قال لبيد: يُغرق الثعلب في شرته. صائب الخدمة من غير فشل (٢)	الثعلب طرف الرمح الذي يدخل في جبة السنان قال الراجز مالك بن عوف: وأطعن النجلاء تهوى تهر. لها من الجوف رشاش منهمر. وثعلب العامل فيها منكسر	الجبة والثعلب: حجر المربد الذي يسيل منه ماء المطر.

(١) الكلب: المسمار.

(٢) كذا في العين ١/ ١٨٥ وصحتها الخدمة كما في الديوان (ص ١٤ - تحقيق بروكلمان) والخدمة الإسراع

عن ابن الأعرابي (اللسان: جلم)

الفارابي	ابن دريد	الخليل
	منكسر : . والتعلب أيضاً مخرج الماء من جرّين التمر.	من غير فشل قوله: في شرته أى في أول ركضه وسرعته. والتعلب الحجر ^(١) الذى يسيل منه ماء المطر.
ثعلبة من أسماء الرجال	الثعالب قبائل من العرب شتى: ثعلبة فى بنى أسد وثعلبة فى بنى قيس أبو قيس بن ثعلبة، وثعلبة بن جعفر بن يربوع فى بنى تميم. والثعالب فى طيء قبائل وثعلبة فى ربيعة.	٥ -
	وقرب الفرس تقريباً وهو تقريبان: التقريب الأدنى وهو الإرخاء والتقريب الأعلى وهو الثعلبية.	٦ - الثعلبية اسم مكان والثعلبية عدو أشد من الحَبّ من عدو الفرس.
ثعلب لقب أحمد بن يحيى		٧ -
هو الجواب		جواب ١ - الجواب ترديد الكلام
وأجاب عن سؤاله بالصواب والجابة الاسم من أجاب يجيب يقال فى المثل: أساء سمعا فأساء جابة.	يقال أجبته جابة وإجابة	٢ - تقول أساء سمعا فأساء جابة، من أجاب يجيب

(١) ١/ ١٨٥، وفى اللسان: الحجر

الفارابي	ابن دريد	الخليل
استجاب له أى أجابه		٣-
المجاوبة: لمحاورة. يقال: إنه لحسن الحبيبة من الجواب، وتجاوب القوم أجاب بعضهم بعضا. ويقال للرجل إذا كان ناصحا هو ناصح الجيب هو الجيب. وجوب		٤-
القميص: تقوير جيبه (فعل يفعل) وجاب يجيب لغة فى جاب يجوب قال الراجز يصف ناقته: باتت تحيب أدعج الظلام .: جيب السيطرة مدرع الهمام (فعل يفعل)	جيب القميص مشتق من جَبَّثَ الشيء.	٥-
		٦- والجوب: قطعك الشيء كما يجاب الجيب
	المجوب حديدة يجاب بها أى يخصف بها.	٧-
جوب اليلاد: قطعها (فعل يفعل)	ويقال جبث الشيء أجوبه جوبا إذا قطعته، وكذلك فسر فى التنزيل والله أعلم فى قوله عز وجل: «وئمود الذين جابوا الصخر بالواد»	٨- وجبُتُ المفازة أى قطعتها
اجتاب الفلاة أى جابها		٩-

جـ - ذكر الفارابي اسم الخليل ثمانى مرات ولم يذكر اسم ابن دريد مرة واحدة. وبمقارنة مادة ديوان الأدب على الصحاح لم أجد كذلك نقلا واحدا عن ابن دريد.

ومعنى هذا أن الفارابي لم ير الجمهرة ولم يرجع إليها فى تأليف معجمه، ولكنه رأى كتاب العين ورجع إليه واستفاد منه إلى حد ما. وإن كنا لا نعهده من مصادره الرئيسية.

ثانياً: وبالنسبة لأبى عمرو الشيبانى وجدت الفارابي قد ذكر اسم أبى عمرو (فقط) فى ديوان الأدب ثمانى مرات^(١) وبمقابلتى لمادة ديوان الأدب على الصحاح استطعت أن أستخلص ما يربو على مائة نص نقلها الفارابي عن أبى عمرو، وهذا قدر ليس بالقليل.

ولكن برجوعى إلى معجم الجيم للشيبانى لاحظت اختلافا كبيرا بينه وبين ديوان الأدب يتمثل فى إكثار صاحب الجيم من الشواهد واحتفاله بها احتفالا كبيرا بخلاف الفارابي، كذلك لاحظت اهتمام أبى عمرو الشيبانى بالإلفاظ الغربية والحوشية وإكثاره منها بخلاف الفارابي، كما أننى لم أكد أجد شواهد مشتركة بينهما، فمعظم ما فى الجيم لا يوجد فى ديوان الأدب وكذلك العكس.

وفوق هذا لم أجد هذه النقول التى نسبها الفارابي والجوهري لأبى عمرو لم أجدها فى كتاب الجيم، ولهذا يمكننا أن نحكم بأن ما جاء فى ديوان الأدب منسوباً لأبى عمرو أو ما نسبته الجوهري له لم يؤخذ من كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى، وإنما أخذ من غيره وخاصة من إصلاح المنطق والغريب المصنف (وقد استطعت فعلاً أن أرد بعض هذه النقول إلى هذين الكتابين). وقد يكون هذان العالمان أخذاه من مؤلفات أخرى للشيبانى أو سمعاه منه مباشرة، فقد كانا من تلاميذه ومن نقلوا اللغة عنه^(٢)، وقد يكون أبو عمرو المنقول عنه هو أبو عمرو بن العلاء لا الشيبانى.

ومما يرجح أن الفارابي لم ير الجيم، ولم يتقل عنه ما رواه العلماء من بخل أبى عمرو الشيبانى به وإمساكه له واحتجازه عن العلماء، مما أفقده شهرته وأخمل ذكره ومنع تداوله.

٢ - بالمقارنة يمكننا أن نقول إن من المصادر الرئيسية لديوان الأدب كتابى الغريب

(١) ١/٢٠٩، ٤/٢، ٧٣، ١٣٨، ٢٨٢، ٤/٣، ٣٦٧.

(٢) معجم الأدباء ٦/٧٩، ٨٢.

المصنف لأبي عبيد وإصلاح المنطق لابن السكيت، ويمكننا أن نوثق ذلك بالمقارنات الآتية:

<p>ديوان الأدب الردف في العروض الألف التي في مثل قوله: عفت الديار محلها فمقامها وإنما سميت ردفا لأنها خلف القافية. والقافية هي الميم^(٢).</p>	<p>الغريب المصنف قال الشاعر: عفت الديار محلها فمقامها بنى تأبدغولها فرجامها فالقافية هي الميم والردف الألف التي قبل الميم. وإنما سميت ردفا لأنها خلف القافية^(١).</p>
<p>الإجازة أن تكون القافية طاء والأخرى دالا ونحو ذلك^(٤).</p>	<p>قال الفراء: الإجازة في قول الخليل أن تكون القافية طاء والأخرى دالا ونحو ذلك^(٣).</p>
<p>الأقدر من الخيل الذى يضع رجله مواضع يديه وقال: وأقدر مشرف الصهوات ساط كميت لا أحق ولا شئت الأقدر ما وصفنا والصهوات جمع صهوة وهي مقعد الفارس. والساطى البعيد الشحوة والأحق الذى لا يعرق والشئت العثور. وهذا قول أبي عبيد^(٦).</p>	<p>سمعت أبا عمرو يقول: الأقدر من الخيال الذى إذا سار وقعت رجلاه مواقع يديه والأحق الذى لا يعرق والشئت العثور. وقال رجل من الأنصار: وأقدر مشرف الصهوات ساط كميت لا أحق ولا شئت قال الأصمعي: الساطى البعيد الشحوة وهي الخطوة وقد سطا يسطو^(٥).</p>

(١) ص ٤٢٦ (٢) ١٨٩/١

(٣) ص ٤٢٦ (٤) ٤٢١/٣

(٥) ص ١١٤ (٦) ٢٦٢/٢

ديوان الأدب	الغريب المصنف
قال أبو عبيد: الفضيض الماء السائل (٢).	قال في باب المياه وأنواعها: والفضيض السائل (١)
ارتعصت الحية إذا ضربت فلوت ذنبها قال العجاج: أنى لا أسعى إلى داعية إلا ارتعاصا كارتعاص الحية (٤)	الأصمعي: يقال للحية إذا ضربت فلوت ذنبها قد ارتعصت قال العجاج: أنى لا أسعى إلى داعية إلا ارتعاصا كادتعاص الحية (٣)
يقال أتوني بزرافتهم أى بجماعتهم هذا قول القناني وغيره يخفف (٦)	القناني: أتوني بزرافتهم جماعتهم، وغير القناني يخفف (٥)
أقبست الرجل علما بالآلف كان طلبها له وأعانه عليها قال: أقبسته نارا. هذا قول أبي زيد. وقال الكسائي: أقبسته نارا وعلما سواء. قال ويجوز طرح الآلف منهما (٨)	أبوزيد: أقبست الرجل علما بالآلف وقبسته نارا أقبسه إذا جثته بها. فإذا كان طلبها له قال أقبسته بالآلف. الكسائي: أقبسته نارا وعلما وقد يجوز بلا آلف (٧).
وهى لُحمة الثوب ولُحمة البازي وقال الكسائي: لحمة الثوب بالفتح لا غير (١٠)	وهى لُحمة الثوب ولُحمته. الكسائي: لُحمة الثوب لا غير (٩)
وقد راجعت كل النقول التى نسبها الفارابى إلى أبى عبيد فوجدتها جميعها فى الغريب المصنف.	

(٣) ص ١٤٢

(٦) ٤٧٦/١

(٩) ص ٤٠٦

(٢) ٧٦/٣

(٥) ص ٢٢٨

(٨) ٣٠٣/٢

(١) ص ١٨٩

(٤) ٤٠٧/٢

(٧) ص ٢٥٦

(١٠) ١٧٥/١

<p>ديوان الأدب</p> <p>البكيلة السويق والتمر يؤكلان فى إناء واحد، وقد يبلان باللبن، وقال الكلابى: البكيلة الأقط المطحون تبكله بالماء فتثريه (٢).</p>	<p>إصلاح المنطق</p> <p>البكيلة السويق والتمر يؤكلان فى إناء واحد وقد بُلأ باللبن. وقد بكل الدقيق بالسويق إذا خلطه. وقد بكل علينا حديثه أى خلطه. وقال الكلابى: البكيلة الأقط المطحون تبكله بالماء فتثريه كأنك تريد أن تعجنه (١)</p>
<p>الأيهمان السيل والحريق (٤)</p>	<p>الأيهمان عند أهل البادية السيل والجمل الهائج. وعند أهل الأمصار السيل والحريق (٣).</p>
<p>الخبر: المزادة وتشبه بها الناقة فى غزرها فيقال لها: خبر (٦)</p>	<p>الخبر: المزادة وجمعها خبر. ويقال ناقة خبر إذا كانت غزيرة تشبه بالمزادة فى غزرها (٥).</p>
<p>الغمر الماء الكثير، ويقال للفرس إذا كان كثير الجرى جوادا: غمر، ويقال رجل غمر الخلق إذا كان واسع الخلق، وغمر الرداء إذا كان واسع المعروف سخيا قال كثير:</p> <p>غمر الرء إذا تبسم ضاحكا</p> <p>غلقت لضحكته رقاب الماب (٩)</p>	<p>الغمر الماء الكثير ويقال رجل غمر الخلق إذا كان واسع الخلق، وهو غمر الرداء إذا كان واسع المعروف وإن كان رداؤه صغيراً. قال كثير:</p> <p>غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا</p> <p>غلقت لضحكته رقاب الماب (٧)</p> <p>وقال فى موضع آخر:</p>

٤٣٥/١ (٢)

٣٤٤ ص (١)

٢٢٣/٣ (٤)

٣٩٦ ص (٣)

١٠٧ ص (٦)

٤٢ ص (٥)

٤ ص (٨)

٤٢ ص (٧)

١١٠/١ (٩)

<p>ديوان الأدب</p> <p>ويقال بهراً له أى تعسأ له حكاها أبو عمرو. وقال ابن ميادة:</p> <p>تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي</p> <p>بجارية بهرا لهم بعدها بهرا (٢)</p>	<p>إصلاح المنطق</p> <p>ويقال بهراً له أى تعسأ له حكاها أبو عمرو. وقال ابن ميادة:</p> <p>تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي</p> <p>بجارية بهرا لهم بعدها بهرا</p> <p>وقال أيضاً: بهرا له فى معنى عجباً له (١)</p>
<p>الكتيلة بلغة طيء: النخلة التى فاتت اليد (٤)</p> <p>أبرق الرجل وأرعد لغة فى برق ورعد إذا تهدد. وأوعد وكان الأصمعي ينكر ذلك واحتج عليه بيت الكميت:</p> <p>أبرق وأرعد يا يزيد فما وعيدك لى بضائر فقال: ليس بيت الكميت بحجة إنما هو مولد (٦)</p>	<p>أبو عمرو: الكتيلة بلغة طيء النخلة التى قد فاتت اليد والجمع كتائل (٣)</p> <p>وقد بَرَقَ فى الوعيد ورعد يبرق ويرعد. قال الأصمعي: ولا يقال أرعد وأبرق، وحكى اللغتين أبو عبيدة وأبو عمرو، فاحتج على الأصمعي بيت الكميت:</p> <p>أرعد وأبرق يا يزيد فما وعيدك لى بضائر فقال: ليس قول الكميت بحجة. هو مولد (٥)</p>
<p>رضع يرضع لغة فى رضع يرضع. وينشد قول ابن همام السلولى على هذه اللغة:</p> <p>وذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها</p> <p>أفاويق حتى ما يدر لها ثعل (٨)</p>	<p>الأصمعي: رضع الصبى يرضع ورضع يرضع. قال وأخبرنى عيسى بن عمر أنه سمع العرب تنشد هذا البيت لابن همام السلولى:</p> <p>وذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها</p> <p>أفاويق حتى ما يدر لها ثعل (٧)</p>

وغير ذلك كثير

٣ - ونضيف إلى هذين الكتابين أدب الكتاب لابن قتيبة. وقد استفاد منه الفارابي كثيراً في حديثه عن معانى صيغ الزوائد وفي تعداده للأبنية كما سبق أن ذكرنا، وأخذ عنه كذلك كثيراً من مادته اللغوية كما يتضح من الموازنة الآتية:

أدب الكاتب	ديوان الأدب
فصل الصيف بعد الشتاء وهو الوقت الذى تدعوه العامة الربيع، ثم فصل القيظ بعده وهو الوقت الذى تدعوه العامة الصيف ^(١)	القيظ الفصل الذى تسميه العامة الصيف ^(٢) . الصيف الفصل الذى تسميه العامة الربيع ^(٣)
وقولهم ليت شعرى هو من شعرت شعرة. قال سيبويه: أصله فعلة مثل الدربة والفطنة ^(٤)	يقال شعرت به شعرا قال سيبويه أصله شعرة مثل الفطنة ^(٥)
السهى كوكب خفى فى بنات نعش الكبرى والناس يمتحنون به أبصارهم وفيه جرى المثل فقيل: أريها السهى وترينى القمر ^(٦)	السهى كوكب خفى والناس يمتحنون به أبصارهم وفيه جرى المثل: أريها السهى وترينى القمر ^(٧)
السُدفة الظلمة والسدفة الضوء، وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار ^(٨) .	السُدفة الظلمة والضوء، وهو حرف من الأضداد وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار ^(٩)

٣١٦/٢ (٦)

١٩٣ ص (٥)

٤٣٦/١ (٤) ==

١٧٠/٢ (٨)

٢١٣ ص (٧)

٦٣.٦٢ ص (٤)

٣٠٤/٣ (٣) و (٢)

٢٦ ص (١)

٢٩/٤ (٧)

٩٤ ص (٦)

١١٠/٢ (٥)

١٧١/١ (٩)

٢٣١.٢٣٠ ص (٨)

ديوان الأدب	أدب الكاتب
الخلف الرديء من القول، يقال في المثل: سكت ألفا ونطق خلفاً (٢).	الخلف الرديء من القول، ومنه قولهم في المثل: سكت ألفا ونطق خلفاً (١)
الحافرة أول الأمر. يقال النقد عند الحافرة. أي عند أول كلمة قال الله عز وجل: «أنا لمردودون في الحافرة» أي في أول أمرنا. قال الشاعر: أحافرة على صلع وشيب معاذ الله من سفه وعار (٤)	النقد عند الحافرة أي عند أول كلمة، قال: وقول الله عز وجل: «أنا لمردودون في الحافرة» أي في أول أمرنا. ومن فسرهما الأرض فإلى هذا يذهب لأننا منها بدئنا، قال: أحافرة على صلع وشيب معاذ الله من سفه وعار (٣)

ولا غرابة في أن يكون «أدب الكاتب» في مقدمة المراجع التي أخذ منها الفارابي مادته اللغوية، وخاصة بعد أن عرفنا من قبل مبلغ اهتمام الفارابي بهذا الكتاب وإعجابه به حتى ألف شرحاً له، ولكنه مع الأسف لم يصلنا.

ولكن الغريب ألا يذكر الفارابي اسم ابن قتيبة في كتابه ولو مرة واحدة، مع ذكره أسماء أخرى لا تبلغ في أهميتها مبلغه، مثل المبرد الذي ذكر اسمه مرتين في مبحثين صرفيين (٥) وقطرب الذي نقل عند كذلك (٦) ويونس (٧)، والقاسم بن معن (٨)، وثعلب (٩) وغيرهم ممن لم يستفد منهم استفادته منه أو ينقل عنهم بالقدر الذي نقله عنه. ومن الغريب أيضاً أن يغفل الجوهري كذلك ذكر «ابن قتيبة» رغم كثرة إشاراتِهِ إلى العلماء كثرة ملحوظة.

١٢٠/١ (٢)	٣٤٩ (١)
٣٦٥/١ (٤)	٤٤١ (٣)
٢٥٣، ١٢٧، ٤٧/٢ (٦)	٤٤٦، ٤١٦/٣ (٥)
٣٢٨/٣ (٨)	١٩٥/١ (٧)
	٢٢/٢، ٢٥٦/١ (٩)

٤ - ويليهما فى الأهمية كتب أبى زيد كالههمز والنوادر. وقد كان مرجع الفارابى ١١-
لأساسى فى «كتاب المهموز»، الكتب التى ألفت فى «الههمز» ويتضح ذلك بالرجوع إلى
كتاب «الههمز» لأبى زيد، فمن ص ٢٠ وحدها أخذ الفارابى بضع كلمات مثل:

أ - حزا الإبل أى ساقها (١)

ب - طسىء إذا غلب الدسم على قلبه (٢).

ج - أحكأ العقدة أى شدتها (٣).

ويتضح ذلك أيضاً بالرجوع إلى الصحاح، ففي أبواب الهمزة يرد اسم أبى زيد بكثرة
ملحوظة تلفت النظر وقد يرد فى الصفحة الواحدة عدة مرات.

وقد أمكننا أن نرد كثيرا مما نسب لأبى زيد إلى كتابيه «الههمز» و«النوادر».

٥ - واستفاد الفارابى فى أبحاثه الصرفية والنحوية التى خص بها المقدمة والتذييلات بما
كتبه سيبويه فى كتابه وابن قتيبة فى أدب الكاتب وأبو عبيد فى الغريب المصنف، كما
استفاد من هذه المراجع أيضاً فى عد الأبنية وحصره لها. وقد سبق الحديث عن كل
ذلك تفصيلاً.

٦ - ويلى ذلك مراجع أخرى نقل عنها، وإن لم تكن من المراجع الرئيسية وأهمها كتب
الههمز والنوادر والصفات والأضداد والخيال والإبل وخلق الإنسان والنبات والشجر
والنخل والكرم والوحوش.. وفعلت وأفعلت. وقد ألف فيها جمع كبير من
اللغويين كالأصمعى وأبى عبيدة وأبى حاتم وأضرابهم، ومنها القلب والإبدال لابن
السكيت والألفاظ لابن السكيت وغريب الحديث لأبى عبيد وغير ذلك من كتب المجاميع
والغريب والأمثال.

(١) ٢١٠/٤

(٢) ٢١٧/٤

(٣) ٢٢٦/٤

الفصل الرابع (ديوان الأدب فى الميزان)

١. قيمته

كان ديوان الأدب فتحاً جديداً فى تاريخ المعاجم العربية، ودفعة موفقة إلى الأمام فى ميدان البحث اللغوي. وترجع قيمته إلى ما يأتي:

١ - ترتيب كلماته على الترتيب الهجائي المعروف، وسيره على نظام الباب والفصل. وهو أول معجم سلك هذا النظام وأخذ عنه أصحاب المعاجم من بعده. وقد كان المعجميون قبل ذلك يتبعون نظام الخليل فى العين فجاء الفارابى واختار الترتيب الهجائي العادى «مبداً إلى الأشهر لقرب متناوله وسهولة مأخذه على الخاصة والعامة».

٢ - أنه أول معجم عربى جامع اتبع نظام الأبنية فى ترتيب الألفاظ. ولم يأخذ التأليف فى الأبنية قبل الفارابى صورة المعجم الكامل الذى يتجه إلى حصر المادة اللغوية وتوزيعها على الأبنية فى نظام معين، وإنما اتجه بعض اللغويين إلى حصر الأبنية والتمثيل لها، واتجه بعض آخر إلى العناية ببعض الأبنية ومحاولة حصر ألفاظها. أى أن عملهم كان فاقداً لأهم عنصرين من عناصر المعجم الكامل وهما: الشمول والترتيب.

وميزة الترتيب على الأبنية قد كشفنا عنها فيما قبل.

٣ - طرحه نظام التقاليد الذى بدأه الخليل واقتفى أثره اللغويون من بعده، وبذلك فتح الباب أمام المعاجم العربية لتتخلص من طغيان شخصية الخليل، وتكف عن الدوران فى فلك نظامه، وتبحث لها عن نظام آخر أكثر بساطة وأقل تعقيداً.

٤ - منهج الكتاب منهج مبتكر ناضج قليل التأثير بالسابقين، وقد افستخر المؤلف بذلك فى المقدمة فقال «مشتبلاً على تأليف لم أسبق إليه وسابقاً بتصنيف لم أراحم عليه». كما فخر المؤلف بدقة نظام معجمه ووجود كل كلمة فى مظنتها إذ قال «وربت كل كلمة فجعلتها أولى بموضعها مما يقدمها أو يعقبها ليجدها المرتاد لها فى بقعة بعينها رابضة

من غير نص مطية أو إدآب نفس».

٥ - تركه للمقيس من ألفاظ اللغة اكتفاء بذكر قاعدته في المقدمة وفي الفصول التي ذيل بها كثيرا من الأبواب ولاسيما في شطر الأفعال. وبهذا طرح كثيرا من الألفاظ القياسية التي تزحم المعجم دون فائدة تذكر، وأمكن أن يجمع فيه - مع صغر حجمه - كثيرا من المادة اللغوية. وقد افتخر الفيروزابادي في مقدمة القاموس بصنيع مثل هذا وعده من مفاخره فقال: «ومنها أني لا أذكر ما جاء من جمع فاعل المعتل العين على فعلة إلا أن يصح موضع العين منه كجولة وخولة. وأما ما جاء منه معتلا كباعة وسادة فلا أذكره لاطراد» (١).

٦ - تخليصه الواوي من اليائي وإفراده بالذكر كل واحد منهما. وقد افتخر الفيروزابادي في مقدمة القاموس المحيط بفعله ذلك وقال «ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخليص الواو من الباء وذلك قسم يسم المصنفين بالعي والإعياء» (٢).

٧ - ترتيب المعجم على نظام الأبنية وجمع الكلمات التي على شاكلة واحدة في صعيد واحد يفيد الصرفين كثيرا ويطلعنا على خصائص الأوزان وما يفيد كل بناء من الأبنية، كوزن «فُعَال» الذي يفيد الزيادة والكثرة، فشيء عَجَاب أي عجيب جدا، والظُرُاف أظرف من الظريف والجمَال أجمل من الجميل والكرَام أكرم من الكريم والحسَن أحسن من الحسن (٣). وكصيغة «فَعِيل» التي تدل على الملازمة والمبالغة في الشيء، فالشَّرِب المولع بالشرب والزَّميت أشد من الزميت والسَكيت الدائم السكوت والصَّميت الدائم الصمت والمَرِيح الشديد المرح والجَبير الشديد التجبر والخمير الدائم الشرب للخمر والسَكير الدائم السكر والفخير الكثير الفخر والنطيس الطيب العالم بالطب والصريع الكثير الصرع لأقرانه إذا صارع والفسيق الدائم الفسق والظليم الكثير الظلم... (٤) كما يقفنا على معاني صيغ الزوائد كصيغة «أفعل» و«فاعل» و«فعل» و«استفعل»... إلخ.

(١) مقدمة القاموس ص ٦

(٢) المرجع السابق ص ٥

(٣) ديوان الأدب ١/ ٣٣٤ وما بعدها

(٤) ديوان الأدب ١/ ٣٣٩ وما بعدها

٨ - فصله بين السالم والمضاعف وأنواع المعتل والمهمور يفيد الباحث اللغوى ويهديه إلى خصائص كل نوع ، فهناك أوزان جاءت فى نوع من الكلمات دون نوع وهناك أبواب من الأفعال اختصت ببعض الأنواع دون بعض ، فضلا عن إبراز اختلاف كل نوع عن الآخر فى طريقة الاشتقاق منه .

٩ - وأيضاً فصله بين قسمى الأسماء والأفعال وإفراد أبنية كل نوع بالحديث يهدينا إلى خصائص كل قسم ، فحروف الزيادة ومواضعها تختلف فى الأسماء عنها فى الأفعال ، ولكل منهما أبنيته وأوزانه الخاصة به .

١٠ - من عيوب المعاجم أنها كثيرا ما تهمل النص على باب الفعل الثلاثى مما يوقع الباحث فى حيرة . وقد تغلب الفارابى على هذه المشكلة بتوزيعه الأفعال على أبوابها ، فليس فى معجمه فعل واحد لم يرد إلى بابيه . ومن أمثله ذلك قول الجوهري «وصَرَبَ الضبي ليسمن . وهو إذا احتبس ذو بطنه فيمكث يوما لا يحدث» . ولم ينص الجوهري على الباب فى حين أن الفارابى ذكر هذا الفعل تحت باب «فعل يفعل» (١) .

وقول الجوهري : «وَقَلَّبْتُ الْقَوْمَ كَمَا تَقُولُ صُرِفَتِ الصَّبِيانُ ... وَقَلَّبَتْهُ أَيْ أَصَبْتُ قَلْبَهُ . وَقَلَّبْتُ النُّخْلَةَ أَيْ نَزَعْتُ قَلْبَهَا وَقَلَّبْتُ الْبُسْرَةَ إِذَا احْمَرَّتْ» ولم يذكر الباب . وقد ذكرها الفارابى فى باب «فعل يفعل» (٢) .

٢ . قيمته فى نظر القدماء

عرف القدماء قيمة ديوان الأدب ، وكانت له بينهم منزلة سامية ، وقد استفاد منه الكثيرون ، واتخذوه مصدرا من مصادرهم ، من هؤلاء «الثعالبي» فى «فقه اللغة» و«الصاغاني» فى «العباب» ، وفى «التكملة» و«السيوطي» فى كتابيه «المزهر» و«القول المجمل فى الرد على المهمل» ، و«ابن مالك» فى «إكمال الإعلام بثلاث الكلام» ، و«ابن الطيب الفاسي» فى «إضاءة الراموس» والفيومى فى «المصباح المنير» وغيرهم . وغيرهم .

(١) ديوان الأدب ١٤٤ / ٢

(٢) ديوان الأدب ١٤٦ / ٢

كما أثنى عليه العلماء ووصفوه بأرفع الصفات، فسموه «الجامع لديوان الأدب» ووصفوه بأنه «ميزان اللغة ومعيار العربية»، وقال عنه ياقوت «المشهور اسمه الذائع ذكره»^(١)، وكان أبو العلاء يحفظه عن ظهر قلب، وهو الذي أكمله للأديب اليمنى حينما عثر على جزء منه وأعجبه جمعه وترتيبه^(٢).

وحينما دخل الكتاب اليمن، لاقى من أهله عناية تامة وانكبوا عليه يقرؤونه وينسخونه ويتكلمون على فوائده^(٣).

وقد تداوله الباحثون منذ صدوره واحتفظوا به وأخذوا يقرءونه على العلماء ويتناولونه بالدرس والشرح، فقرأه الجوهري على مؤلفه بفاراب^(٤)، ثم أعاد قراءته على أبي السرى محمد بن إبراهيم الأصبهاني بأصبهان^(٥) ثم عرضه على أستاذه أبي سعيد السيرافي ببغداد فقبله ولم ينكره فصار عنده من صحاح اللغة^(٦) وقرأ الحاكم بعضه على أبي يعقوب يوسف بن محمد بن إبراهيم الفرغاني الزبرقاني الذي قرأه كله على الحسن ابن علي بن سعيد الزاميني الذي قرأه على الفارابي^(٧). وقرأه أبو سعد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عزيز من أوله إلى آخره على الجوهري وصححه له^(٨). وقرأه على أبي سعد وصححه عرضاً بنسخته أبو يوسف يعقوب بن أحمد، وفرغ منه في ذي القعدة سنة ٤٢٩^(٩) وقرأه على يعقوب ولداه علي والحسن. وأعاد الحسن قراءته على والده قراءة بحث واستقصاء من أوله إلى آخره بما على حواشيه من الفوائد، وشرح الأبيات في شهور سنة ٤٦٣^(١٠).

ورواه شيخ الإسلام الشوكاني (محمد بن علي ١١٧٢ - ١٢٥٠هـ) عن شيوخه وذكر

- | | |
|-----------------------------|-------------------------|
| (١) معجم الأدباء ٦/ ٦٢ | (٢) القفطي ١/ ٥٢ |
| (٣) المرجع السابق ١/ ٥٣ | (٤) معجم الأدباء ٦/ ٦٣ |
| (٥) المرجع السابق | (٦) نفس المرجع |
| (٧) معجم الأدباء ٦/ ٦٣ - ٦٤ | (٨) معجم الأدباء ٦/ ٦٤ |
| (٩) المرجع السابق | (١٠) معجم الأدباء ٦/ ٦٤ |

إسناده في كتابه «إنحاف الأكابر بإسناد الدفاتر» حتى وصل به إلى الجوهري صاحب
الصحاح الذي رواه بدوره عن المؤلف (١).

كما مدحه كثير من الشعراء، فقال أحدهم:

كتاب ديوان الأدب أحلى جنى من الضرب
ماضر من يحفظه خمول ذكر أو نسب
يرفعه كتابنا أعلى الأعالى والحسب
ألفه الشيخ الذي أضحى إماما في الأدب
واعترف الناس له بالفضل إلا من كذب (٢)

ومدحه القاضي نشوان بن سعيد الحميري بقوله:

نعم الكتاب كتاب ديوان الأدب نعم الذخيرة فهمه والمكتسب
في كل باب منه كنز دونه كنز اللجين ودونه كنز الذهب
ناهيك من علم شريف قدره يسمو بصاحبه إلى أعلى الرتب
كل العلوم بها إليه خصاصة في القصد والتوجيه منها والخطب
يا دفترًا جمع المحاسن كلها وغدا له فضل على كل الكتب
فهو المعلى في السهام إذا عتري وهو المجلى في الجياد إذا انتسب
وإذا جرت كُتُبُ الأنام إلى مدى فالسبق خالصه لديوان الأدب
روض من الآداب أصبح ضائعا في معشر عجم تعد من العرب
لا عيب فيه غير أن لبابه أضحى غريبا في زمان مؤتسب (٣)

(١) و٣٧

(٢) ديوان الأدب نسخة رقم ٣٤٤ لغة بدار الكتب - آخر الجزء الثاني

(٣) المرجع السابق - صدر الجزء الأول.

٣. «عيوب»

إن العمل العلمى مهما كان ناجحا لا يمكن أن يخلو من النقص أو يسلم من النقد. وقد وجدنا بالكتاب أوجه نقص، ووضعنا أيدينا على بعض المآخذ، منها ما يختص بالمنهج، ومنها ما يختص بتطبيقه، ومنها ما يختص بالمادة اللغوية نفسها. وستناول نحن هذه المآخذ على هذا النحو من الترتيب:

أولا: عيوب المنهج

١ - منهج الكتاب معقد غاية التعقيد مما يرهق الباحث ويسبب له المشقة والعنت حتى يصل إلى الكلمة التى يريد، فعليه أولا أن يعرف نوع الكلمة هل هى سالمة أو مضاعفة أو مثال أو من ذوات الثلاثة أو الأربعة أو المهور ليبحث عنها فى كتابها، ثم إذا فرغ من ذلك عليه أن يبحث عن الكلمة فى قسم الأسماء إن كانت اسما، أو قسم الأفعال إن كانت فعلا، فإذا انتهى من ذلك عليه أن يبحث عن الكلمة فى المجرد إن كانت مجردة، وفى المزيد إن كانت مزيدة فإذا انتهى من ذلك أخذ يبحث عن البناء باعتبار حركاته أو موقع حروف الزيادة فيه... إلخ. على ما شرحناه فى نظام الكتاب.

فهو نظام لا يسعف الباحث المتعجل الذى يريد أن يكشف عن معنى كلمة فحسب، لا أن يوازن بين الأبنية ويكتنه خصائص كل منها.

٢ - أرغمت هذه الخطة المؤلف على تمزيق الصيغ التى ترجع إلى مادة واحدة، وتوزيعها على أبواب مختلفة بحسب أوزانها. ولذلك لا يستطيع الباحث أن يأخذ صورة صحيحة للمادة التى يبحثها والدلالة التى تدل عليها إلا بعد أن يقوم برحلة طويلة بحثا وراء هذه الصيغ فى أبواب المعجم وكتبه. فهو يخدم الصرفيين ويمدهم بذخيرة وافرة من الألفاظ المتجانسة يستطيعون منها أن يستمدوا ما يريدون من الجانب الصرفي، ولكنه لا يخدم الباحث اللغوى الذى يبحث عن الدلالة وينظر إلى المادة اللغوية كلها نظرة عامة شاملة ويعقد الصلات بين صيغ المادة الواحدة ويردها كلها إلى أصل واحد.

٣ - لم يشمل المنهج أفراد أبواب للفعل المبني للمجهول أو للحرف ونراه داخل المعجم يدمج النوع الأول في أبوابه المبنية للمعلوم ويدمج الثانى فى أبوابه من الأسماء كما ستحدث فى مآخذنا على تطبيق المنهج.

٤ - أساس الاستفادة من هذا المعجم معرفة ضبط الكلمة أولا، ولهذا فهو يصلح لمن يعرف ضبط الكلمة ويريد أن يقف على معناها أو يريد أن يقف على خصائص بناء من الأبنية، ولكنه لا يصلح لمن عرف مدلول كلمة وأراد الوقوف على ضبطها.



ثانيا: مآخذ فى تطبيق المنهج

أوضح الفارابى فى مقدمته المنهج الذى اتبعه فى معجمه، ووضع الأسس التى التزمها وسار عليها. وبمقابلتنا لهذه الأصول على المعجم وجدنا أنه وفى بمعظمها، ولكن أفلتت منه بعض أشياء ندت عنه وخرجت على نظامه.

وما أمكننا أن نصل إليه فى هذا الموضوع يتلخص فيما يأتى:

أولا: من المعروف أنه قسم معجمه إلى كتب هى السالم والمضاعف والمثال وذو الثلاثة وذو الأربعة والهمز. ومن السهل معرفة كل نوع من هذه الأنواع ووضع كلماته تحته. ولكن أحيانا تجتمع فى الكلمة صفتان كأن تكون مضاعفا ومثالا معا مثل «وج» وقد تكون مضاعفا ومهمورا مثل «أب» وقد تكون مثالا ومهموزا مثل «وأل»، وقد تكون مضاعفا ومهموزا ومن ذوات الأربعة مثل «أتو» أو مهموزا ومن ذوات الثلاثة مثل «أوب». فأين يضع الكلمة؟

كان من المنطقى أن يضع الكلمة تحت أول كتاب يمكن أن تدخل فيه، فيضع مثل «وج» فى المضاعف، لأن المضاعف فى ترتيب معجمه أسبق من المثال، ولكنه لم يفعل ذلك:

أ - فوضع فى السالم الكلمات التى تمحضت وخلصت من كل صفة أخرى.

ب - ووضع فى المضاعف الكلمات التى تمحضت وخلصت من حروف العلة ومن

الهمز.

جـ - ثم جاء فى المثال ووضع فيه:

١ - ما تمحض من باقى الصفات.

٢ - ما اجتمع فيه مع وصف المثال وصف المضاعف.

٣ - ما اجتمع فيه مع وصف المثال وصف معتل العجز (اللفيف المفروق).

أما ما اجتمع فيه وصف المثال مع وصف الهمز فقد أخره إلى باب الهمز.

د - أما كتاب ذوات الثلاثة فوضع فيه الكلمات التى تمحضت لهذا الوصف وخلت من باقى الصفات، فلم يضع فيه ما كان مهموزا من ذوات الثلاثة ولا ما كان من ذوات الثلاثة وذوات الأربعة (اللفيف المقرون).

هـ - أما كتاب ذوات الأربعة فأدخل فيه:

١ - ما خلص لهذا الوصف.

٢ - ما اجتمع فيه وصفا ذوات الثلاثة وذوات الأربعة.

أما ما اجتمع فيه وصف المثال وذوات الأربعة فقد سبق فى باب المثال

وأما ما اجتمع فيه وصف الهمز وذوات الأربعة فقد أجله إلى باب الهمز.

و - أما كتاب الهمز فأدخل فيه:

١ - ما خلص لهذا الوصف.

٢ - ما اجتمع فيه الهمز والتضعيف.

٣ - ما اجتمع فيه الهمز ووصف ذوات الثلاثة.

٤ - ما اجتمع فيه الهمز ووصف ذوات الأربعة.

٥ - ما اجتمع فيه الهمز ووصف المثال.

وهكذا نرى أن وضع الفروع فى داخل الكتب لم يسلم من الخلط والاضطراب. وكان الواجب اتباع نظام منطقى فى الترتيب، وذلك إما عن طريق تغيير ترتيب الفروع

والاحتفاظ بترتيب الكتب، كما هو فيكون النظام كالآتي:

أ- السالم: ويتمحض للسالم

ب- المضاعف: ويشمل ما تمحض للمضاعف وما اجتمع فيه مع المضاعفية وصف آخر مما يليه.

ج- المثال: ويشمل ما تمحض للمثال وما اجتمع فيه مع المثالية وصف آخر مما يليه.

د- ذوات الثلاثة: ويشمل ما تمحض لذوات الثلاثة وما اجتمع فيه مع هذا الوصف وصف آخر مما يليه.

هـ- ذوات الأربعة: ويشمل ما تمحض لذوات الأربعة وما اجتمع فيه مع هذا الوصف وصف آخر مما يليه (الهمز فقط)

و- الهمز: ويتمحض للمهموز فقط.

أو عن طريق تغيير ترتيب الكتب مع الاحتفاظ بوضع الفروع كما هو:

أ- فنبدأ بالسالم ويتمحض للسالم.

ب- ثم المهموز ويتمحض للمهموز أو ما وجد فيه مع الهمز وصف آخر مما يليه.

ج- ثم المثال ويتمحض للمثال أو ما وجد فيه مع المثالية وصف آخر مما يليه.

د- ثم ذوات الأربعة ويتمحض لذوات الأربعة أو ما وجد فيه مع هذا الوصف وصف آخر مما يليه.

هـ- ثم ذوات الثلاثة ويتمحض لذوات الثلاثة (أما ذو الثلاثة المضاعف فينطبق عليه وصف ذو الثلاثة + ذو الأربعة، فهو داخل في القسم السابق)

و- ثم المضاعف ويتمحض للمضاعف.

أى أن إدخال هذا التعديل على ترتيب الكتب كان كفيلاً بالقضاء على هذه الفوضى الداخلية.

ثانياً: قال في مقدمته «ما كان من الشجر والنبات وأشباه ذلك عما شاكلة أو تفرع

عنه لم نذكر واحدة لأن له قياساً يطرد عليه، وقياسه أن يكون الواحد منه بالهاء على مثال الجمع كقولك: تفاحة وموزة وبطيخة وطلحة».

ولكنه لم يلتزم ذلك:

أ- فذكر في ١٣٦/١ «الطلحة واحدة الطلح وهو شجر من العضاء».

مع أن هذه الكلمة من الكلمات التي مثل بها لما لم يذكره.

ب- وفي ٢١٠/١ قال «التمر جمع ثمرة»

ج- وفي ١/٣ قال «الحب جمع حبة».

د- وقال في ١٤٢/٤ «الأيك جمع أيكة وهي الشجر الكثير الملتف».

ثالثاً: اقتضاه منهجه الذي رسمه لنفسه وهو الفصل بين الأسماء والأفعال وذكره المصادر في باب الأفعال أن يفصل بين الاسم والمصدر. فيذكر أولهما في باب الأسماء، وثانيهما في باب الأفعال. وقد وفق في ذلك إلى حد كبير، ولهذا نجد أنه يضع كلمة «المرج» بمعنى المرعى في قسم الأسماء ويضع «المرج» بمعنى الخلط في قسم الأفعال. وكذلك يضع «الرمس» بمعنى تراب القبر في قسم الأسماء. أما «الرمس» بمعنى الدفن فيضعه في قسم الأفعال، وكذلك يضع «الرجم» بمعنى القتل بالحجارة في قسم الأفعال. أما «الرجم» الذي هو اسم لما يرم به فيضعه في قسم الأسماء. ولكننا نأخذ عليه أشياء:

أ- فهو أولاً لم يوفق في هذا الفصل، فكان أحياناً يكرر الكلمة مرتين، مرة في باب الأسماء ومرة في باب الأفعال، ففي قسم الأسماء ذكر «الصمت: الصمات، يقال: الصممت حكم وقليل فاعله»^(١) وفي قسم الأفعال قال «الصمت السكوت يقال: الصممت حكم وقليل فاعله»^(٢) فكرر كلمة «الصمت»، مرة باعتبارها اسماً، ومرة باعتبارها مصدراً للفعل، وأعاد نفس الشرح والتفسير، وقال في قسم الأسماء «السطر الكتابة»^(٣) وفي قسم الأفعال «السطر الكتابة»^(٤).

٩٨/١ (١)

١٠٢/٢ (٢)

١١٠/٢ (٤)

١٠٨/١ (٣)

ب - وهو ثانيا إذا كان للفعل عدة مصادر ذكر واحدا منها في باب الأفعال وألحق باقيها بقسم الأسماء.

وهذا يوزع المادة الواحدة ويفرق شملها، فضلا عن أنه لا يسعف القارئ إذا أراد معرفة مصادر فعل ما، إذ لا يكفيه الرجوع إلى باب الفعل، فلن يجد فيه إلا مصدرا واحدا، ولن يجديه الرجوع إلى باب الأسماء، لأن باقي المصادر موزعة فيه بحسب أبنيتها.

رابعاً: ذكر في المقدمة أنه لن يذكر «فُعْلان» إذا كان جمعا لفعل، ولكنه لم يلتزم ذلك فذكر:

أ - القضيبي واحد القضبان (١).

ب - المصير واحد المصران (٢) (على التوهم).

خامساً: ذكر في المقدمة أنه لن يذكر من الصفات ما كان على فُعْل جمعا لفاعل ولكنه لم يلتزم ذلك فذكر:

- النوح جمع نائح، والعود جمع عائد، والجوع جمع جائع، الطوع جمع طائع، والخوف جمع خائف، والشول جمع شائل، والقول جمع قائل، والصوم جمع صائم، واللوم جمع لائم، والنوم جمع نائم والخيب جمع خائب، والغيب جمع غائب، والحيض جمع حائض.

سادساً: ذكر تحت عنوان «القول في الأسماء التي لا تدخل في الذكر»: ما كان من فُعْل جمعا لفُعْلة.. لم يذكر لأنه قياس مطرد. ولكنه لم يلتزم ذلك فذكر:

أ - الملهة واحدة الملح من الأحاديث (٣).

ب - العهدة كتاب الشراء والجمع العهد (٤).

ج - العجرة واحدة العجر وهي العروق المتعقدة في الجسد (٥).

د - الشرطة واحدة الشرط (٦).

٤٠٧/١ (٢)	٣٩٩/١ (١)
١٦٥/١ (٤)	١٦٥/١ (٣)
١٦٩/١ (٦)	١٦٧/١ (٥)

سابعاً: أ - رتب ما لحقته الزيادة في أوله من السالم (قسم الأسماء) هكذا:

١ - ما زيد في أوله الهمز. ورتبه هذا:

أ - ما كانت الزيادة فيه همزة فقط.

ب - ما كانت الزيادة فيه همزة مع زيادة أخرى بين الفاء والعين.

ج - ما كانت الزيادة فيه همزة مع زيادة أخرى بين العين واللام.

د - ما كانت الزيادة فيه همزة مع تضعيف اللام.

هـ - ما كانت الزيادة فيه همزة مع زيادة بعد اللام.

وفي كل هذا نلاحظ أنه كان يرتب الصيغ بالنظر إلى حركاتها، فيقدم المفتوح ثم

المضموم ثم المكسور.

فأفعل قبل أفعل نظراً لفتح العين والفتحة مقدمة على الكسرة.

وأفعل قبل أفعل لفتح الهمزة، والفتحة مقدمة على الضمة.

وأفعل قبل إفعّل لضمة الهمزة والضمة مقدمة على الكسرة.

وهذا ترتيب منطقي طبيعي..

٢ - ما زيد في أوله ميم ورتبه هكذا:

أ - ما كانت الزيادة فيه ميماً فقط (مثل مفعّل).

ب - ما كانت الزيادة فيه ميماً في أوله بالإضافة إلى زيادة أخرى بعد اللام هي الألف

والنون (مثل مفعّلان).

ج - ما كانت الزيادة فيه ميماً في أوله بالإضافة إلى زيادة أخرى بعد العين واللام

(مثل مفعول).

د - ما كانت الزيادة فيه ميماً في أوله بالإضافة إلى زيادة أخرى بعد العين واللام

وزيادة أخرى بعد اللام (مثل مفعولاء).

هـ - ما كانت الزيادة فيه ميماً في أوله مع تضعيف عينه.

و - ما كانت الزيادة فيه ميماً في أوله مع زيادة القاء والعين (الألف أولاً مثل مفاعل).

ثم التاء مثل مُتَعَلَّ (

ز - ما كانت الزيادة فيه ميمًا في أوله مع زيادة قبل الفاء (مثل منفعل)

ح - ما كانت الزيادة فيه ميمًا في أوله مع زيادة قبل الفاء مع زيادة بين الفاء والعين (مثل متفاعل).

وهنا نفتقد الترتيب المنطقي الطبيعي الذي كان المؤلف حريصاً على اتباعه، فكان الواجب أن يرتبه هكذا:

رقم (أ) ثم ز" ثم ح" ثم هـ" ثم و" ثم جـ" ثم د" ثم ب".

وبهذا يكون الترتيب الداخلى لما لحقته الزيادة في أوله مطابقاً للنظام العام الذى شرحه المؤلف.

ب - وفي قسم السالم أبواب ما لحقته الزيادة من حروف المد واللين بين العين واللام رتب الأبنية هكذا:

فَعَالٌ، فَعُولٌ، فَعِيلٌ، فَعَالٌ، فَعَالٌ، فَعَالٌ، فَعُولٌ، فَعَالٌ (وكان حق فَعَالٌ أن تذكر بعد فَعَالٌ مباشرة)، ثم فَعِيلٌ ثم فَعَالٌ (وكان حق فعالة أن توضع بعد فعال مباشرة لأنه التزم تقديم ما كانت زيادته بتضعيف اللام على سائر ما زيد فيه بعد اللام)

جـ - فى الرباعى وما ألحق به من السالم:

١ - بدأ بالرباعى المجرد (مثل فعلل)

٢ - ثم بالرباعى المزداد فيه قبل حرفه الأخير (مثل فعلال وفِيعال).

٣ - ثم الرباعى المزداد فيه بين عينه ولامه الأولى (مثل فعلال).

٤ - ثم الرباعى المزداد فيه بعد اللام الثانية (مثل فعَلَلَى).

وكان الوضع الطبيعي أن يقدم رقم (٣) على رقم (٢) لأن زيادة فعلال سابقة فى مكانها من الكلمة.

وفى الرباعى المجرد بدأ ب أ - «فَعَلَل» و«فَعَلَل» وألحق به:

١ - فَعَلَل ٢ - فَوَعَل ٣ - فِيعَل ٤ - فَعُول.

وكان الترتيب المنطقي هكذا:

- ١ - فوعِل لأن الزيادة بين الفاء والعين والزيادة واو.
- ٢ - فيعل لأن الزيادة بين الفاء والعين والزيادة ياء. وهو يلتزم تقديم الواو على الياء.
- ٣ - فَعُول لأن الزيادة بين العين واللام.
- ٤ - فَعْلَى لأن الزيادة بعد اللام.
- ب - فُعْلٌ وفُتْعُل.
- ج - فُعْلَل.

د - فُعْلَم (وهو ملحق بفعلل بزيادة الميم)

وكان الوضع الطبيعي أن توضع فُعْلَل قبل فُعْلٌ لفتح اللام في الأولى والفتحة مقدمة على الضمة. وبهذا توضع فُعْلَم بعد فُعْلَل مباشرة لأنها ملحقة بها.

* * *

د - أما أبواب الخماسي من السالم فقد جانب المنطق فيها مجانية ظاهرة فرتبها هكذا:

- ١ - فَعْلَل وفَتَعْلَل، فعلعل - فعوعل - فَعْلَل - فعوَل - فعِلَل - فَعْلَلَى (وهذا من الخماسي المجرد وما ألحق به).
 - ٢ - فَعْوَلَلَى، فَعْوَلَلان، فَعْلَلَلان، فَعْلَلان (وهذا من الخماسي المزيد فيه بعد اللام)
 - ٣ - فُعْلَل، فُعْلَلَى (وهذا من الخماسي المجرد وما ألحق به).
 - ٤ - فَعْلَلُول وفَتَعْلَلُول، فَعْلَلَلِيل وفَتَعْلَلَلِيل، فَيَعْلَلُول (وهذا من الخماسي المزيد فيه بين لامييه الأخيرتين).
 - ٥ - فَعْلَلَل وفَتَعْلَلَل (وهذا من الخماسي المجرد).
 - ٦ - فَعْلَلَلَل (وهذا من الخماسي المزيد فيه بين لامييه الأخيرتين)
 - ٧ - فَعْلَلَلَل، فَعْلَلَلَل، فَعْوَلَلَل، فَعْلَلَلَل (وهذا من الخماسي المجرد وما ألحق به).
- وكان الترتيب الطبيعي هكذا:

- ١ - رقم ٥ لأنه خماسي مجرد (مفتوح الفاء ساكن العين ففيه مزيتان)
- ٢ - رقم ٧ لأنه خماسي مجرد (ساكن العين ولكنه غير مفتوح الفاء)

٣- رقم ١ لأنه خماسى مجرد (وقدم عليه رقم ٧ لأنه ساكن العين والسكون مقدم على الحركة)

٤- رقم ٤ لأنه خماسى مجرد (وأخر عن رقم ١ لأنه مضموم الفاء والضمة مؤخره عن الفتحة)

٥- رقم ٤ لأنه مزيد فيه بين لاميه الأخيرتين.

٦- رقم ٦ لأنه مزيد فيه بين لاميه الأخيرتين أيضاً (وتأخر عن سابقه لأن سابقه ساكن العين وهذا متحركها)

٧- رقم ٢ لأنه مزيد فيه بعد اللام.

ومن الناحية الداخلية كان يجب فى رقم ٢ تقديم فَعْلَلَّان وهى الأصل على فَعْوَلَّان وفَعِيلَّان وهما الملحقان بها.

وكان يجب فى رقم ٤ وضع فَيَعْلُول عقب فَعْلَلُول مباشرة لأنها ملحقة بها.

وكان يجب فى رقم ٧ تقديم فُعْلُل على فَعْلَل لأن الضمة مقدمة على الكسرة ووضع فَعْوَل على فَعِيل بعد فَعْلَل مباشرة لأنهما ملحقان بها.

* * *

هـ- أما فى قسم الأفعال من السالم فقد سار فى الثلاثى للجرد سيرا طبيعياً فرتب الأبواب بحسب كثرة ورودها لا بحسب حركاتها.

وفى الثلاثى المزيد سار سيرا منطقياً، ولكنه قدم افتعل على انفع (١) وكان الأولى عكس الترتيب، لأن انفع الزيادة فيها قبل الفاء وافتعل الزيادة فيها بعد الفاء، فزيادة انفع سابقة.

* * *

و- وفى باب الرباعى من المضاعف قسم الأسماء ذكر:

١- فَعْلَال وفَعْلُول وفَعْلِيل (رباعى مزيد فيه بين لاميه)

(١) فعل ذلك أيضاً فى كتاب المضاعف وذوات الأربعة والهمز.

٢ - فُعَالِل (رباعى مزيد فيه بين العين واللام)
وكان حقه أن يقدم فُعَالِل لأسبقية زيادتها.

ز - وفى كتاب ذوات الثلاثة، قسم الأسماء أبواب ما لحقته الزيادة فى أوله وضع:
مَفْعَل ثم مفعولاء، ثم مَفْعَل ثم مَفْعَل ثم مَفْعَل.
وكان الترتيب الطبيعى تأخير مفعولاء ووضعها بعد مفعال (باعتبارها تشتمل على
زيادتين منهما واحدة بعد اللام).

ح - وفى كتاب الهمز، قسم الأسماء، أبواب ما لحقته الزيادة بعد اللام قدم فُعْلَان
على فُعْلَان، والصواب العكس لأنه يقدم الضمة على الكسرة.

ثامناً: أن نظام الأبنية وإن أتى ثمرته فى قسم الأسماء وحقق الغرض منه، وهو صون
الكلمة من التحريف والاستغناء عن ضبطها بذكر وزنها، فهو لم يأت بشمرته فى قسم
الأفعال، وذلك لأنه كثيراً ما يعبر بالمصدر، وهذا يحتاج إلى ضبط، كقوله: «الخداج إلقاء
الناقة ولدها لغير تمام» فما هو ضبط الخداج؟

تاسعاً: عدم إفراده باباً للبنى للمجهول وتوزيع ما ورد منه على الأبواب، وكان حقه
أن يفرد له باباً مستقلاً، فمن ذلك:

- ١ - وضعه سَقَطَ فى يده ، فى باب فَعَلَ يَفْعُل
- ٢ - وَجُـلِدَتِ الأرض ، فى باب فَعَلَ يَفْعُل
- ٣ - وَرُعِثَ الرجل ، فى باب فَعَلَ يَفْعُل وكذا قُهِرَ اللحم
ورُعِقَ الطريق.

٤ - ووضعهُ أَشْرَبَ فى قلبه جبه فى باب «أَفْعَل»، وكذلك أَهْتَرَ الرجل.

عاشراً: عدم إفراده باباً للحروف ووضعها لها فى أبواب الأسماء مثل:

- ١ - فى باب «فَعَلَ» الناقص قال: «خلا حرف يخفض ما بعده وتفسيرها سوى»
- ٢ - وفى باب «فُعْل» قال «رب حرف خافض لا يقع إلا على نكرة».
- ٣ - وفى «فُعْل» أيضاً قال «ثم حرف من حروف النسق مثل الفاء إلا أن الفاء تصل

وتم تراخى».

٤ - وفى «فَعَلَى» قال: «حتى حرف نصب...»

حادى عشر: لم يستطع أن يفرق بين الأسماء والصفات تفريقاً حاسماً، والأولى موضعها القسم الخاص بها، والثانية موضعها قسم الأفعال. ولذلك نجد أحياناً يضع فى قسم الأفعال ما حقه أن يوضع فى قسم الأسماء كقوله «الهاضوم يهضم الطعام»^(١) وكان حقه أن يوضع فى الأسماء لأنه اسم للجوارش الذى يتناول لهضم الطعام^(٢). كما نجد يقع فى التكرار، فمثلاً ذكر فى «أفعل» من قسم الأسماء: «والأقدر من الخيل الذى يجاوز حافراً رجليه حافرى يديه قال:

وأقدر مشرف الصهوات ساط كَمَيْتٌ لا أحق ولا شئيت^(٣)
ثم ذكر فى باب «فعل يفعل» الذى وصفه على «أفعل»: الأقدر من الخيل الذى يضع رجليه مواضع يديه وقال:

وأقدر مشرف الصهوات ساط كَمَيْتٌ لا أحق ولا شئيت^(٤)

ثانى عشر: قد يكون فى الكلمة أكثر من لغة فيذكر كلا منها فى بنائها دون أن يربط بينهما أو يشير إلى أن هناك لغة أخرى، كقوله فى «فُعَلان»: القربان واحد القرايين وهم جلساء الملك وخاصته. وفى «فُعَلان»: القربان واحد القرايين وهم جلساء الملك وخاصته، دون أن يذكر أن هذه لغة فى تلك. وكقوله فى باب «فعل يفعل» جلب الجرح إذا علتة جلبة للبرء، دون أن يذكر أنه يرد من باب آخر، مع أنه قال فى باب «فعل يفعل» «وجلب الجرح إذا علتة جلبة للبرء» كذلك قال فى باب «فعل يفعل»: والذبر الكتابة.. والزرير الكتابة، ولم يذكر أن هناك لغة أخرى.

ثم جاء فى «فعل يفعل» فقال: «والذبر الكتابة والزرير مثله».

ثالث عشر: وضعه الكلمة فى غير موضعها مثل:

١ - وضعه فى السالم كلمة «تُخمة» وكان حقه أن يضعها فى المثال بعد أن اعترف هو نفسه أن أصلها «الوخمة».

(٢) انظر الصحاح

٢٦٢/٢ (٤)

١٨٧/٢ (١)

٢٦٨/١ (٣)

٢ - وضع «برهوت» في «فعلول» السالم مع أنه عقد بابا بعد ذلك لما زيد في آخره تاء فأشبه فعلول، ووضع فيه كلمات مثل تربوت وثلبوت، ولا فرق بين هذه الكلمات.

٣ - وضع التراث في «فُعَال» السالم مع نصه على أن أصله وراث.

٤ - وضع المَضْرَحِي بمعنى الصقر في «فَعْلَل» الرباعي المنسوب مع أنه من ضرح (١).

٥ - وضع خَدَل في «فَعْلَل» مع اعترافه بأن النون زائدة وأنه من خدل.

وهناك أشياء في هذا الباب أخذت عليه وله فيها وجهة نظر مثل:

١ - وضعه «الزرجون» في النون ووزنه على «فَعْلُول»، قال الصاغاني: وزنه فَعْلُولن فموضعه زرج والجيم لام الكلمة (٢) وقال الفيروزابادي: «ووهم الجوهري في ذكره في النون» (٣)، ووجهة نظر الفارابي أن نونه أصلية بمنزلة سين قربوس وبه قال ابن جني (٤) وأيضاً فالكلمة معربة عن زردقون أو زركون (٥)، وإذا ثبت كونها أعجمية فدعوى زيادة بعض حروفها باطلة (٦)، ولذلك نجد الخليل في العين يضع الكلمة في قسم الثلاثي ويعيدها في الرباعي وكذلك فعل الأزهرى، في تهذيب اللغة.

٢ - قال الفارابي: أفخته ضربت يافوخه، ووضعها في باب المهموز. قال الفيروزابادي: أفخه ضرب يافوخه وهذا يدل على أن أصله يفتح ووهم الجوهري في ذكره في أفخ (٧). ووجهة نظر الفارابي أن في يافوخ لغتين: الهمز وعدمه، فمن همزه قال هو في تقدير يَفْعُول ومنه يقال أفخته.. ومن ترك همزه وزنه على فاعول ومنه يقال يَفخته (٨). وقد اختار الفارابي الأول وهو اختيار كثير من اللغويين ومنهم الخليل الذي قال في العين «من همز اليافوخ فهو على يفعول ومن لم يهمز فهو على فاعول من اليفتح والهمز أحسن» (٩) واختاره أبو عبيد فقال «أفخته.. إذا أصبت يافوخه.. وجمع اليافوخ يَافِيخ» (١٠).

(١) انظر الصحاح

(٢) التكملة ١٧٦/١

(٣) القاموس: زرج

(٤) التكملة ١٧٦/١

(٥) التهذيب: زرج، إضاءة الراموس ١٩٢/٢

(٦) إضاءة الراموس ١٩٢/٢

(٧) القاموس: أفخ

(٨) إضاءة الراموس ٣٠١، ٣٠٠/٢

(٩) العين

(١٠) تهذيب اللغة

٣- وضع الفارابي «التامور» في بناء فاعول من السالم أى أنه اعتبر أصالة التاء. قال الفيروزابادى: وزنه تفعول فموضع ذكره «أمر» لا كما توهم (١).

والحق أننا نجد خلافا بين الصرفيين فى الحكم على هذه التاء فمنهم من اعتبر زيادتها ومنهم من اعتبر أصالتها ولكل رأى أنصاره ومؤيدوه (٢) وقد وضع الأزهرى هذه الكلمة فى «تمر» كذلك (٣).

ثالثاً: مآخذ علي المادة اللغوية

لا نعرف أحداً من اللغويين قد تعرض للفارابى من هذه الناحية أو استقصى زلاته فيها وتتبع عثراته اللغوية، رغم كثرة ما ألف فى هذا الموضوع وتتبع النقاد لعلماء اللغة يكشفون سوءاتهم ويبنون أخطاءهم.

وليس معنى هذا سلامة الفارابى من الزلل أو تنزهه عن الخطأ، وإنما يرجع ذلك لعدم تداول الكتاب نظراً لصعوبة ترتيبه وتعقد نظامه، فالكشف فيه يرهق الباحثين ويكلفهم من أمرهم عسراً. وقد أخلل الصحاح ديوان الأدب رغم اشتراكهما فى كثير من المادة اللغوية وتلاقيهما فى عدة مناح، لسهولة ترتيب الصحاح وكثرة تداوله بين الباحثين، مما أثار انتباه العلماء ولفت أنظارهم إليه، فألفت الكتب فى نقده أو تخطئته، وأشهرت أقلام للدفاع عنه والوقوف بجانبه.

وقد استفدت كثيراً فى كتابة هذا البحث مما وجه للصحاح من نقد، وما دوفع به عنه بعد أن أثبت فى مكان آخر صلة الصحاح بديوان الأدب واشتراكهما فى كثير من المادة اللغوية وفى كثير من المآخذ التى أخذت على الصحاح.

وقد رأيت بعد الدرس والموازنة أن كثيراً مما أخذ على الجوهرى - مما هو عند الفارابى - غير صحيح أملاه التعصب وفرضته روح المنافسة، ولم يسلم منه إلا القليل. ولذلك رأيت أن أفصل بين النوعين من المآخذ، فأبدأ بما سلم للنقاد وما توصلت إليه ولم يمكن أن يلتمس له وجه يصح به، ثم أثنى بما أنكر عليه دون وجه حق.

(١) القاموس: أمر

(٢) إضاءة الراموس ٩/٣

(٣) تهذيب اللغة: تمر

وهناك نوع آخر من المآخذ يمكن أن يؤخذ على الفارابي وهو ما يتعلق بشرحه لبعض الكلمات شرحاً معيلاً لا يفى بالمراد.

وستتناول نحن هذه المآخذ على هذا النحو من الترتيب:

١. أوهام الفارابي اللغوية

١ - قال الفارابي: النَّدْعُ: السَّعْتَرُ الْبَرِّي^(١)

والذي في كتب اللغة بالغين المعجمة. ففي الصحاح: الندغ: السعتر البري عن أبي عبيدة. وقال أبو زيد: هو النَّدْعُ - بالكسر. وفي اللسان نقول كثيرة كلها بالغين عن ثعلب وابن سيده والفراء وأبي حنيفة. وفي حديث سليمان بن عبد الملك أنه حين دخل الطائف وجد رائحة الصعتر، فقال: بواديكم هذا ندغة. وكتب الحجاج إلى عامله بالطائف أن يرسل إليه بعسل أخضر في السقاء أبيض في الإناء من عسل الندغ والسحاء. وقال الفيروزابادي في القاموس: والندغ للسعتر بالغين.

٢ - قال الفارابي: القَلِيس بناء كان أبرهة بناه باليمن^(٢). والذي في كتب اللغة القَلِيس بالتشديد^(٣).

٣ - قال الفارابي: القَتَرْدُ الرجل الكثير الغنم^(٤). والصواب بالناء المثلثة كما صرح به أبو عمرو وابن الأعرابي وغيرهما^(٥) وفي تاج العروس أن ممن رواه بالناء كذلك أبو عبيد في الغريب المصنف والسيوطي في المزهرة.

٤ - قال الفارابي: وهي الكنيسة للنصارى^(٦).

قال الصاغاني: وهو سهو، وإنما هي لليهود والبيعة للنصارى. وفي التهذيب: وكنيسة اليهود جمعها كنائس وهي معربة^(٧).

(١) ١١٨/١

(٢) ٤٠٩/١

(٣) انظر الصحاح والتهذيب واللسان والجمهرة والقاموس وتاج العروس ولم ترد الكلمة في العين.

(٤) ٢٥/٣

(٥) القاموس المحيط

(٦) ٤٣١/١

(٧) ٦٤/١٠

٥ - قال الفارابي: وسالم من أسماء الرجال. وقال بعضهم: يقال للجلدة التي بين العين والأنف سالم^(١). ومثل هذا عن الجوهري.

قال الصاغاني: وهذا غلط. وقد تبع خاله الفارابي في أخذه اللغة من معنى الشعر. وقال ابن بري: «هذا وهم قبيح» والبيت الذي أخذ الفارابي هذا المعنى منه هو قول الشاعر:

يُدِيرُونِي عَنْ سَالِمٍ وَأُرِيغُهُ وَجِلْدَةَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ سَالِمٌ
وهذا البيت قد قاله ابن عمر في ابنه سالم. وواضح أن «سالم» في الشطر الثاني - كما هو في الشطر الأول - هو سالم بن ابن عمر وقد جعله لمحبيته بمنزلة جلدة بين عينه وأنفه^(٢). ومعنى أريغة أى أطلبه وأريده وأميل إليه سرا^(٣).

٦ - قال الفارابي:

الصيعرية سمة في عنق البعير^(٤)

قال الفيروزبادي: الصيعرية سمة في عنق الناقة لا البعير^(٥).

وقد حاول الفاسي أن يعتذر عن ذلك بأنه أراد بالبعير الأثني^(٦)، ولا معنى لذلك وقدماً عيب على المسيب بن علس قوله:

وقد أتتني الهمة عند احتضاره بناجٍ عليه الصيعرية مكدم
لأن الصيعرية صفة للنوق لا للفحول ولذلك حينما سمع طرفة بن العبد هذا البيت قال: استنوق الجمل .. وضحك منه^(٧).

وقد أوقع الفارابي في هذا الخطأ أبو عبيد فقد سبقه إلى هذه المقالة^(٨)

(١) ٣٦٠ / ١

(٢) انظر لسان العرب مادة: سلم

(٣) انظر لسان العرب والعين

(٤) ٤٥ / ٢

(٥) القاموس المحيط: صعر

(٦) إضاءة الراموس ١٠٩ / ٣ (٧) الموازنة للأمدى ص ٣٢، الموشح للمرزباني ص ٧٦

(٨) تهذيب اللغة

٢. ما أخذ على الفارابي دون حق

١ - قال الفارابي: «غَضِبِي مائة من الإبل وهي معرفة لا تدخلها الألف واللام»^(١)

قال الفيروزبادي: هو تصحيف والصواب غضيا بالمشناة تحت^(٢).

ولم أجد أحدا قد دافع عن رواية الفارابي، حتى صاحب «إضاءة الراموس» وصاحب «الوشاح». وقد قال الأول: «الأكثر على أنه تصحيف كما قال المصنف وصرح به في حواشي الصحاح.. وهو الذي اختاره ابن بري وغيره من أرباب الحواشي. وقال ابن مكتوم.. وجدت حاشية أنها تصحيف غضيا لأنها شبعت في كثرتها بمنبت الغضيا»^(٣).

وقد ذكرها الأزهرى في مادة «غضا» ونقل عن ابن الأعرابي وابن السكيت وأبي عمرو أن الغضيا مائة من الإبل (تهذيب اللغة)

والذي أراه صحة رواية الفارابي، فهي منقولة عن ابن الأعرابي^(٤) وذكرها ابن السكيت في ألفاظه فقال «ويقال أانا بغضبي معرفة لا تنون وهي مائة من الإبل، قال الشاعر:

ومستخلف من بعد غضبي صريمة فأخربه لطول فقر وأحربا^(٥)

كما ذكرها الأصمعي في كتاب «الإبل» ولفظه كلفظ ابن السكيت تماما^(٦).

٢ - قال الفارابي: الشبر العطية وأصله بالتسكين. قال العجاج:

«الحمد لله الذي أعطى الشبر»^(٧).

قال ابن بري: صواب إنشاده: فالحمد لله الذي أعطي الخبر، وكذلك رواه الرواة في شعره، وقوله إن الأصل فيه الشبر يسكون الباء وإنما حركه لضرورة وهم، لأن الشبر مصدر شبرته إذا أعطيته، والشبر اسم للعطية، وكذلك باء الشبر في شعر عدي: لم أخنه

(١) ٤/٢

(٢) مادة غضب

(٣) إضاءة الراموس للناسي ٣١٥/١

(٤) انظر الصحاح

(٥) تهذيب الألفاظ ص ٦٢ وأحربا من حرب الرجل إذا ذهب ماله أو قل.

(٦) كتاب الإبل للأصمعي ضمن مجموعة الكنز اللغوي ص ١١٦

(٧) ١٠٨/١

والذى أعطى الشبر. ولم يقل أحد من أهل اللغة أنه حرك الباء للضرورة (١).

والذى أراه صحة قول الفارابى. وقد روى ابن السكيت قول العجاج بروايتين، رواه مرة: الحمد لله الذى أعطى الشبر (٢) ومرة: فالحمد لله الذى أعطى الحبر (٣). أما دعوى تحريك الباء فقد سبقه إليها وأقره عليها كثير من ثقات اللغويين: قال ثعلب: الشبر العطية وحرکه العجاج وغيره والتسكين أكثر (٤)، وقال ابن السكيت: «ويقال شبرت فلانا.. ومصدره الشبر وحرکه العجاج فقال: الحمد لله الذى أعطى الشبر» (٥). وقال الأزهري: «.. وهو الشبر وقد حرك فى الشعر» (٦).

٣- قال الفارابى: «ويقال بهته إذا قال عليه ما لم يفعله. وقالوا فى قول أبى النجم لابنته حين هداها لزوجها:

سبى الحماة وابهتني عليها ثم اضربنى بالود مرفقيها

إن «على» مقحمة، معناه وابهتنيها، لأنه ليس من كلام العرب بهت عليه» (٧) قال الفيروزابادى: «قوله فابهتني عليها أى فابهتنيها لأنه لا يقال بهت عليه تصحيف والصواب فانهتني عليها بالنون لا غير» (٨). ومثل هذا فى المزهري (٩).

وقد تكفل صاحب «إضاءة الراموس» و«الوشاح» بالرد على الفيروزابادى فقال الأول: «إن كانت رواية «فابهتني» ثابتة فلا يلتفت لدعوى التصحيف لأنها فى مثله غير مسموعة. والحذف والإيصال باب واسع لمطلق النحاة وأهل اللسان فضلا عن العرب الذين هم

(١) التنبيه مادة شبر

(٢) إصلاح المنطق ص ٩٧

(٣) المرجع السابق ص ٢٥٣

(٤) مجالس ثعلب ٥٣٣/٢

(٥) إصلاح المنطق ص ٩٧

(٦) تهذيب اللغة.

(٧) ١٩٢/٢

(٨) القاموس المحيط - بهت

(٩) ٣٩٣/٢

أئمة هذا الشأن... وإن لم تثبت الرواية كما قال وصحت الرواية معه ثبت هذا التصحيح حيثئذ بالنقل لا لأنه لا يقال.. وليس عندى جزم فى الرواية حتى أفصل قوليهما وأنظر مالهما وما عليهما. وإنما ادعاء التحريف بمجرد أنه لا يتعدى بهت بعلى دعوى خالية عن الحجة» (١).

وقال الثانى: «قوله بالنون لا معنى له هنا لأن نهت لازم لا يتعدى ولا بحرف الجر يقال نهت بنهت... والنهيت الزئير. وقد أقر ابن برى كلام الجوهري ولم يتعقبه من جهة المعنى وقال: إنما عدى بعلى لأنه بمعنى افترى. والبهتان: الافتراء، كما قال تعالى: «ولا يأتين ببهتان يفتريه» ومثله مما عدى بحرف الجر حملا على معنى فعل يقاربه قوله تعالى: «فليحذر الذين يخالفون عن أمره» أى يخرجون» (٢).

والرواية بالباء كذلك فى الشعر والشعراء، والكامل للمبرد.

٤ - قال الفارابى: منَعَج اسم موضع (٣)

قال الصاغاني: والصواب فيه كسر العين (٤)

وقال الفيروز ابادى: ووهم الجوهري فى فتحه (٥)

ولا معنى لتخطئة الفارابى أو توهيمه فقد ضبطه الخليل بالفتح والكسر فقال «منَعَج موضع بالبادية ويقال منَعَج واد لبني كلاب...» (٦).

وذكر الفاسى أن جمعا من العلماء أثبتوه بالفتح وقالوا «إنما يعرف بفتحها» (٧).

٥ - قال الفارابى: البيدانة الأتان (٨).

وقد رد الصاغاني ذلك وقال: «أتان ببداة تسكن البداء، وهى غير ما قيل: البيدانة

(١) إضاءة الراموس ٧٧ / ٢

(٢) الوشاح ص ٣٦ والتنبيه لابن برى مادة بهت

(٣) ٢٨١ / ١ (٤) التكملة نمع

(٦) العين

(٨) ٣٨٥ / ٣

(٥) القاموس - نمع

(٧) إضاءة الراموس ٢٢٣ / ٢

الأتان. ففي هذا القول نظر» (١).

وتقييد البيدانة بساكنة البيداء سبق به الخليل فقال «وأتان بيدانة أى تسكن البيداء» (٢)، ونقله عنه الأزهري (٣).

ولكن الأصمعى لم يصرح بهذا القيد فقال «يقال للأثنى حمارة وأتانة وبيدانة» (٤). ومعنى هذا أن للعلماء رأيين فى معنى البيدانة. وقد صرح بذلك صاحب الوشاح فقال «وفى البيدانة قولان: أنها سميت بذلك لسكونها البيداء، وتكون النون زائدة وعلى هذا قول الجمهور، والثانى أنها العظيمة البدن وتكون النون فيها أصلية» (٥).

٦ - قال الفارابى: والكتاب المكتَّب (٦).

قال الفيروزبادى: الكتاب الكاتبون والمكتَّب موضع التعليم، وقوله الكتاب والمكتَّب واحد غلط (٧).

وعدم إطلاق الكتاب على المكتَّب سبق به المبرد فقد نقل عنه الأزهري أنه قال «المكتَّب موضع التعليم، والكتاب الصبيان. قال: ومن جعل الموضع الكتاب فقد أخطأ» (٨).

ومثل هذا نجده فى نفوذ السهم للصفدى (٩).

ولكن أكثر اللغويين على خلاف ذلك:

قال الخليل: المكتَّب المُعَلِّم والكتاب مجمع صبيانته (١٠).

وذكر فى التهذيب أن الكتاب اسم المكتَّب الذى يعلم فيه الصبيان (١١).

وقال الشهاب الخفاجى فى شرح الشفا: الكتاب للمكتَّب وارد فى كلامهم كما فى

(١) التكملة نيد

(٢) العين

(٣) تهذيب اللغة

(٤) أسماء الوحوش وصفاتها للأصمعى ص ٩

(٥) الوشاح ص ٥٠

(٦) ٣٣٤ / ١

(٧) القاموس - كتب

(٨) التهذيب

(٩) مادة كتب

(١٠) العين

(١١) تهذيب اللغة - كتب

أساس الزمخشري وغيره ولا عبرة بما قيل إنه مولد^(١).

وقال صاحب الوشاح: «العبارة في غاية الصواب.. وفي مسند الإمام أحمد عن ابن مسعود قال: قرأت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة وإن زيد بن ثابت له ذؤابة في الكتاب^(٢).

٧ - قال الفارابي: قال الأصمعي: سألت ابن أبي طرفة عن المسد في قول الهذلي:

أَلْفَيْتَ أَغْلَبَ مِنْ أَسَدِ الْمَسَدِ حَدِيدَ النَّابِ أَخَذَتْهُ عَقْرٌ فَتَطْرِيحُ.

فقال هو بستان ابن معمر^(٣).

قال الفيروزابادي: المسد بستان ابن عامر لا معمر ووهم الجوهرى^(٤) ولا معنى لذلك. فالعبارة منسوبة للأصمعي فالعهدة عليه. وقد أثبتها ابن قتيبة بعد أن قال «ويقولون بستان ابن عامر وإنما هو بستان ابن معمر»^(٥) ثم نقل كلام الأصمعي السابق. ولم يخالف الأصمعي أحد، بل صرح البكري وصاحب المراسد وغير واحد بأن قولهم بستان ابن عامر غلط صوابه بستان ابن معمر^(٦) وعقب الفاسي على ذلك بقوله: «قلت عليه اقتصر أكثر المتكلمين على الأماكن ولا أدري ما وجه إنكار المصنف، ولعله التقليد»^(٧) وقال صاحب المؤلف: بستان ابن معمر بنخلة على ليلة من مكة. والعامّة يقولون بستان ابن عامر^(٨).

٨ - قال الفارابي: المزج الشهدة^(٩).

قال الفيروزابادي: المزج العسل وغلط من فتحه أو هي لُغِيَّةٌ^(١٠) وقد تكفل الفاسي بنقض ذلك فقال: «لا غلط في الفتح فهو الذي جزم به غيره، وصرح به الفيومي وقال: سمي العسل مزجا لأنه يخلط بالشراب. وبالفتح روى بيت أبي ذؤيب:

وجاءوا بمزج لم ير الناس مثله هو الضَّحْكُ إلا أنه عمل النحل

(٢) الوشاح ص ٣٤

(١) إضاءة الراموس ٣/٢

(٤) القاموس - سد

(٣) ٤٩/٣

(٦) إضاءة الراموس ٢/٣٩٢، ٣/١٢٠

(٥) أدب الكاتب ص ٤٥٦، ٤٥٧

(٨) الوشاح ص ٥٢

(٧) إضاءة الراموس ٣/١٢٠

(١٠) القاموس - مزج

(٩) ١٠٠/١

وهو الذى قاله أبو حنيفة وغيره، فلا معنى لقوله: أو هى لُغِيَّة. بل هى لغة مكبرة صحيحة ثابتة نقلها الأثبات (١).

ومن الغريب أن الخليل اقتصر فى العين على الفتح فقال: «المَرْج: الشهد»

٩ - قال الفارابى: الثُّعلْبَانُ ذكر الثعلب وقال:

أَرْبُ يَبُولُ الثُّعلْبَانِ برأسه لقد ذل من بالث عليه الثعلب (٢).

قال الصاغاني: «والصواب الثُّعلْبَانُ ثنية ثعلب...» (٣)

وقال الفيروزبادى: «واستشهد الجوهري بقوله: أرب يبول الثعلبان برأسه غلط صريح... والصواب فى البيت فتح التاء لأنه مثنى (٤)»

والرواية بضم التاء منقولة عن الكسائى (٥) وكفى به حجة، ولهذا قال الزبيدى: وهذا منه (من الفيروزبادى) تحامل بالغ... فالكسائى ممن يعتمد عليه فيما قاله (٦) وكذلك رواه ابن قتيبة فى «أدب الكاتب» فقالت تحت عنوان «باب ذكور ما شهر منه الإناث»: «والأفعوان ذكر الأفاعى والمُعْرَبَانِ ذكر العقارب والثُّعلْبَانِ ذكر الثعلب قال الشاعر:

أرب يبول الثعلبان برأسه لقد ذل من بالث عليه الثعلب (٧)

وأعاد ابن قتيبة هذه الرواية فى مكان آخر تحت عنوان «باب ما يكون للذكور والإناث ولا علم فيه للتأنيث إذا أريد به المؤنث فقال: «ثعلب يكون للذكر والأنثى حتى تقول ثعلبان فيكون للذكر خاصة، قال الشاعر:

أرب يبول الثعلبان برأسه (٨) ... البيت...

كذلك حكى الزمخشري عن الجاحظ أن الرواية فى البيت إنما هى بالضم على أنه ذكر الثعلب (٩)، وقال الديرى فى حياة الحيوان: الثعلب معروف... والذكر ثعلبان وأشد الكسائى عليه:

(١) إضاءة الراموس ٢/ ٢١٩

(٢) ٨١/ ٢

(٣) التكملة - ثعلب

(٤) القاموس المحيط - ثعلب

(٥) الصحاح - ثعلب

(٦) تاج العروس - ثعلب

(٧) أدب الكاتب ص ١٠٧ - ١٠٨

(٨) أدب الكاتب ص ٣١٦

(٩) إضاءة الراموس ١ - ٢

أرب يبول الثعلبان برأسه^(١) ... البيت ...

والبيت مرتبط بحادثة روتها كتب الحديث وملخصها أن غاوى بن عبد العزى كان خادماً لصنم لبنى سليم فبينما هو عنده إذ أقبل ثعلبان يعدوان حتى تسماه ثم بالا عليه فقال حينئذ البيت المذكور^(٢). هذه رواية الهروى وهى التى استند إليها الفيرزوابادى فى تخطيطه للجوهري. ولكن المحققين من علماء الحديث على خلاف ذلك «قال الحافظ ابن ناصر أخطأ الهروى فى تفسيره وصحف فى روايته وإنما الحديث فجاء ثعلبان بالضم وهو ذكر الثعلاب اسم له، مفرد لا مثني^(٣)، وقد تعرض ابن برى للبيت وذكر الخلاف فى نسبه دون أن ينكر على الجوهري ضم الثاء واللام^(٤).

١٠ - قال الفارابى: شوش عليه الأمر فتشوش^(٥).

قال الفيرزوابادى: التشويش والمشوش والتشوش كلها لحن ووهم الجوهري والصواب، التهويش والمهوش والتشوش^(٦).

ولا معنى لذلك بعد أن أثبتنا الخليل فقال «الشوشة كلام فى اختلاط وكذلك التشويش»^(٧) وقد شاع هذا التعبير ووقع فى كلام الزمخشري وأهل المعاني كقولهم: لف وثشر مشوش^(٨)، كما ورد فى شعر الطغرائي^(٩)، وأورده العلامة الزوزنى فى مصادره^(١٠).

١١ - قال الفارابى: الخيال شئ ينصب للطير والبهائم فتظن أنه إنسان.. والخيال أرض لبنى تغلب وقال:

لحن طلل تضمنه أنال فسرحة فالمرانة فالخيال^(١١).

قال الفيرزوابادى: اسم الموضع بالشين والجيم وغلط الجوهري فى البيت والخيال تصحيف وإنما هو الخيال لحيال الرمل^(١٢).

(١) - الشواح ص ٣٩، ٣٠ (٢) - القاموس المحيط - ثعلب

(٣) - الشواح ص ٣٠، وإضاءة الراموس ١٩٩/٤

(٤) - التنبيه - ثعلب (٥) ٤٣٢/٣

(٦) - القاموس المحيط - شوش (٧) - العين - باب اللقيف

(٨) - شرح درة الغواصين للفتاح ص ٤٢

(٩) - المرجع السابق (١٠) - إضاءة الراموس ٢٥٧/٣

(١١) ٣٦٩، ٣٦٨/٣ (١٢) - القاموس - سرح

والحق مع الفارابي، فقد قال ياقوت:

سرحة بلفظ واحد السرح.. مخلاف باليمن وهو أحد مراسي البحر هناك وهو موضع بعينه ذكره لييد:

لمن طلل تضمنه أثال فسرحة فالمرانة فالخيال^(١)
وقال في موضع آخر:

الخيال (بلفظ الخيال: الشخص والطيف) أرض لبني تغلب قال الشاعر:

لمن طلل تضمنه أثال فسرحة فالمرانة فالخيال^(٢)
ومثل هذا نجد في مراصد الاطلاع.

وقد ضبط الشراح بيت لييد بالوجهين^(٣).

وتعرض ابن بري لبيت لييد دون أن يشكك في صحة روايته بل قال: «فسرحة فالمرانة فالخيال.. هذه أسماء مواضع معروفة»^(٤).

٣. شرحه المعيب للكلمات

أما آخر نوع من المأخذ فهو ما يتعلق بشرحه لبعض الكلمات شرحاً معيباً ومن ذلك:

١ - غموض عبارته وتعريفه اللفظ بلفظ غامض مثل:

أ - الخَلْع ما يجعل في القُرْف، وهو إناء من جلود^(٥).

وعبارة الصحاح أوضح وهي: الخَلْع لحم يطبخ بالتوابل ثم يجعل في القرف^(٦).

ب - وقوله: الصدع الوعل بين الوعلين^(٧).

وعبارة الصحاح: «وهو الوسط منها ليس بالعظيم ولا الصغير ولكنه وعل بين

وعلين»^(٨).

ج - وقوله: النَّوْر: النَّيْلَج وأصله غير مهموز^(٩).

(١) معجم البلدان - سرحة	(٢) معجم البلدان - الخيال
(٣) إضاءة الراموس ٢٥٢/٢	(٤) التنبيه مادة - سرح
(٥) ١١٦/١	(٦) خلع
(٧) ٢١٩/١	(٨) صدع
(٩) ١٨٤/٤	

وعبارة الصحاح: النُّور: النيلج وهو دخان الشحم يعالج به الوشم حتى يخضر.
ولك أن تقلب الواو المضمومة همزة (١).

د- وقوله: الكباب: الطَّاهِج (٢).

هـ- وقوله: الهدان: الهلباجة (٣).

وعبارة الصحاح: الهدان الأحمق (٤).

٢- عدم الدقة في التعبير كقوله:

أ- الأكلف: لون بين السواد والحمرة (٥).

والحقيقة أن الكلفة هي ذلك اللون. أما الأكلف فهو ما كان لونه بين السواد والحمرة.

ب- وقوله: المَجْنَب الخير الكثير، يقال إن عنده لخيرا مجنبا وشرا مجنبا أي كثيرا (٦)
فلا معنى لقصره الموصوف على الخير.

وعبارة الصحاح عامة وهي أدق، وذلك قوله: «المجنَّب الشيء الكثير (٧)» إلخ.

ج- وقوله: القَيْنَةُ آتية للشراب (٨)، والصواب إناء.

٣- تعريفه الدوري كقوله:

أ- حَسَب الرجل صار حسيبا (٩).

ب- خَطُب صار خطيبا (١٠).

ج- الوارش في الطعام مثل الواغل في الشراب (١١).

الواغل في الشراب مثل الوارش في الطعام (١٢).

وعبارة الجوهرى أوضح هي: «الوارش الداخل على القوم وهم يأكلون ولم يدع مثل

(١) نور ٦٢/٣ (٢)

(٣) ٤٧٠/١ (٤) هذن

(٥) ٢٧٠/١ (٦) ٢٨٠/١

(٧) جنب ٥٧/٣ (٨)

(٩) ٢٧١/٢ (١٠) ٢٧١/٢

(١١) ٢٣٠/٣ (١٢) ٢٣٠/٣

الواغل في الشراب (١)

د - السحق السهك (٢)

السهك السحق (٣).

وغير ذلك.



ولكن هذه المآخذ لا تغض من قيمة الكتاب ولا تنقص من قدره فهي هنات هينات
ومآخذ يسيرة إلى جانب ما فيه من محاسن وفوائد كثيرة، وليست العبرة في تقويم العمل
العلمي وتقديره بخلوه من النقص، ولكن بغلبة حسناته على سيئاته، وبما فيه من جدة
ودفع لحركة العلم إلى الأمام.
وهذا ما توافر لديوان الأدب وخلص له.

(١) الصحاح - ورش

(٢) ٢١٨/٢

(٣) ٢١٨/٢

الفصل الخامس

المتأثرون بديوان الأدب

خطا الفارابي بمعاجم الأبنية خطوات واسعة الى الامام بتأليفه ديوان الأدب الذي جمع فيه بين الأسماء والأفعال لأول مرة في نظام محكم دقيق لم يسبق إليه. وكان لهذا الكتاب صدهاء فيما جاء بعده من كتب اللغة. وأخذ هذا الصدى اتجاهات ثلاثة هي:

١- اختصاره أو تأليف الشروح عليه.

٢- الاستفادة به في جمع المادة اللغوية.

٣- التأثر بمنهجه.

أما النوع الأول فلم يصلنا - مع الأسف - شيء منه، وإنما حفظت لنا كتب التراجم اسمى عالين قاما بهما، أحدهما: الحسن بن المظفر النيسابوري الضرير اللغوي الذي ألف «تهذيب ديوان الأدب» وقد قال عنه ياقوت: أديب نبيل شاعر مصنف.. مؤدب أهل خوارزم في عصره ومخرجهم وشاعرهم ومقدمهم والمشار إليه منهم». ومات في ١٤ من رمضان سنة ٤٤٢ هـ^(١) والآخر: محمد بن جعفر بن محمد الغوري الذي قال عنه ياقوت: «أحد أئمة اللغة المشهورين والأعلام في هذا اللسان المذكورين، صنف كتاب ديوان الأدب في عشرة أجلد ضخمة، أخذ كتاب أبي إبراهيم إسحق الفارابي المسمى بهذا الاسم وزاد في أبوابه وأبرزه في أبيه أثوابه، فصار أولى به منه، لأنه هذبه وانتقاه، وزاد فيه مازيته وحلاه»^(٢). ولا نعرف سنة وفاته.

وأما النوع الثاني فكثير، ويمكننا أن نقول إنه شمل معظم ما جاء بعده من مؤلفات لغوية، وإن كنا نذكر من بينها على وجه الخصوص «فقه اللغة للثعالبي» و«العياب»، و«التكملة» للصاغاني و«المزهر» و«القول المجمل في الرد على المهمل» للسيوطي و«إكمال الإعلام بتثليث الكلام» لابن مالك و«إضاءة الراموس» لابن الطيب الفاسي، و«المصباح المنير» للفيومي، لأننا وجدنا أصحابها يصرحون بنقلهم منه.

(١) معجم الأدياء ٩/ ١٩١، ١٩٢.

(٢) المرجع السابق ١٨/ ١٠٤، ١٠٥.

ولكن التأثر واضح فى معجم منها هو «الصحاح» للجوهري، وهو تأثر لم يقف عند حد المادة اللغوية، بل تعداه إلى النظام كذلك. وهو ماسنيته بعد قليل.

وأما النوع الثالث فكثير كذلك ومن أصحابه من اقتفى أثر المنهج بحذافيه، ومنهم من عدل فيه تعديلا قليلا أو كثيرا. كما أن من أصحابه من جعل معجمه جامعا لأبنية الأسماء والأفعال - كما فعل الفارابي - مثل القاضي نشوان بن سعيد فى كتابه «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»، والكاشغرى فى كتابه «ديوان لغات الترك». ومنهم من قصره على أبنية الأفعال ومصادرهما مثل الزوزنى فى كتابه «المصادر»، وبو جعفرى فى كتابه «تاج المصادر»، وهذا القسم الأخير قد استحدث بعد الفارابي، إذ لم تكن كتب الأفعال قبل الفارابي تعرض للأفعال جملة، وإنما كانت تتناول صيغتين اثنتين من صيغها وهما «فعل» و«أفعل» فقط.

وهذا النوع الثالث - إلى جانب بعض الأعمال الأخرى سيكون موضوع الباب الرابع فى هذا الكتاب.

أما الآن فستحدث عن العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

يعد الجوهري تابعا لطريقة الفارابي، ولكنه أدخل تعديلا جوهريا عليها إذ ا طرح الخطوات الكثيرة التى سارت عليها معاجم الأبنية، واختار من منهج الفارابي المعقد فكرة الباب والفصل وخطها وأدار عليها معجمه. ولذا فإن مزيتة - على حد تعبير المستشرق الألمانى كرنكو - «تنحصر فى أنه رتب المادة اللغوية برمتها فى ترتيب هجائى واحد».

والاسم الكامل لمعجم الجوهري هو «تاج اللغة وصحاح العربية» ولكنه اشتهر باسم «الصحاح». وتضبط إما بكسر الصاد جمع صحيح وإما بفتح الصاد مفرد بمعنى صحيح مثل براء وبرى. وأفضل طبعة للصحاح تلك التى حققها الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار.

وقد سار كتاب الصحاح فى الآفاق وبلغ فى الشهرة مبلغا عظيما، ويقول القفطى: إنه لما دخلت نسخة منه مصر نظرها العلماء فاستجدوا قرب مأخذها. ويقول إن أهل مصر

الفصل الخامس

المتأثرون بديوان الأدب

خطا الفارابي بمعاجم الأبنية خطوات واسعة الى الامام بتأليفه ديوان الأدب الذي جمع فيه بين الأسماء والأفعال لأول مرة في نظام محكم دقيق لم يسبق إليه. وكان لهذا الكتاب صدهاء فيما جاء بعده من كتب اللغة. وأخذ هذا الصدى اتجاهات ثلاثة هي:

١- اختصاره أو تأليف الشروح عليه.

٢- الاستفادة به في جمع المادة اللغوية.

٣- التأثر بمنهجه.

أما النوع الأول فلم يصلنا - مع الأسف - شيء منه، وإنما حفظت لنا كتب التراجم اسمي عالين قاما بهما، أحدهما: الحسن بن المظفر النيسابوري الضرير اللغوي الذي ألف «تهذيب ديوان الأدب» وقد قال عنه ياقوت: أديب نبيل شاعر مصنف.. مؤدب أهل خوارزم في عصره ومخرجهم وشاعرهم ومقدمهم والمشار إليه منهم». ومات في ١٤ من رمضان سنة ٤٤٢ هـ^(١) والآخر: محمد بن جعفر بن محمد الغوري الذي قال عنه ياقوت: «أحد أئمة اللغة المشهورين والأعلام في هذا اللسان المذكورين، صنف كتاب ديوان الأدب في عشرة أجلد ضخمة، أخذ كتاب أبي إبراهيم إسحق الفارابي المسمى بهذا الاسم وزاد في أبوابه وأبرزه في أبهى أثوابه، فصار أولى به منه، لأنه هذبه وانتقاه، وزاد فيه مازيته وحلاه»^(٢). ولا نعرف سنة وفاته.

وأما النوع الثاني فكثير، ويمكننا أن نقول إنه شمل معظم ما جاء بعده من مؤلفات لغوية، وإن كنا نذكر من بينها على وجه الخصوص «فقه اللغة للشعالبي» و«العياب»، و«التكملة» للصاغاني و«المزهر» و«القول المجمل في الرد على المهمل» للسيوطي و«إكمال الإعلام بتثليث الكلام» لابن مالك و«إضاءة الراموس» لابن الطيب النفاسي، و«المصباح المنير» للفيومي، لأننا وجدنا أصحابها يصرحون بنقلهم منه.

(١) معجم الأدباء ٩/ ١٩١، ١٩٢.

(٢) المرجع السابق ١٨/ ١٠٤، ١٠٥.

ولكن التأثير واضح فى معجم منها هو «الصحاح» للجوهري، وهو تأثر لم يقف عند حد المادة اللغوية، بل تعداه إلى النظام كذلك. وهو ماسنيته بعد قليل.

وأما النوع الثالث فكثير كذلك ومن أصحابه من اقتفى أثر المنهج بحذافيره، ومنهم من عدل فيه تعديلا قليلا أو كثيرا. كما أن من أصحابه من جعل معجمه جامعا لأبنية الأسماء والأفعال - كما فعل الفارابي - مثل القاضي نشوان بن سعيد فى كتابه «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»، والكاشغرى فى كتابه «ديوان لغات الترك». ومنهم من قصره على أبنية الأفعال ومصادرها مثل الزوزنى فى كتابه «المصادر»، وبو جعفر ك فى كتابه «تاج المصادر»، وهذا القسم الأخير قد استحدث بعد الفارابي، إذ لم تكن كتب الأفعال قبل الفارابي تعرض للأفعال جملة، وإنما كانت تتناول صيغتين اثنتين من صيغها وهما «فعل» و«أفعل» فقط.

وهذا النوع الثالث - إلى جانب بعض الأعمال الأخرى سيكون موضوع الباب الرابع فى هذا الكتاب.

أما الآن فستحدث عن العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

يعد الجوهري تابعا لطريقة الفارابي، ولكنه أدخل تعديلا جوهريا عليها إذ ا طرح الخطوات الكثيرة التى سارت عليها معاجم الأبنية، واختار من منهج الفارابي المعقد فكرة الباب والفصل وحدها وأدار عليها معجمه. ولذا فإن مزيتة - على حد تعبير المستشرق الألمانى كرنكو - «تنحصر فى أنه رتب المادة اللغوية برمتها فى ترتيب هجائى واحد».

والاسم الكامل لمعجم الجوهري هو «تاج اللغة وصحاح العربية» ولكنه اشتهر باسم «الصحاح». وتضبط إما بكسر الصاد جمع صحيح وإما بفتح الصاد مفرد بمعنى صحيح مثل براء وبرىء. وأفضل طبعة للصحاح تلك التى حققها الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار.

وقد سار كتاب الصحاح فى الآفاق وبلغ فى الشهرة مبلغا عظيما، ويقول القفطى: إنه لما دخلت نسخة منه مصر نظرها العلماء فاستجدوا قرب مأخذها. ويقول إن أهل مصر

يروون كتاب الصحاح عن ابن القطاع الصقلی متصل الطريق إلى الجوهري، ولا يرويه أحد من أهل خراسان^(١).

وفي رأيي أن كتاب «الصحاح» نال من الشهرة أكثر مما يستحق، وأن الجهد الحقيقي يعود إلى الفارابي لا إلى الجوهري، وأن أصابع الاتهام تشير إلى الجوهري بالأخذ والاعتراف من «ديوان الأدب» بدون أن يشير إلى ذلك أو يلمح حتى إليه.

ولما كانت هذه التهمة خطيرة وتمس مكانة الجوهري العلمية فسنعطيها شيئاً من البسط حتى يتضح فيها وجه الحق.

كان كرنكو^(٢) أول من تنبه إلى العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب، وأشار إلى وجود التشابه بل التماثل بينهما، ولكنه تحدث عن ذلك في إيجاز شديد وسطحية ظاهرة، إذ قال إنه عقد مقارنة بين المعجمين «وكم كانت دهشتي أن اكتشفت أن الجوهري لم يكتف بأن عب من ديوان الأدب، بل وجدت - قدر ما استطعت الاستقراء والمقابلة - أن الصحاح لا يحتوي على أي شيء لا يوجد في ديوان الأدب».

ولم يحاول أحد من الباحثين منذ نشر المقال (عام ١٩٢٤) حتى الآن أن يتوفر على درس القضية ويناقشها مناقشة واعية فكل ماوجه إليها ما قاله الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار: «ولقد أسرف كرنكو في دعواه ولا سند له. فديوان الأدب للفارابي وصحاح الجوهري موجودان.. والفارق بين المعجمين كبير. وبعد كل هذا نجد عمل الجوهري أصح وأكمل وأعظم من عمل خاله الفارابي».

وما قاله: «والتقاء الفارابي والجوهري في نقطة أو نقاط ليس دليلاً على أن الثاني سطا على الأول»^(٣). وحاول الدكتور عبدالسميع محمد أحمد في أسطر قليلة أن ينفي عن الجوهري دعوى السرقة من خاله الفارابي، وكان أهم ما اعتمد عليه عدم تحدث أحد من العلماء عن دعوى النقل هذه^(٤).

(١) مقدمة العطار لتهديب الصحاح للزنجاني، ص ٤٢

(٢) في مقال له بعنوان The Beginning of Arabic lexicography

(٣) مقدمة الصحاح، ص ٨١-٨٢

(٤) المعاجم العربية، ص ٨٦، ٨٧

أما نحن فيتلخص رأينا فيما يأتي:

١- هناك اتفاق بين المؤرخين على أن هناك صلة نسب بين الجوهري والفارابي. فمعظم المؤرخين على أن الفارابي خال الجوهري، وروى بعضهم رواية أخرى ضعيفة تقول إن الجوهري هو خال الفارابي^(١).

٢- كما أن من المتفق عليه تاريخياً وجود صلة علمية بين الفارابي والجوهري، فقد ذكر المؤرخون أن الجوهري تتلمذ على خاله الفارابي، بل منهم من ذهب إلى تعميق هذه الصلة وقال إنها هي السبب في تسمية الجوهري بالفارابي، وأنه سمي بذلك نسبة إلى خاله وأصله هو من فارس^(٢).

٣- من الروايات التاريخية الموثقة أن الجوهري قرأ ديوان الأدب على خاله، وأنه كان يحتفظ بنسخة منه عنده كتبها بخطه. بل أكثر من هذا يقول ياقوت: إنه بعد أن قرأه على مؤلفه بفاراب أعاد قراءته على أبي السري محمد بن إبراهيم الأصبهاني بأصبهان، ثم عرضه على أستاذه أبي سعيد السيرافي ببغداد فقبله ولم ينكره فصار عنده من صحاح اللغة^(٣).

فكل هذه العوامل تجعلنا نقول إن الجوهري قد استفاد ولاشك من ثقافة خاله وعلمه، وإنه تأثر بشخصيته اللغوية، واستعان بكتاب «ديوان الأدب» في تأليف معجمه الصحاح.

ولكن إلى أي حد بلغ هذا التأثير؟

وإلى أي مدى استفاد الجوهري من ديوان الأدب؟

هذا ما سنحاول أن نجيب عنه الآن:

١- أول شيء ثابت لا يقبل النقاش أن الجوهري أخذ عن ديوان الأدب نظام الباب والفصل. وهذه قضية لا يستطيع أحد أن يجادل فيها أو ينكرها. فأما ديوان الأدب وأمانا الصحاح، ولا شك أن ديوان الأدب أسبق في التأليف من الصحاح، ولاشك أن الفارابي هو السابق بهذا النظام.

(١) إنباه الرواة ٥٢/١، ومعجم الأدباء ٦١/٦ وما بعدها، ونزهة الألباء، وبغية الوعاة وغيرها.

(٢) معجم الأدباء ٦٢/٦، وبغية الوعاة، وإضاءة الراموس ٤٥/١.

(٣) معجم الأدباء ٦٣/٦.

وهذه نقطة التقاء هامة لأنها النقطة الجوهرية التي حققت للصحاح الشهرة وأثرت من المعاجم منزلا حسنا. ومعظم صفات المدح التي وصف بها الصحاح ترجع الى النظام، مثل وصفه بأنه قريب التناول - حسن الترتيب - سهل المطلب لما يراد منه.

ولا أظن أن الأستاذ العطار^(١) على حق حين يصر على نسبة الفضل في هذا النظام للجوهري مع اعترافه بأن الفارابي هو السابق. ولا أفهم كيف يمكن التوفيق بين قوله: «ولعل من الحق والإنصاف أن نذكر أن بين الفارابي والجوهري نقطة التقاء وهي تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول»، وقوله: «والذي نراه أن منهج الجوهري في ترتيب صحاحه باعتبار أواخر الكلمات غير مقصود منه تيسير الأمر على الشعراء والكتاب. أما المنهج الذي اتبعه فهو من ابتكاره (!!) وهداه إليه علمه الواسع بالصرف واشتغاله به» (!!)

٢- أما المادة اللغوية، فلتحقيق صلة الصحاح فيها بديوان الأدب لجأت إلى ثلاثة طرق:

أولها: أني رتب بعض مواد ديوان الأدب على ترتيب الصحاح ثم قارنت بين النوعين من المادة.

ثانيها: أني قابلت مادة ديوان الأدب على الصحاح لأرى مدى اتفاقهما في معالجة الألفاظ، وطريقة تناولها، وبيان معانيها، وأقف على ما زاده أو نقصه كل منهما عن الآخر. وثالثها: أني عقدت موازنة بين الكتائين شملت أعلام العلماء وأسماء المراجع، والأبحاث النحوية، والشواهد، والمآخذ اللغوية.

وأظننا - بعد هذه الموازنات - نستطيع أن نصدر حكما ونحن مطمئنون:

١- أن ديوان الأدب

٢- أن ديوان الأدب

٣- أن ديوان الأدب

٤- أن ديوان الأدب

٥- أن ديوان الأدب

٦- أن ديوان الأدب

٧- أن ديوان الأدب

٨- أن ديوان الأدب

٩- أن ديوان الأدب

١٠- أن ديوان الأدب

(١) مقدمة الصحاح، ص ١٢٢، ١٢٥.

أولا . تحليل بعض المواد اللغوية

مادة حيب:

ديسان الأدب	الصحاح
الحبة واحدة الحب من كل الحبوب	١- الحبة واحدة حب الحنطة، ونحوها من الحبوب
وحبة القلب ثمرته	٢- وحبة القلب سويداؤه ويقال ثمرته وهو ذاك.
وهي الحبة الخضراء والحبة السوداء	٣- والحبة السوداء والحبة الخضراء
	٤ - والحبة من الشيء القطعة منه
	٥ - ويقال للبرد حب الغمام وحب المزن وحب قر.
	٦ - ابن السكيت: وهذا جابر بن حبة اسم للخبز وهو معرفة.
والحبة بزور الصحراء	٧- والحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت. وفي الحديث: «فينتون كما تنبت الحبة في حميل السيل» والجمع حيب.
	٨- والحبة بالضم: الحب. يقال نعم وحبة كرامة.
والحب: الخاية، والجمع حباب	٩- والحب: الخاية فارس معرب. والجمع حباب وحبية
فلان حبي أي حبيبي، كما تقول خدن وخدين. والحب أيضا لغة في الحب (انظر ٣٣).	١٠- والحب المحبة وكذلك الحب بالكسر. والحب أيضا الحبيب مثل خدن وخدين
ذكر في باب فعل يفعل:	١١- يقال أحبه فهو محب وحبه يحبه
يقال حبيته بمعنى أحبته. وهذا شاذ لأنه	بالكسر فهو محبوب، قال الشاعر:

الصحاح

ديوان الأدب

لا يأتي بفعل - بالكسر في المضاعف
وهو واقع إلا أن يشركه بفعل.

أحب أبا مروان من أجل تمره
وأعلم أن الرفق بالمرء أرفق
ووالله لو لا تمره ما حييته

ولا كان أدنى من عبيد ومشرق
وهذا شاذ لأنه لا يأتي في المضاعف بفعل
بالكسر إلا ويشركه بفعل بالضم إذا كان
متعديا ما خلا هذا الحرف.

١٢ - ويقال: ما كنت حبيبا، ولقد خيبت
بالكسر أي صرت حبيبا.

١٣ - الأصمعي: قولهم حب بفلان معناه
ما أحبه إلى. وقال الفراء: معناه حب
بضم الباء ثم أسكنت وأدغمت في
الثانية.

وقال ابن السكيت في قول ساعدة:
هجرت غضوب وجب من يتجنب
وعدت عواد دون وليك تشعب
أراد حب فادغم، ونقل الضمة إلى الجاء
لأنه مدح. ومنه قولهم: حبذا زيد. فحب
فعل ماض لا يتصرف وأصله حب على
ما قال الفراء، وذا فاعله. وهو اسم مبهم
من أسماء الإشارة، جعلنا شيئا واحدا
فصار بمنزلة اسم يرفع ما بعده. وموضعه
رفع بالابتداء، وزيد خبره فلا يجوز أن
يكون بدلا من ذا لأنك تقول: حبذا المرأة.
ولو كان بدلا لقلت: حبذه المرأة

قال الشاعر جرير:

وحبذا نفحات من يمانية

تأتيك من قبل الريان أحيانا

١٤ - وتحبب إليه تودد

١٥ - وتحبب الحمار إذا امتلأ من الماء

١٦ - وامرأة محبة لزوجها، ومحبة

لزوجها أيضا عن الفراء.

١٧ - الاستحباب كالاستحسان.

١٨ - وتحبوا أى أحب كل واحد منهم

صاحبه.

١٩ - الحجاب بالكسر المحابة والمودة

٢٠ - الحجاب بالضم الحب قال الشاعر:

فو الله ما أدري وإنى لصادق

أداء عراني من حبائك أم سحر

٢١ - الحجاب أيضا الحية. وإنما قيل الحجاب

اسم شيطان لأن الحية يقال لها شيطان.

ومنه سمي الرجل.

٢٢ - وحجاب الماء بالفتح معظمه

قال طرفة:

يشق حجاب الماء حيزومها بها

كما قسم التراب المفاليل باليسد

ويقول أيضا حجاب الماء: نفاخاته التى

تعلوه وهى العاليل.

تحبب إليه أى تودد.

وتحبب الحمار إذا امتلأ من الماء.

استحبه عليه أى أثره واستحبه أى أحبه.

تحبوا أى أحب كل واحد منهم

صاحبه.

والحجاب الحبيب.

الحجاب: الحية ومنه سمي الرجل

الحجاب. وإنما قيل الحجاب اسم شيطان

لأن الحية يقال لها شيطان.

حجاب الماء معظمه والحباب واحدة

حباب الماء.

الصحاح

٢٣ - وتقول أيضا: حبابك أن تفعل كذا
أى غايتك.

٢٤ - والإحباب البروك

٢٥ - والإحباب فى الإبل كالحران
فى الخيل، قال الشاعر:

ضربت بعير السوء إذ أجا

أبو زيد: يقال بعير محب. وقد أحب

إحبابا، وهو أن يصيبه مرض أو كسر فلا

يرح من مكانه حتى يبرأ أو يموت، وقال

ثعلب: يقال أيضا للبعير الحسير: محب

وأنشد:

جبت نساء العالمين بالسبب

فهن بعد كلهن كالمحب

٢٦ - وأحب الزرع وألب إذا دخل فيه

الأكل، وتنشأ فيه الحب وألب.

٢٧ - الحب بالتحريك تنضد الأسنان

قال: وإذا تضحك تبدى حيا

٢٨ - والحباحب اسم رجل بخيل كان

لا يوقد إلا نارا ضعيفة مخافة الضيفان

فضربوا بها المثل حتى قالوا نار الحباحب

لما تقدحه الخيل بحوافرها.

قال النابغة يذكر السيوف:

تقد السلوقي المضاعف نسجه

وتوقد بالصفاح نار الحباحب

وربما قالوا: نار أبى حباحب، وهو ذباب

ديوان الأدب

ويقال حبابك أن تفعل كذا أى غايتك.

والإحباب هو البروك.

ويقال للبعير محب إذا كان لا يرح

موضعه من كسر أو مرض.

حب الأسنان تنضدها.

نار الحباحب النار التى توربها الخيل

بحوافرها من الحجارة. ويقال الحباحب

اسم رجل كان بخيلا جدا.

الصحاح

ديوان الأدب

يطير بالليل كأنه نار، قال الكميت:

يرى الرءون بالشفرات منها

كنار أبي جاحب والظينا

وربما جعلوا الجاحب اسما لتلك النار

قال الكسعي:

ما بال سهمي يوقد الجاحبا

قد كنت أرجو أن يكون صائبا

٢٩- حبان بالفتح اسم رجل موضوع من

الحب.

٣٠- الجاحب بالفتح الصغار، الواحد

جباح، قال الهذلي:

دلجى إذا ما الليل جن

على المقرنة الجاحب

يعنى بالمقرنة الجبال التى يدنو بعضها من

بعض.

٣١- حبي على فعلى اسم امرأة، قال

هدبة بن خشرم:

فما وجدتُ وجدى بها أم واحد

ولا وجد حبي يابن أم كلاب

٣٢-

٣٣- انظر رقم ١٠

٣٤-

٣٥-

٣٦-

٣٧-

حبان م أسماء الرجال.

الجاحب الصغير الشأن الحقيق.

الحب الخشب الأربعة التى توضع

عليها الجرة ذات العروتين.

المحبة الحب.

هو الحبيب.

حبان من أسماء الرجال.

حييت الرجل إذا أطعمته الحب.

حب الله إليه الإيمان وهو تقيض

التكرية.

ومن هذه الموازنة نخرج بالتتابع الآتية:

١ - توجد في الصحاح زيادات ليست في ديوان الأدب مثل الفقرات ٥، ٦، ١٣، ٢٦، ٣١، ومثل الزيادات التي نجدناها داخل الفقرات على سبيل الشرح أو التفصيل أو الاستشهاد.

ونلاحظ أن بعض هذه الزيادات يحتاج إلى نقل عن مرجع آخر كالفقرة رقم ١٣ وهي موجودة في تهذيب اللغة، وبعضها موجود في العين، وكالفقرة رقم ٢٦ ولم أجدها في العين ولا الجوهري ولا تهذيب اللغة. كما أن بعضها من قبيل التطبيق أو الشرح أو التفصيل الذي لا يحتاج إلى مرجع.

٢ - كما توجد في ديوان الأدب زيادات ليست في الصحاح مثل الفقرة رقم ٣٢ وهي موجودة في التهذيب والعين، والفقرة رقم ٣٧ ولم أجدها في العين ولا التهذيب ولا الجوهري.

٣- ولكنا إلى جانب ذلك نلمح شباها كبيرا وأحيانا تماثلا بين بعض الفقرات مثل:
(أ) الفقرة رقم ٣، فالعبرة هي العبارة، والغموض في العرض هو الغموض. والعبارة - بعد هذا - لم ترد في العين ولا التهذيب ولا الجوهري.
(ب) ومثل رقم ٩، وتفسير الحب بالخافية لم يرد في العين ولا الجوهري ولا التهذيب. وعبرة الخليل: الحب الجرة الضخمة. وعبرة الجوهري الحب الذي يكون فيه الماء. وعبرة التهذيب هي عبارة الخليل.

(ج) ومثل الفقرة رقم ١٨، ولم ينص في العين ولا في الجوهري ولا في التهذيب على هذا المعنى لأنه مفهوم من الصيغة. ولكنا نجد عند الصحاح عبارة ديوان الأدب، ولو لم يكن قد أخذ العبارة منه لوجدنا اختلافا بين العبارتين. وقد كان في إمكان الجوهري أن يقول مثلاً: أي أحب بعضهم بعضها، أو أحب كل واحد منهم أخاه، أو أحب كل منهم الآخر.

ثانيا - مقابلة المادة اللغوية

بمقابلة مادة ديوان الأدب على الصحاح يتبين مايتى:

- 1- اتفاق المعجمين اتفاقا تاما فى معالجة كثير من الصيغ والألفاظ مما يدل على وجود صلة بينهما. ويظهر ذلك من النماذج الآتية:

العين	الجمهرة	ديوان الأدب	الصحاح
وأما حَسْبٌ مجزوم فيمعناه كما تقول حَسْبُكَ هذا أى كفاك	حسبى كذا وكذا أى يكفينى	ويقال حسبك درهم أى كفاك ويقال هذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة	وحسبك درهم أى كفاك وهو اسم. وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة.
السقب لغة فى الصقب والسقبة عمود الخباء قال: كسقب خباء خر فوق السقائب والثقب ولد الناقة. وأسقبت الناقة أى أكثرت وضعها	السقب بالسين والصاد حوار الناقة وبالسين أكثر والصقب بالصاد عمود من عمد البيت	السقب ولد الناقة الذكر والسقب لغة فى الصقب من نعت الشيء الطويل مع ترارة والسقب عمود البيت الأطول	السقب الذكر من ولد الناقبة.. والسقب الطويل من كل شيء مع ترارة.. والسقب والصقب عمود الخباء
الشجب والمشجب خشبات موثقة تنصب وتثبر عليها الثياب.	الشجاب والمشجب واحد ويقال الشجب أيضا ويسمون الثلاث الخشبات التى يعلق عليها الزاعنى سقاء ودلوه	المشجب الخشبة التى تلقى عليها الثياب	المشجب الخشبة التى تلقى عليها الثياب
الجلوبة مايجلب للبيع نحو الناب والفسحل والقلوص... وعبد جلب وعباد جلباء إذا كانوا جلبوا من	الجليب والجلسوب الأعجمى يجلب من بلده إلى بلد الإسلام وعبد جلب وجلوب.	الجلوبة مايجلب للبيع والجليب الذى يجلب من بلده إلى غيره. أجلبه أى أعانه انجابت السحابة أى انكشفت	الجلوبة مايجلب للبيع. والجليب الذى يجلب من بلد إلى غيره. أجلبه أى أعانه. انجابت السحابة انكشفت

ومن هذه الموازنة نخرج بالتائج الآتية:

١ - توجد في الصحاح زيادات ليست في ديوان الأدب مثل الفقرات ٥، ٦، ١٣، ٢٦، ٣١، ومثل الزيادات التي نجدتها داخل الفقرات على سبيل الشرح أو التفصيل أو الاستشهاد.

ونلاحظ أن بعض هذه الزيادات يحتاج إلى نقل عن مرجع آخر كالفقرة رقم ١٣ وهي موجودة في تهذيب اللغة، وبعضها موجود في العين، وكالفقرة رقم ٢٦ ولم أجدتها في العين ولا الجمهرة ولا تهذيب اللغة. كما أن بعضها من قبيل التطبيق أو الشرح أو التفصيل الذي لا يحتاج إلى مرجع.

٢ - كما توجد في ديوان الأدب زيادات ليست في الصحاح مثل الفقرة رقم ٣٢ وهي موجودة في التهذيب والعين، والفقرة رقم ٣٧ ولم أجدتها لا في العين ولا التهذيب ولا الجمهرة.

٣- ولكننا إلى جانب ذلك نلمح شبيها كبيرا وأحيانا تماثلا بين بعض الفقرات مثل:
(أ) الفقرة رقم ٣، فالعبارة هي العبارة، والغموض في العرض هو الغموض. والعبارة - بعد هذا - لم ترد في العين ولا التهذيب ولا الجمهرة.

(ب) ومثل رقم ٩، وتفسير الحب بالخابية لم يرد في العين ولا الجمهرة ولا التهذيب. وعبارة الخليل: الحب الجرة الضخمة. وعبارة الجمهرة الحب الذي يكون فيه الماء. وعبارة التهذيب هي عبارة الخليل.

(ج) ومثل الفقرة رقم ١٨، ولم ينص في العين ولا في الجمهرة ولا في التهذيب على هذا المعنى لأنه مفهوم من الصيغة. ولكننا نجده عند الصحاح بعبارة ديوان الأدب، ولو لم يكن قد أخذ العبارة منه لوجدنا اختلافا بين العبارتين. وقد كان في إمكان الجوهري أن يقول مثلاً: أي أحب بعضهم بعضها، أو أحب كل واحد منهم أخاه، أو أحب كل منهم الآخر.

ثانيا . مقابلة المادة اللغوية

بمقابلة مادة ديوان الأدب على الصحاح يتبين ما يأتي:

- ١- اتفاق المعجمين اتفاقا تاما في معالجة كثير من الصيغ والألفاظ مما يدل على وجود صلة بينهما. ويظهر ذلك من النماذج الآتية:

العين	الجمهرة	ديوان الأدب	الصحاح
وأما حسب مجزوم فيمناه كما تقول حسبك هذا أى كفاك	حسى كذا وكذا أى يكفىنى	ويقال حسبك درهم أى كفاك ويقال هذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة	وحسبك درهم أى كفاك وهو اسم. وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة.
السقب لغة فى الصقب والسقبة عمود الخباء قال: كسقب خباء خر فوق السقائب والثقب ولد الناقة. وأسقت الناقة أى أكثرته وضعها	السقب بالسين والصاد حيوار الناقة وبالسين أكثر والصقب بالصاد عمود من عمد البيت	السقب ولد الناقة الذكر والسقب لغة فى الصقب من نعت الشيء الطويل مع ترارة والسقب عمود البيت الأطول	السقب الذكر من ولد الناقة. والسقب الطويل من كل شيء مع ترارة. والسقب والصقب عمود الخباء
الشجب والمشجب خشبات موثقة تنصب وتنتشر عليها الثياب.	الشجاب والمشجب واحد ويقال الشجب أيضا ويسمون الثلاث الخشببات التى يعلق عليها الراعى سقاءه ودلوه	المشجب الخشبة التى تلقى عليها الثياب	المشجب الخشبة التى تلقى عليها الثياب
الجلوبة ما يجلب للبيع نحو التاب والفسحل والقلوص... وعبد جليب وعباد جلباء إذا كانوا جلبوا من	الجليب والمجلسوب الأعجمي يجلب من بلده إلى بلد الإسلام وعبد جليب ومجلوب.	الجلوبة ما يجلب للبيع والجليب الذى يجلب من بلده إلى غيره. أجلبه أى أعانه المجابت السحابة: أى انكشفت	الجلوبة ما يجلب للبيع. والجليب الذى يجلب من بلد إلى غيره. أجلبه أى أعانه. المجابت السحابة انكشفت

٢ - ولكننا من ناحية أخرى نجد اختلافا كبيرا بين المعجمين في معالجة ألفاظ أخرى وشرحها وبيان ضبطها كما يبين من النماذج الآتية:

الصباح	ديوان الأدب
١- الكثر بالكسر السنام	١- الكثر (بالفتح): السنام.
٢- وقول من قال: كل صانع عند العرب إسكاف فغير معروف.	٢- كل صانع إسكاف عند العرب.
٣- الهارد اللبن إذا خثر أعلاه وأسفله.	٣- الهادر اللبن إذا خثر أعلاه وأسفله رقيق.
٤ - ذئب أطلس وهو الذى فى لونه غبرة إلى السواد.	٤ - الأطلس من الذئب الذى تساقط شعره.
٥ - السمع ولد الذئب من الضبع.	٥ - السمع ولد الضبع من الذئب.
٦ - البردان بالتحريك موضع.	٦ - البردان اسم موضع.
٧- يوم سخنان (بضم السين) أى حار حار.	٧- يوم سخنان (بفتح السين) أى حار

٨ - وضع القارابي «تولج» في السالم الرباعي الملحق بواو بعد الفاء (تليج) ووضعها الجوهري في باب الجيم فصل الواو لأن التاء منقلبة عن واو.

٣ - كما نجد زيادات كثيرة في الصحاح ليست في ديوان الأدب. ولستنا في حاجة إلى ضرب الأمثلة على ذلك، فهو واضح من الموازنة السابقة بين مادة حبب في ديوان الأدب والصحاح، كما يتضح من المقارنة بين حجمي المعجمين، فحجم الصحاح يبلغ مثلي ديوان الأدب، ولذلك جاء أكثر ألفاظا وأوفر مادة.

٤ - ونجد أيضا زيادات في ديوان الأدب ليست في الصحاح، ولكنها قليلة بالنسبة لزيادات الصحاح قلة ظاهرة. وقد جمعت هذه الزيادات فلم تزد على بضع صفحات^(١)

(١) راجع رسالتنا للماجستير عن القارابي اللغوي، ص ٣١٢

ثالثا. دراسة الظواهر المشتركة

١- إذا قارنا بين المعجمين من حيث الأعلام نجد الجوهري مكثرا من ذكر أسماء العلماء والرواة بخلاف الفارابي الذي كان مقلا جدا.

٢- ومن حيث المراجع، لم يذكر الفارابي اسم أى مرجع من المراجع التى رجع إليها فى حين أن الجوهري كان أحيانا يذكر اسم المرجع ومن هذه المراجع: الإبل للأصمعي، والهمز لأبى زيد، والكتاب لسيبويه، والفرق للأصمعي، والغريب المصنف لأبى عبيد، والفرس للأصمعي.

٣- ونجد الأبحاث النحوية كثيرة فى الصحاح، وتفوق نظيرتها فى ديوان الأدب.

٤- أما الشواهد فتفوق فى الصحاح عددها فى ديوان الأدب، سواء كانت قراءات قرآنية أو أحاديث نبوية أو أمثالا أو أبياتا شعرية. وهناك شواهد لم ينسبها الفارابي ونسبت فى الصحاح، أو جاءت ناقصة فى ديوان الأدب ورواها الجوهري كاملة، كما أن هناك أشياء خالف فيها الصحاح ديوان الأدب^(١).

٥- وأما المآخذ اللغوية التى أخذها العلماء على الصحاح فنجد كثيرا منها مشتركا بين الصحاح وديوان الأدب. وبعضها منها ينفرد بها الصحاح، مما يدل على أن الجوهري لم يأخذها من ديوان الأدب. ومن أمثلة المآخذ المشتركة بينهما:

(أ) قال الفارابي: الشبر العطية وأصله بالتسكين.

قال العجاج: الحمد لله الذى أعطى الشبر.

وقال الجوهري: ومصدره الشبر (بالسكون) إلا أن العجاج حركه فقال: الحمد لله الذى أعطى الشبر.

(ب) ذكر الفارابي كلمة «اللقاء» فى الناقص لا المهموز، وكذلك فعل الجوهري.

قال الصغاني، والمهموز موضعه.

(١) راجع تفصيل ذلك فى المرجع السابق، ص ٢١٣ - ٣٢٣.

(ج) ذكر الفارابي «الزرجون» في باب فعلول على اعتبار أن نونها أصلية، وكذلك فعل الجوهري إذ ذكرها في باب النون فضل الزاي.

قال الصغاني: وموضوعه «زرج» لأن وزنه فعلون والجيم لام الكلمة.

(د) قال الفارابي في باب مَفْعَل: منعج اسم موضع. وكذلك ضبطها الجوهري (بالفتح).

قال الصغاني: والصواب فيه كسر العين، ولعله نقله من كتاب الفارابي.

(هـ) قال الفارابي: وسالم من أسماء الرجال. وقال بعضهم: يقال للجلدة التي بين العين والأنف سالم. ومثل هذا في الصحاح.

(و) قال الفارابي: غضبى مائة من الإبل وهي معرفة لاتدخلها الألف واللام. ومثل هذا قاله الجوهري.

ويتضح من هذا كله وجه التشبه الكبير في المادة اللغوية بين الصحاح وديوان الأدب، فما معنى هذا وما تفسيره؟

قد يقال إن الجوهري لم يأخذ تلك المادة من الفارابي، وإنما أخذها من أصوله ومراجعته الأولى.

ولكن الذي يبدو أن الجوهري قد استعان بديوان الأدب مباشرة وأنه أخذ منه كثيرا من مادته اللغوية بما أدى إلى هذا التشابه أو التماثل في بعض الأحيان. ويبدو أيضا أن كثرة ما أخذه الجوهري عن خاله كان السبب في إغفاله ذكر اسمه في معجمه جميعه إغفالا تاما، وإلا فلو حرص على ذكر اسمه في كل موضع لتكرر اسمه في كل صفحة ولسجل الجوهري على نفسه الحكم بالتبعية، وهو ما حاول أن يخفيه ويطمس معالمه. وإلا فكيف نعلل تسجيل الجوهري أسماء العلماء الذين نقل عنهم^{١٠} (وأسماء المراجع في بعض الأحيان) ومنهم من نقل عنه مرة أو مرتين، وفي مسائل غير ذات بال، ومنهم من لا يتمتع بمثل شهرة الفارابي وطيب سمعته^(١)، ولو أن الجوهري كان حسن النية، أو أنه لم

(١) ممن نقل عنهم الجوهري مثلاً أبو الغوث (في عجين أنبجان). والجوهري ينقل في صحاحه عن أساتذته المباشرين - من طبقة الفارابي - كأبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي. ويبدو أن الجوهري كان من دأبه إغفال أهم الأسماء التي اعتمد عليها، فقد فعل نفس الشيء بالنسبة لابن قتيبة، فقد أغفل ذكر اسمه إغفالا تاما برغم كثرة ما أخذه عنه وكثرة إشارات إلى العلماء بشكل ملحوظ.

يأخذ كل هذه المادة المشتركة من «ديوان الأدب» مباشرة لذكر اسمه ولو مرة واحدة. وإذا كان الجوهرى قد أحس بالخرج من كثرة تردد اسم خاله فى كل صفحة، فلا أقل من أن يشير إلى اسمه فى مقدمة معجمه ويشيد بفضله.

ولكننا مع هذا لانوافق كرنكو فى قوله: «إنه ليس فى الصحاح شىء لانجده فى ديوان الأدب» فالصحاح أوسع مادة وأكثر كماً من ديوان الأدب، وهو يحتوى على زيادات كثيرة لانجدها فى ديوان الأدب كما سبق أن ذكرنا، وأظنه لو عكس القضية فقال: «ليس فى ديوان الأدب شىء إلا نجده فى الصحاح» لكان أقرب الى الصواب وأدنى إلى الحقيقة، وإن كان هذا الحكم كذلك ليس على إطلاقه.

والخلاصة أن الصحاح متأثر بديوان الأدب فى نظامه، وفى مادته اللغوية وأنه استفاد منه كثيراً - مباشرة وبالواسطة - وإن اشتمل على زيادات كثيرة ليست فيه. وقد أحس بهذه الاستفادة الصغاني من قبل فنه فى أكثر من موضع من كتابه «التكملة» على ذلك كما سبق أن ذكرنا. كذلك أدركها الفيومى فأشار إليها أكثر من مرة فى معجمه «المصباح المنير»^(١).

(١) انظر مثلاً مادتي: «سدد» و«شوش».

الباب الرابع

التأليف في الأبنية
بعد الفارابي

تميزت مرحلة ما بعد الفارابي بوجود أربعة أنواع من التأليف في الأبنية سارت جنباً إلى جنب ، وهي :

- ١ - معاجم الأفعال .
- ٢ - المعاجم الشاملة .
- ٣ - كتب المجاميع اللغوية .
- ٤ - جهود النحويين .

وستعرض لهذه الأنواع كل على حدة بهذا الترتيب :

الفصل الأول (معاجم الأفعال)

١ - كتاب الأفعال للسرقسطى

بدأ الكتاب بمقدمة تعرضت لمؤلفات السابقين فى الأفعال وخصت ابن القوطية بالذكر قائلة إنه ألف « فى الأفعال كتاباً حاز به قصب السبق ، واستولى به على أمد الغاية ، لم يتقدمه إلى مثله فى هذا الفن أحد من العلماء الماضين » . ولكنه عقب على ذلك بأن المؤلف قد رمى إلي الاختصار ، وأنه أخل فى كثير من المواضع ، وأنه قصر اهتمامه على فعل وأفعال خاصة وترك ما جاوز ذلك من الأفعال الرباعية الأصلية مثل دحرج ، وما جاوزها بالزيادة مثل اقشعر .

وذكر السرقسطى بعد ذلك أنه تقدم لإصلاح ما فى كتاب ابن القوطية من الخلل وأنه قام بتصحيح روايته على مؤلفه ، وأنه بسط تفسيره ، وألحق فيه الأفعال التى ترك ذكرها من الرباعية ، وما جاوزها بالزيادة ، وقرب ما وقع منها فى غير موضعه بنقله إلى الموضع الذى هو أحق به ^(١) .

ومؤلف الكتاب هو سعيد بن محمد المعافى اللغوى ، من أهل قرطبة ، ويعرف بابن الحداد وبالسرقسطى ، وكانت وفاته فى إحدى الغزوات بعد عام ٤٠٠ هـ ^(٢) .
نظامه :

١ - قسم كتابه إلى ثمانية وعشرين باباً بعدد حروف الهجاء ووضع كل فعل تحت الحرف المبدوء به .

٢ - رتب الحروف ترتيباً صوتياً على النظام الآتى :

الهمزة - الهاء - العين - الحاء - الخاء - الغين - القاف - الكاف - الضاد - الجيم -
الشين - اللام - الراء - النون - الطاء - الدال - التاء - الصاد - الزاي - السين - الظاء -
الذال - الثاء - الفاء - الباء - الميم - الواو - الياء .

(١) الأفعال ١/ ٥٢ - ٥٤ .

(٢) انظر : كشف الظنون - الأفعال ، وبغية الوعاة للسيوطى ، ترجمة سعيد بن محمد المعافى ، ومقدمة التحقيق لكتاب الأفعال ١/ ١٣ .

وهو ترتيب يقارب ترتيب سيبويه في الكتاب^(١) ولكنه يخالف إلى حد كبير ترتيب الخليل في العين^(٢).

٣ - قسم كل حرف إلى فصول أربعة هي :

فعل وأفعل بمعنى - فعل وأفعل باختلاف - الثلاثي المفرد^(٣) - الرباعي المفرد^(٤) وما جاوزة بالزيادة مما لم يستعمل ثلاثيه في معناه .

٤ - جاء في الفصول الثلاثة الأولى وقسم كل فصل إلى مضاعف وصحيح ومهموز ومعتل بالنظر إلى ما سوى الحرف الأول المعقود باسمه الباب (كما فعل ابن القسوطية) وكان يضع ما يوجد تحت كل فصل بهذا الترتيب .

٥ - لما كان يعنى بصيغة « فعل » (في الفصول الثلاثة الأولى) كل فعل ثلاثي أيا كان ضبطه ، وسواء ضبط بحركة واحدة أو أكثر - مما ينتج صيغاً متعددة ، فقد حرص على إفراد كل صيغة بمكان . فتحت حرف الحاء فصل « فعل وأفعل باختلاف » نجد تحت الثلاثي الصحيح الصيغ الآتية :

فعل - فعل وفعل - فعل وفعل - فعل وفعل وفعل - فعل - فعل - فعل .

٦ - ولما كان يعنى بالفصل الرابع لكل ما جاوز ثلاثة أحرف سواء كان من مزيد الثلاثي أو مجرد الرباعي أو مزيد الرباعي ، وكان ذلك ينتظم عدة أبنية ، فقد قسم كل حرف إلى أقسام بعدد ما جاء منه من أبنية . ولكنه جاء في هذا الفصل وخالف ما اتبعه في الفصول السابقة :

أ - فقد كانت طريقته فيما مضى أن يقسم كل حرف إلى فصول من حيث الصيغة والاعتلال ثم يذكر تحت كل فصل الأبنية التي جاء منها باعتبار تغير حركة العين ، ولكنه في هذا الفصل بدأ بالتقسيم على حسب الأبنية ، ثم قسم كل بناء إلى أقسام من حيث الصيغة والاعتلال .

ب - كان في الأقسام السابقة يبدأ بالمضاعف ثم الصحيح ثم المهموز ثم المعتل ، ولكنه جاء في بناء « فعلل » وبدأ بالصحيح ثم تلاه المهموز ثم المكرر (المضاعف) .

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٤ .

(٢) انظر : كتاب العين بتحقيق د. عبد الله درويش من ٣٥٣ .

(٣) يعنى به فعل دون أفعل .

(٤) يعنى به أفعل دون فعل .

ج - اضطرب فى ترتيب الأبنية فى هذا الفصل ولم يتبع نظاماً معيناً فى تقديم بعضها على بعض . فمثلاً رتب الأبنية فى حرف العين هكذا : أفعال - فعلل - فعل - تفعل - استفعل - فوعّل - فيعل - فعول - فاعيل - افعلل - افعول - افوعول - افتعل - تفاعل . ولكنه رتبها فى حرف الهاء هكذا : أفعال - فعلل - فعل - فوعّل - تفعل - افتعل - افعلل - افعلّل - انفعل - فاعل . ورتبها فى حرف النون هكذا : أفعال - فعلل - تفعلل - فعل - تفعل - فيعل - افتعل - استفعل . وغير ذلك .

٧ - كان يفصل بين الواوى واليائى وبين ما كان حرف الغلة فيه فى موضع العين أو اللام .

٨ - فرق بين نوعين من المعلن :

أ - ماسلم من الإعلال .

ب - ما أعل بقلب حرف علته إلى حرف آخر .

فكان يلحق النوع الأول بالصحيح ، ولذلك وضع « أود » و « أذى » و « عوض » و « عى » فى الصحيح ولم يضعها فى المعلن . إلا ما كان فيه لغتان أعل فى إحدهما وسلم فى الأخرى فكان يضعه فى المعلن . ولذلك وضع « أرى » فى المعلن لأن فيها لغة أخرى هى « أرى » .

بين ابن القوطية والسرقسطى :

إذا أردنا أن نقارن بين كتابى ابن القوطية والسرقسطى لنقف على جهود السرقسطى ونرى ما استبناه من كتاب ابن القوطية وما أضافه أو عدل فيه - خرجنا بما يأتى .

١ - عدل السرقسطى عن ترتيب الحرف عند ابن القوطية واختار ترتيبها ترتيباً صوتياً كما ذكرها سيويه .

٢ - الفصول الأولى من كتاب السرقسطى وهى « فعل وأفعل بمعنى » و « فعل وأفعل باختلاف » ، و « الثلاثى المفرد » موجوده عند ابن القوطية .

أما الرابع وهو « الرباعى المفرد وما جاوزه بالزيادة » فيشترك مع ابن القوطية فى صيغة « أفعل » فقط . أما باقى الصيغ من الثلاثى والمزيد والرباعى المجرد والمزيد ، فليس لها نظير

عند ابن القوطية ، وإنما هي من زيادات السرقسطى .

٣ - فى الفصول المشتركة نجد السرقسطى يحافظ على عبارة ابن القوطية ويجاريه فى التقسيمات إلى حد كبير . ولكنه أدخل تعديلات مهمة فى الكتاب ذكرها فى مقدمته ، وبمقارنتها على الأصل ثبتت صحتها ، وتتلخص فيما يأتى :

أ - صحح روايته على مؤلفه . وبذلك تلافى ما احتل من الكتاب ، ومن أمثلة ذلك أنه جاء فى كتاب «ابن القوطية» فى قسم «الأفعال الثلاثية» تحت حرف التاء «وتاح له الشريحاً عرض ، لا يقال فى الخير ، هذا الأعم ، ويقال فى الخير : أتاح الله له من أنقذه وتاح له من أنقذه لغة - يسر» . وواضح أن الأليق بهذا الفعل أن يوضع فى «فعل وأفعل» لا فى قسم الأفعال الثلاثية خاصة ولذلك نجد السرقسطى يضعه فى «فعل وأفعل باختلاف» .

ومثال آخر : جاء فى كتاب ابن القوطية فى حرف التاء من «فعل وأفعل باختلاف معنى» تحت عنوان «وبالياء فى عينه معتلاً» : «تاع الشيء تيعاً سال وأتاع الرجل قاء» فجاء السرقسطى واستبدل بهذا المثال مثلاً آخر نسبته إلى ابن القوطية فقال : «قال أبو بكر : تاح يتيح تيحاً إذا تمايل فى مشيه ... ويقال له فى الخير أتاح الله له من أنقذه أى يسر» . ونقل الفعل «تاع» إلى حرف التاء من «فعل وأفعل بمعنى» تحت عنوان «المعتل بالواو فى عينه» وقال «يقال تاع الرجل توعاً وأتاع إذا قاء» .

ب - توسع فى الشرح وأضاف زيادات لم يذكرها المؤلف . ويتمثل ذلك فى أشياء منها :

١ - إضافة شواهد كثيرة ، كاستشهاده على أن «أهطع : أسرع مقبلاً يبصره على ما أقبل عليه» : وهو ما لم يستشهد عليه ابن القوطية - بقول الشاعر :

تعبدنى نمر بن سعد وقد أرى ونمر بن سعد لى مطيع ومهطع

ويقوله تعالى : «مهطعين إلى الداع» :

٢ - تكراره اللفظ عند كل معنى جديد زيادة فى الإيضاح ، وهذا المثال يوضح ذلك (وما بين القوسين هو كلام ابن القوطية) :

(أهجر الرجل قال الهجروهو الفحش) ... (و)

أهجرت (الناقة فى الشحم والسير فاقت) .. (و)

أهجر (الشئ أفرط طوله) .. قال أبو عثمان :

وأهجرت الجارية شبت شبابا حسنا .. (و)

أهجر (القوم ساروا فى الهاجرة) وأيضاً بلغوا ذلك الوقت وصاروا فيه .. » .

٣ - توسعه فى الشرح وإضافة معان جديدة للأفعال التى ذكرها ابن القوطية ، وهذا يتضح من المثال السابق .

٤ - إضافته أفعالا أهملها ابن القوطية . وهذا يتضح من المثال الآتى : (وما بين القوسين هو كلام ابن القوطية) : قال فى حرف التاء تحت عنوان « فعل وأفعل بمعنى فى المضاعف » : « تم الله عليك النعمة تماماً وأتمها » قال أبو عثمان : وتقول تنخ العجين وأنخه أكثر ماء حتى يسترخي ، وتنخ الطين وأنخه مثله ، ويقال بالتاء والأول أعلى) .

ويلاحظ أنه لم يكن يفصل زياداته عن كلام ابن القوطية . ولكن كان فى معظم الأحيان يذكر اسمه قبلها . وكثيراً ما كان يأتى فى ختام زيادته بكلمه « رجع » يعنى العودة إلى كلام ابن القوطية .

٥ - خالف ابن القوطية فى التقسيم الكبير . فقد بدأ ابن القوطية وقسم كتابه إلى أقسام ثلاثة هى « فعل وأفعل » و « الرباعى » و « الأفعال الثلاثية خاصة » ثم قسم القسم الأول إلى « فعل وأفعل باتفاق » و « فعل وأفعل باختلاف » ، ورتب أفعال كل قسم على الترتيب الهجائى الذى اختاره ، فى حين أن السرقسطى بدأ فقسم الأفعال إلى أقسام بعدد حروف الهجاء ثم قسم كل حرف إلى « فعل وأفعل باتفاق » و « أفعال وفعل باختلاف » و « الثلاثى » و « الرباعى » .

٦ - وهناك تعديلات أخرى طفيفة كتقديم السرقسطى قسم الثلاثى على الرباعى فى حين أن ابن القوطية قد عكس ، وتقديم بعض العناوين على بعض كما حدث فى قسم التاء من الثلاثى :

ابن القوطية

السرقي

١ - المعتل بالواو في عينه .

١ - المعتل بالواو في عينه .

٢ - وبالواو والياء في عينه .

٢ - وبالياء (في عينه) .

٣ - وبالياء في عينه .

٣ - وبالواو والياء (في عينه) .

٤ - وبالياء في لامه .

٤ - وبالياء في لامه .

مأخذ:

مع اعترافنا بجهود السرقي الموقفة ، وتقديرنا للإضافات الهامة التي أضافها
لكتاب ابن القوطية ، حتى حوله إلى كتاب جامع للأفعال ، فإننا تأخذ عليه أشياء منها :

١ - اتباعه في ترتيب الحروف الترتيب الصوتي ، مما يجعل البحث في كتابه صعبا
لا يقل في صعوبته عن الترتيب الذي اختاره ابن القوطية .

٢ - كثرة الشذوذات والتقسيمات ووضع العناوين الكثيرة مما يحير الباحث ويرهقه .

٣ - اضطرابه في الفصل الأخير كما سبق أن بينا .

٤ - مراعاته في ترتيب الأفعال حرفها الأول فقط وإهماله التواتي والتوالث ، ولذلك
ساق الأفعال في المضاعف من الثلاثي المفرد هكذا .

يج - يز - يج - يط - يك - يقض - يث - يص - ...

ولو راعى في ترتيب التواتي ما اتبعه في ترتيب الأوتل لوضعها هكذا .

يج - يك - يقض - يج - يط - يص - يز - يث - ...

٢ - كتاب الأفعال لابن القطاع

وهذا كتاب آخر يدور حول كتاب ابن القوطية ، ومؤلفه هو أبو القاسم علي بن جعفر السعدى اللغوى المعروف بابن القطاع المتوفى سنة ٥١٥ هجرية. والكتاب مطبوع ومتداول بين الباحثين باسم « كتاب الأفعال » ولكن سماه مؤلفه فى المقدمة « تهذيب كتاب الأفعال » ، يعنى أفعال ابن القوطية .

وقد شرح المؤلف فى مقدمته العيوب التى وجدها فى أفعال ابن القوطية ، والتى كانت السبب فى تأليف هذا التهذيب ولخصها فى أنه :

- ١ - لم يذكر سوى الأفعال الثلاثية ، ومادخل عليها من الهمزة .
- ٢ - لم يستوعب ذلك وترك نحواً مما ذكر .
- ٣ - خلط فى التبويب وقدم وأخر فى الترتيب .
- ٤ - جعل الثلاثى باتفاق معنى فى أبواب ، وباختلاف معنى فى أبواب ، والمزيد بالهمزة فى أبواب ، والثنائى المضعف فى أبواب ، والمتفق والمختلف منه فى أبواب - فأتعب الناظر وأنصب الخاطر وصار الطالب للحرف يجده متفرقاً فى الكتاب فى عدة أبواب .
- ٥ - لم يذكر فيه الأفعال الرباعية الصحيحة ولا الخماسية والسداسية المزيدة ولا الثنائية المكررة .

ولخص جهوده فى الكتاب فى قوله : « فرددت كل فعل إلى مثله ، وقرنت كل شكل بشكله ورتبته خلاف ترتيبه وهذبته خلاف تهذيبه وذكرت ما أغفله من الأفعال الثلاثية والمزيدة بالهمزة والثنائية المكررة . وأوردت الأفعال الرباعية الصحيحة ، والأفعال الخماسية والسداسية المزيدة ، وأثبتها على حروف المعجم حتى لا يحتاج الناظر أن يخرج من باب إلا وقد استوعب الأفعال جميعها على التمام والكمال ، وأعلمت على ما أورده بحرف (ق) وعلى ما أورده بحرف (ع) ، ولم أورد فيه سوى المعروف المستحسن وعديته عن الحوشى المستهجن » (١) .

(١) انظر ص ٣ ، ٤ ، ٥ .

نظامه :

١ - قسم كتابه إلى أقسام بعدد حروف الهجاء ، ورتب الحروف على الترتيب الهجائي المعروف .

٢ - قسم كل حرف إلى أقسام :

أ - فعل وأفعل من الثلاثي الصحيح بمعنى واحد وبغيره :

وأدخل فيه كل ما ذكره ابن القوطية من الثلاثي الصحيح تحت أبواب « فعل وأفعل بمعنى واحد » ، و « فعل وأفعل بمعنى مختلف » و « فعل » فقط و « أفعل » فقط . أى أنه ألغى أقسام ابن القوطية الرئيسية . ولكنه لم يكتف بذلك ، بل ألغى الأقسام الفرعية الموجودة تحت كل قسم ^(١) ، وبذلك تخلص من كثرة التفريعات والتقسيمات التى تخير الباحث وتتعيب الناظر .

ولذلك نجد فى « حرف الهمزة من الثلاثي الصحيح على فعل وأفعل بمعنى واحد وبغيره » يذكر :

- ١ - أجره الله أجرا وآجره ، والمملوك والأجير : أعطيتهما أجرهما كذلك .
 - ٢ - وأجر العظم واليد : برأ على فساد من كسر أجورا .
 - ٣ - وأجر الإنسان عدداً من ولده : صاروا له أجرا بموتهم .
 - ٤ - وأدم وأدم أدمه : كالسمرة وآدمت الجلد : بشرت أدمته وهى باطنه .
 - ٥ - أمر الله أمرا ، فرض ، وأيضا : أباح ، وبالشئ : أطلق لك فعله ، وعلى القوم إمارة أى ولاية ، وأمر الشئ أمرا وإمارة : كثر .
 - ٦ - وآزرت الرجل : أعتته والشئ غيره كذلك ^(٢) .
- وقد وزعها ابن القوطية فى أماكن كثيرة واختار لكل منها عنواناً خاصاً بها :

(١) انظر ما سبق عن نظام كتاب ابن القوطية - « ما جاء على فعل وأفعل » - الفقرة رقم ٥ .

(٢) انظر الجزء الأول صفحات ٢١ ، ٢٢ ، ٤٨ .

فوضع رقم (١) تحت عنوان « الهمزة من الثلاثي الصحيح على فعل وأفعل بمعنى واحد » ، ووضع رقم (٢) و (٣) في قسم الأفعال الثلاثية خاصة تحت عنوان « وعلى فَعَلَ وفُعِلَ » ، ووضع رقم (٤) في قسم الثلاثي الصحيح على فعل وأفعل باختلاف معنى تحت عنوان « وعلى فَعَلَ وفُعِلَ » ووضع رقم (٥) في قسم الأفعال الثلاثية خاصة تحت عنوان « وعلى فَعَلَ وفُعِلَ بمعنى مختلف » ووضع رقم (٦) في قسم الرباعي فقط (١).

ب - باب الثنائي المضاعف :

وقد وضع تحته أفعالا نحو أم وأج ، وهو ما يعرف بمضعف الثلاثي ، وكذلك مزيده بالهمزة نحو أخس وأخت (٢).

ج - باب المهموز :

ويعنى به ما كانت عينه أو لامه همزة نحو « بدأ » و « بآل » (٣) ومع إطلاقه العنوان فقد أراد به المهموز من الثلاثي فقط ومزيده بالهمزة ، ولذلك كانت جميع أمثله تحت هذا الباب منها ، ووضع فعلا مثل « بلاص » في باب الرباعي الصحيح (٤).

د - باب المعتل :

ويشمل عنده الأجوف مثل آب وآد ، والناقص مثل أتى ، واللقيف مثل أوى (٥) . ومع إطلاقه العنوان - فبتتبع أمثله يتبين أنه يريد به الثلاثي كما مضى ، والمزيد بالهمزة نحو أجدى وأجاب (٦).

هـ - باب الثنائي المكرر :

ويعنى به ما يسمى بمضعف الرباعي ، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس مثل بخيخ وبطبط (٧).

(١) صفحات ١٠، ١٧٦، ١١، ١٨٥، ١٦٩ على التوالي .

(٢) صفحات ٤٩، ٥٠، ٣١٠ .

(٣) ص ٩٨، ٩٥ .

(٤) ص ١٠٩ .

(٥) صفحات ٥٨، ٥٥، ٥٤ ، على التوالي .

(٦) صفحة ١٨٥، ١٨٧ . (٧) صفحة ١٠٥، ١٠٧ .

و - باب الرباعي الصحيح :

ويريد به فعلل - غير المكرر - وتفعلل ، والثلاثي المزيد بحرف - ماعدا أفعل - كفساعل نحو داكأ وفعل نحو دبج ودوخ . كما يشمل عنده المهموز مثل بلاض وبلاز ، والمعتل كما سبق والملحق بالرباعي مثل يقرر ^(١) .

ز - باب الخماسي والسداسي :

ويشمل كل ما جاء على خمسة أحرف أو ستة سواء كان من مزيد الثلاثي نحو انبلق أو من مزيد الرباعي نحو ابرنشق وتبذعر وسواء كان صحيحاً نحو احرلجم أو مهموزاً نحو اخطأب واحفأظ أو معتلاً نحو احزوزى واستطان ^(٢) .

وفيما عدا ذلك لم يلتزم ابن القطاع أى ترتيب :

أ - فلم يرتب الأبنية أى نوع من الترتيب ، وكان جديراً أن ينظمها ويلزم تقديم بعضها على بعض وبخاصة فى البابين الأخيرين اللذين اشتملا على أنواع مختلفة من الأبنية، فقد اشتمل باب الرباعي على مزيد الثلاثي بحرف ومجرد الرباعي وأحياناً على مزيد الرباعي . كما اشتمل باب الخماسي والسداسي على مزيد الثلاثي بحرفين وبثلاثة ومزيد الرباعي بحرف وبحرفين . وتحت كل نوع منها أبنية متعددة . ومع ذلك لم يفتن ابن القطاع إلى ضرورة الترتيب بين هذه الأشتات من الأبنية فساقها دون أن يحاول سلكها فى نظام .

ب - كما لم يراع فى ترتيب الأفعال سوى حرفها الأول فقط ، ولم يعتبر ثانيها ولا ثالثها ، وهذا عيب كبير ، فى ترتيب الكتاب ، ولا ندرى كيف لم ينتبه إليه المؤلف رغم تأخره الزمنى .

ج - وهناك عدا هذا أخطاء فى التطبيق وقع فيها المؤلف .

١ - فقد اضطرب فى الرباعي المزيد بالتاء ، فوضعه تارة فى قسم الرباعي كما فعل مع الأفعال « تبهلص » و « تبهلص » و « تبهلص » وتارة فى الخماسي كما

(١) صفحات ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١٠٩ على التوالي .

(٢) صفحات ١١٣ ، ١١٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ من الجزء الأول وص ١٧٣ من الجزء الثانى .

- فعل فى « تبرنس » و « تبرص » و « تبذر » و « تبلخص » (١) .
- ٢ - كذلك اضطرب فى الثلاثى المزيّد بتضعيف العين ، فوضعه مرة فى باب الثنائى المضاعف كما فعل مع أرخ وأكد (٢) ، ووضعه مرة أخرى فى الرباعى الصحيح كما فعل مع دبح ودوخ (٣) .
- ٣ - أخطأ فى إيراد بعض الأفعال المعتلة فى الصحيح ، كالأفعال خطأ وحوث ودمى ودوى وردى وزكى (٤) .
- ٤ - كما أخطأ فى اعتبار بعض الحروف المزيّدة فى الترتيب . فقد وضع تلهوق وتمجهر وتمجهر فى حرف التاء (٥) ، وكان حق الأول أن يوضع فى حرف اللام والثانى فى حرف الميم والثالث فى حرف الجيم .

بين ابن القوطية وابن القطاع :

- إذا أردنا أن نلخص عمل ابن القطاع فى كتاب ابن القوطية نجده كما يأتى :
- ١ - إعادة ترتيبه على الترتيب الهجائى العادى وهذا أيسر للشادى وأسهل على الباحث .
- ٢ - إلغاؤه كثيراً من الأقسام التى صنعها ابن القوطية .
- ٣ - تابعه فى تقسيم الأفعال إلى مضاعف وصحيح ومهموز ومعتل ولكنه خالفه فى ترتيبها .
- ٤ - ترك ابن القوطية أبواب « الثنائى المكرر » و « الرباعى الصحيح » - فيما عدا أفعال - و « الخماسى » و « السداسى » فزادها ابن القطاع ليكون كتابه شاملاً .

(١) ١١٢، ١٠٩/١

(٢) ٥٤، ٥٣/١

(٣) ٣٧٩/١

(٤) ٨٥، ٤٢، ١٢/٢ و ٣٨٧، ٣٥٣، ٢٣٧، ٢٣٤/١

(٥) ١٢٦/١

٥ زاد ابن القطاع كثيراً من المادة اللغوية : وكان يبدأ أولاً بعبارة ابن القوطية مسبوقة بحرف (ق) دون تغيير فيها ، ثم يتبعها بزياداته مبدوءة بحرف (ع) إشارة إلى اسمه.

ولكن زيادات ابن القطاع تخلو من الشواهد على خلاف ما فعل السرقسطي ، وإنما هي زيادات في الأفعال فقط أو في ذكر معان أخرى لها .

وأخيراً نقول إنه على الرغم مما لمجده في هذا الكتاب وفي كتاب السرقسطي من خلط في ترتيب الأبنية ، ومن إهمال لاعتبار ثوانى الأفعال وثوائها - فإننا نعتبرها أجمع كتابين وصلانا في الأفعال ، وإن فاق كتاب ابن القطاع كتاب السرقسطي لإلغائه التقسيمات الكثيرة واتباعه الترتيب الهجائي العادي .

٣ - كتاب المصادر للزوزنى

ومؤلفه القاضي أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني المتوفى سنة ٤٨٦ و يوجد منه بدار الكتب نسخة كاملة مخطوطة برقم ٥٨ مجامع ، وهو معجم عربي فارسي ، يبدأ بذكر المصدر العربي ثم يشرحه باللغة الفارسية . والمصادر فيه مرتبة على ترتيب أبواب أفعالها .

و صفه

المقدمة :

بدأ الكتاب بمقدمة موجزة تحدث فيها المؤلف عن منهجه حديثاً خاطفاً وذكر أنه تأثر فيه بديوان الأدب . وأهم ما فيها قوله :

١ - هذه مصادر ترجمتها ونقحتها وجودتها من شواهد الحديث والأمثال والأشعار .

٢ - صدرت كل باب منها بمصادر الأفعال الصحيحة ثم أتبعها مصادر المعتلة فلم
جرا .. إلى أن أتيت على سائر الأنواع .

٣ - ثقيلت في كل نوع منها صاحب « ديوان الأدب » فبدأت من السالم بما لأمه باء ثم قفيت على أثره بما لأمه تاء ، حتى أتيت على الحروف الصحيحة ، واقتسحت ما لأمه باء بما فاؤه تاء مثلاً ثم أتبعته بما فاؤه ثاء إلى آخر الحروف . وما اتحد لأمه واتفق فاؤه منه راعيت ترتيب عينه ... إلخ .

نظامه :

١ - قسم كتابه إلى ٢٢ بابا بعدد أبنية الأفعال وبدأ منها بالثلاثي المجرد ثم مزیده ثم الرباعي المجرد ثم مزیده على الترتیب الآتی :-

أ - الثلاثي المجرد :

باب فَعْلٌ يَفْعُلُ - باب فَعَلَ يَفْعِلُ - باب فَعَّلَ يَفْعِلُّ - باب فَعِّلَ يَفْعِلُّ - باب فَعَّلَا يَفْعِلُّوْنَ - باب فَعَّلُوا يَفْعِلُّوْنَ .

ب - الثلاثي المزيد :

أَفْعَل - فَعَّلَ - فاعل - افعل - انفعَل - استفعَل - تفعَّل - تفاعل - افعَل - افعال.

ج - الرباعي المجرد :

فعلل

د - الرباعي المزيد :

تفعّل - افعلّل - افعوّل - افعلّل .

٢ - قسم كل باب من هذا الأبواب إلى أقسام من حيث الصحة والاعتلال وكان يبدأ بالسالم ثم المعتل الفاء ثم اللقيف المفروق ثم الأجوف ثم الناقص ثم اللقيف المقرون ثم المضاعف ثم المهموز .

٣ - بعض هذه الأقسام كان يقسمه أقساماً أخرى داخلية كأن يقسم المثال إلى واوى ويائى ، والمهموز إلى مهموز الفاء ومهموز العين ومهموز اللام، ومهموز الفاء إلى مهموز الفاء من الصحيح ومهموز الفاء من الأجوف ومهموز الفاء من الناقص إلخ .

٤ - رتب الأفعال داخل كل قسم بحسب حرفها الأخير مع أولها ووسطها . ولكنه عدل في ترتيب ألفاظ المعتل اللام أو المهموزها عن اعتبار الحرف الأخير لأنه واحد في جميعها . واعتبر الحرف الذى قبله مع الحرف الأول ، كذلك راعى في المثال ترتيب اللام مع العين ولم ينظر إلى الفاء لأنها متفقة . وفي الأجوف راعى ترتيب اللام مع الفاء ولم ينظر إلى العين لاتحادها ، .. وهكذا كان يسقط من الاعتبار الحروف المتحدة وينظر إلى ما عداها .

٥ - كان يفرد فصولاً لما نعتة على « أفعل » كما كان يفعل الفارابى .

٦ - التزم فى أبواب المزيد أن يحذف الزيادة فى ذهنه ثم يضع الكلمة موضعها من الباب بالنظر إلى أصولها .

بين ديوان الأدب ومصادر الزوزنى

إذا قارنا بين مصادر الزوزنى وبين قسم الأفعال من ديوان الأدب نخرج بالحقائق الآتية

- أ - أن الفكرة الأساسية في الترتيب موجودة في الكتابين .
- ب - أن أبواب الأفعال عند الزوزنى هي هي أبواب الأفعال عند الفارابى بدون زيادة أو نقص .
- ج - أن ترتيب أبواب الأفعال في مصادر الزوزنى كترتيبها في ديوان الأدب .
- د - فكرة تقسيم الأفعال إلى أقسام من حيث الصحة والاعتلال موجودة في الكتابين وإن خالف الزوزنى في التطبيق .
- هـ - الترتيب بحسب الحرف الأخير موجود في الكتابين .
- و - أفراد فصول لما نعتة على أفعال موجود عند الزوزنى كما هو عند الفارابى .
- ز - ولكن هناك نقطة خلاف وهي البدء في كتاب الزوزنى بتقسيم الأفعال إلى أبواب ثم تقسيم كل باب من حيث الصحة والاعتلال، في حين أن الفارابى عكس الترتيب فقدم التقسيم الثانى وآخر التقسيم الأول .
- فالتشابه بين الكتابين في الترتيب واضح ، ولم ينكر الزوزنى ذلك ، بل صرح به في مقدمته كما سبق أن ذكرناه .

٤ - تاج المصادر لبو جعفر

عندنا كتابان يحملان هذا الاسم وينسبان إلى مؤلف واحد . أحدهما معجم عربى خالص ، والآخر معجم عربى فارسى ، وكلاهما يحمل اسم تاج المصادر ، وكلاهما ينسب إلى أبى جعفر أحمد بن على بن محمد المقرئ البيهقى المعروف ببو جعفر^(١) المتوفى سنة ٥٤٤ .

والكتابان وإن التقيا فى مشابه كثيرة إلا أن اختلاف موضوعهما يجعلنا نعالج كلا منهما على حدة .

ونبدأ بأولهما وهو المعجم العربى الخالص :

أ - تاج المصادر : (عربى) :

يعد تاج المصادر من الكتب التى سارت على نظام الأبنية ، ويوجد منه بدار الكتب نسخة برقم ٣٣٢ لغة تنقصها الخطبة فقط . والكتاب فى موضوعه يلتقى مع كتب «الأفعال» لأنه لا يفرق فى المعالجة بين الفعل ومصدره وإنما يعالجهما جنباً إلى جنب ، وهو نفسه ما فعلته كتب الأفعال .

و صفه

المقدمة :

يبدأ الكتاب بمقدمة تشبه بعض الشبه مقدمة الفارابى ، وإن قلت عنها فى قيمتها كثيراً . وقد قسم البيهقى مقدمته إلى عشرة فصول تناول فيها على الترتيب الموضوعات الآتية :

- ١ - حقيقة الفعل والمصدر .
- ٢ - تفصيل المصادر وبناء اسم المرة والمصدر المبنى .
- ٣ - فى نعت الفاعل (اسم الفاعل - الصفة المشبهة) .
- ٤ - فى نعت المفعول (اسم المفعول - فعيل بمعنى مفعول) .
- ٥ - فى صيغ المبالغة .

(١) قال فى البغية : بكاف فى آخره للتصغير بلغة الفارسية .

٦ - فى اسمى الزمان والمكان

٧ - فى اسم الآلة .

٨ - فى أفعال التفضيل .

٩ - فى تقاسيم الأفعال، وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام :

أ - من حيث الصحة والاعتلال إلى صحيح ومثال وأجوف وناقص ولقيف ومضاعف ومهموز، وأطلق على الأجوف اسم ذى الثلاثة وعلى الناقص اسم ذى الأربعة.

ب - من حيث التصرف وعدمه إلى متصرف وجامد .

ج - من حيث التعدى واللزوم إلى متعدد وغير متعدد ، وسمى المتعدى مجاوزاً وواقعاً وسمى اللازم مطاوعاً وغير واقع .

١٠ - فى أوزان الأفعال ومعانيها ، وفيه سرد أبنية الأفعال بترتيبها فى الكتاب . ويعتبر الفصلان التاسع والعاشر أهم فصول المقدمة .

ولم تشتمل المقدمة على نظام الكتاب وطريقته . ولا نستطيع أن نقطع بما إذا كان المؤلف قد أهمل الحديث عن ذلك أو أنه تحدث عنه فى خطبة الكتاب المفقودة .
نظامه :

يلتقى فى نظامه مع مصادر الزوزنى . ولذلك لانجد أنفسنا فى حاجة إلى إعادة الحديث عنه .

بين ديوان الأدب وتاج المصادر :

اعتمد البيهقى فى كتابه اعتماداً كبيراً على « ديوان الأدب » سواء فى الترتيب أو فى المادة اللغوية .

أما الترتيب فقد سبق أن فصلنا القول عنه فى حديثنا عن «مصادر الزوزنى» فلسنا فى حاجة إلى مزيد من القول فيه .

وأما فى المادة اللغوية ومعالجة الألفاظ ، فقد كان البيهقى كثير النقل عن الفارابى

وذكر اسمه عدة مرات ^(١) وهو فضلاً عن ذلك يتفق معه فى معظم المادة اللغوية اتفاقاً يكاد يكون كاملاً . وأبرز ما بينهما من خلاف يختص بالاستشهاد، فشواهد ديوان الأدب تقوم على القرآن الكريم والقراءات والشعر والحديث والأمثال .

أما شواهد تاج المصادر فتقوم أساساً على الحديث ^(٢) ، وعلى بعض الآيات القرآنية والقراءات ^(٣) ، ولم أجد فيه بيتاً واحداً من الشعر ، وإنما أشار مرتين إلى الشاهد دون أن يذكره ^(٤) .

ب - تاج المصادر : (عربي - فارسي) :

الكتاب مطبوع فى الهند سنة ١٣٢٠ هـ .

وتوجد منه بدار الكتب نسخة مخطوطة برقم ٣ معجم فارسية تيمور .

وهو معجم عربى فارسى يبدأ بذكر المصدر العربى ثم يذكر معناه باللغة الفارسية . والمصادر مرتبة فيه على ترتيب أبواب أفعالها .

والكتاب يبدأ بمقدمة صغيرة ، ليست ذات أهمية ، فلم يتعرض فيها المؤلف لمنهجته ولم يشرح طريقته فى الترتيب . وأهم ما فيها قوله : « أما بعد فإن هذه مصادر هذبت فارسيتها وعرضت على كتب الأئمة عربيتها ، وجردتها من الأمثال والأشعار ليصغر حجمها ويسهل حفظها .. وصرفت معظم عنايتى إلى مصدر القرآن إذ لا فصاحة إلا وهو مفتاحها ولا بلاغة إلا ومنه يتقد مصباحها ، وقفيتها بمصادر أحاديث الرسول التى لا شرف إلا وهى السبيل إليه ولا خير إلا وهى الدليل عليه ، وأتبعتها الأفعال التى تكثر فى دواوين العرب » .

(١) نقل عنه فى باب « فعل يفعل » إن الهذ الكسر وفى باب « فعل يفعل » أن الطمع يعدى بالباء . وفى باب « فعل يفعل » أن السقم المرض ، وفى باب « أفعّل » أن إنزاف البئر معناه فناء مائها ، وأن الإمحاق ذهاب البركة وغير ذلك .

(٢) بلغ من كثرة ما استشهد به من حديث أنه استشهد فى ص ٩ بتسعة أحاديث وفى ص ١٠ بسبعة أحاديث

(٣) انظر ص ٧ ، ١٠ وقد استشهد فى ص ١١ بثلاث آيات ، وفى ص ١٣ بأربع آيات وفى ص ١٤ بآيتين ..

(٤) المرة الأولى فى باب فعل يفعل حيث قال : الشير الإعطاء وحركه العجاج يشير بذلك إلى قوله : الحمد لله الذى أعطى الشير (وهو من شواهد ديوان الأدب) .

والمرة الثانية فى باب « افعلعل » إذ قال : « الاحليلاء الخلاوة وقد عدى فى الشعر » .

فهو يكشف عن سمتين في الكتاب هما :

١ - تجريده من الشواهد (إلا ماندر) .

٢ - العناية أولاً بمصادر القرآن والحديث ، ولذلك لا نجد الشواهد في الكتاب - مع ندرتها - إلا منهما .

نظامه :

لا يختلف نظام هذا الكتاب عن سابقه ، فهما يلتقيان في كل شيء ، في التبويب والتقسيم ، وفي ترتيب الكلمات ، بل وفي نفس الألفاظ ^(١) . وكل ما بينهما من خلاف أن الشرح في الأول بلفظ عربي وهو هنا بلفظ فارسي . ومع ذلك فقد ينسى المؤلف نفسه ويشرح اللفظ بآخر عربي ^(٢) .

(١) فمثلاً في مادة « جنب » نجد أن الألفاظ التي عولجت في الكتاين هي : الجنابة - الجنب - الجنوب (ص ٢ من النسخة الفارسية وص ٦ من النسخة العربية) .

وانظر في ص ٢ نقلاً عن الأصمعي وهو موجود في النسخة العربية ص ٧ .

وفي ص ٤ نقل عن سيبويه وهو موجود في النسخة العربية ص ٧ .

وفي ص ٣ نقل عن الكسائي وهو موجود في النسخة العربية ص ٧ .

وفي ص ٣ استشهد بقراءة وهو في النسخة العربية ص ٧ .

وفي ص ٣ أيضاً استشهد بآية وهو في النسخة العربية ص ٧ .

وفي ص ٤ استشهد بحديث وهو في النسخة العربية ص ٧ وغير ذلك كثير .

(٢) انظر مثلاً ص ٢ .

الفصل الثانى

المعاجم الشاملة

١ - شمس العلوم لنشوان بن سعيد

اسم المعجم بالكامل «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» واسم مؤلفه نشوان بن سعيد بن نشوان اليمنى الحميرى النحوى اللغوى الفقيه^(١). وتوجد من المعجم نسخة كاملة مخطوطة بدار الكتب بمصر تحت رقم ٣٠ لغة وهى فى أربعة أجزاء ولكن فى ثلاثة مجلدات وخطها دقيق وأسطرها متزاحمة وقراءتها عسيرة. ويوجد أيضاً الجزء الثالث والرابع من نسخة أخرى تجزئة أربعة أجزاء برقم ٣٨٥ لغة كما يوجد الجزء الخامس من نسخة أخرى منه برقم ٥٩٨ لغة.

وقد طبع ك. و. سترستين جزءاً من هذا المعجم أخرجته فى مجلدين وصل فيهما إلى آخر حرف الجيم. كما أخذت مطبعة الحلبي فى طبعه وأصدرت منه خمسة أجزاء وصلت إلى آخر حرف الشين. ونتمنى ألا تكمل إخراجها لأنه ملئ بالتحريف والتشويه. ثم أعادت مطبعة الحلبي طبعه (١٩٨٣م) لحساب وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان، ووقفت عند حرف الشين كذلك^(٢).

وقد اختصره ابنه فى كتاب أسماه «ضياء الحلوم» ويوجد منه بمعهد المخطوطات الجزء الأول على ميكروفيلم.

وصفه :

يبدأ الكتاب بمقدمة ، يليها فصل فى التصريف. أما المقدمة فقد بدأها بحمد الله وشهادة أن لا إله إلا هو وأن محمداً عبده ورسوله. ثم تحدث عن فضل اللغة العربية على سائر اللغات، وذكر الحاجة إلى تعلمها، لأنها وسيلة لفهم القرآن الكريم والحديث.

(١) من علماء القرن السادس الهجرى. وهو من أهل بلدة «حوت» من بلاد حاشد شمالى صنعاء. وقد وصفه السيوطى بأنه أوحى أهل عصره وأعلم أهل دهره فقهاً ونبلاً وأنه كان عارفاً بالنحو واللغة والأصول والفروع والأنساب. وذكر ياقوت أنه استقل ببعض الأماكن واستولى على قلاع وحصون وقدمه أهل جبل «صبر» حتى صار ملكاً. (انظر تفصيل ذلك فى بغية الوعاة والأعلام ومعجم الأدباء)

(٢) صدرت الأجزاء الخمسة عام ١٩٨٣، وحتى نهاية عام ١٩٩٠ لم تصدر أى أجزاء أخرى.

ثم شرح منهجه شرحاً إجمالياً ، وفخر بنظام كتابه لأنه ييسر على الطالب إدراك ملتمسه سريعاً . ثم عدد الأشياء التي أودعها كتابه .

وأما فصل التصريف فقد بين فيه أهمية علم التصريف وافتقار علم اللغة إليه . ثم شرح معنى التصريف وقسمه إلى ثلاثة أشياء : زيادة وبدل وحذف . ثم تحدث عن أحرف الزيادة ومواضع زياداتها ، وتحدث عن إبدال الحروف بعضها من بعض وعن الحذف السماعي والحذف القياسي وعن مخارج الحروف ، وعن الإدغام بين الحرفين المتجانسين والمتقاربين ، وعن حروف الإطباق وحروف الاستعلاء والاستفال والحروف المهموسة والمجهورة والشديدة والرخوة .. بما لا يخرج عن المتداول المعروف . ثم فصل الحديث في أبنية كلام العرب ، فقسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف وتحدث عن كل قسم بما لا يخرج عما نجمده في كتب النحو والصرف .

ثم تحدث عن أقل الأبنية وأقصاها ، سواء في الأسماء أو الأفعال ، ثم ذكر عدد الأبنية في كل منهما . وأخيراً تحدث عن مصادر الأفعال وعن الأفعال التي تشتق منها . ويشغل ذلك كله من ص ١ إلى ص ٢٩ من مطبوعة ليلدن .

نظامه :

تحدث المؤلف في مقدمة معجمه حديثاً موجزاً عن نظامه فقال : « وقد صنف العلماء رحمهم الله في ذلك كثيراً من الكتب ، فمنهم من جعل تصنيفه حارساً للنقط وضبطه بهذا الضبط ، ومنهم من حرس تصنيفه بالحركات بأمثلة قدروها وأوزان ذكروها . ولم يأت أحد منهم بتصنيف يحرس جميع النقط والحركات .. فلما رأيت ذلك ورأيت تصحيف الكتاب والقراء حملني ذلك على تصنيف يأمن كاتبه وقارئه من التصحيف ، يحرس كل كلمة بنقطها وشكلها ويجعلها مع جنسها وشكلها ويردها إلى أصلها :

- ١ - جعلت فيه لكل حرف من حروف المعجم كتاباً .
 - ٢ - ثم جعلت له ولكل حرف معه من حروف المعجم باباً .
 - ٣ - ثم جعلت لكل باب من تلك الأبواب شطرين أسماء وأفعالاً .
 - ٤ - ثم جعلت لكل كلمة من تلك الأسماء والأفعال وزناً ومثالاً .
- فحروف المعجم تحرس النقط وتحفظ الخط .

والأمثلة حارسة للحركات والشكل .

فكتابي هذا يحرس النقط والحركات جميعاً^(١) .

هذا فقط هو ما ذكره القاضى نشوان بن سعيد فى شرح نظامه ، وهو لا يعطى صورة واضحة لنظام الكتاب . فهناك مبادئ كثيرة غيرها التزامها ولكنه أهمل ذكرها لأنها تتفق كل الاتفاق مع أسس الفارابى ، أى أن القاضى نشوان كان حريصاً على أن يبرز المبادئ التى استحدثها ويشرح من نظامه ما انفرد به ، وخالف فيه نظام ديوان الأدب . أما ما اشترك فيه معه فقد مر على بعضه مروراً عابراً وأهمل باقيه فلم يشر إليه ولم يتحدث عنه

وستقوم نحن بإيضاح ما أبهمه ونتكفل بتفصيل ما أجمله :

- ١ - قسم المؤلف معجمه إلى كتب على عدد حروف الهجاء مرتبة حسب الترتيب الهجائى المعروف ، فبدأ بكتاب الهمزة وتلاه بكتاب الباء ثم التاء ثم الناء ... إلخ .
- ٢ - قسم كل كتاب من هذه الكتب إلى جزأين ، جزء للمضاعف وجزء لغيره .

وكان يبدأ كل كتاب بباب المضاعف فيجمع فيه الكلمات المضاعفة التى تبدأ بالحرف المعقود باسمه الكتاب . فإذا فرغ من المضاعف شرع فى غيره مع عقد باب لكل حرف مع ما يليه يحمل اسم الحرف الأول من الكلمة (وهو الحرف المعقود باسمه الكتاب) مع الحرف الثانى منها ، مراعيًا تقديم ما ثانیه أسبق فى الترتيب الهجائى (مع تأخير ما ثانیه همزة إلى بعد ما ثانیه ياء) . فالتقسيم المنطقى يفترض أن يكون لكل كتاب تسعة وعشرون باباً ، الباب الأول للمضاعف ، والأبواب الأخرى لغير المضاعف ، لكل حرف ثان من حروف الكلمة باب ، فيكون عددها ثمانية وعشرين باباً بعدد حروف الهجاء . ولكن كثيراً ما تتخلف القسمة المنطقية ، فتزد فى بعض الكتب بعض الأبواب دون بعضها الآخر

وكانت طريقته فى ذكر عنوان الباب كالآتى :-

(١) شمس العلوم ١ / د ، هـ .

أ - فى باب المضاعف يعقد الباب باسم الحرف الأول (وهو اسم الكتاب) ثم يقول .
« وما بعده » .

فكتاب الهمزة يبدؤه هكذا :

باب الهمزة وما بعدها من الحروف فى المضاعف .

وكتاب الباء يبدؤه هكذا :

باب الباء وما بعدها من الحروف فى المضاعف

وهكذا .

ب - فى غير المضاعف يعقد الباب باسم الحرف الأول المعقود باسمه الكتاب ويضم
إليه الحرف الثانى فيقول مثلاً :

باب الهمزة والباء وما بعدها .

باب الهمزة والتاء وما بعدهما .

... إلخ ... إلخ .

٣ - قسم كل جزء من هذين الجزأين إلى شطرين ، شطر للأسماء وشرط للأفعال
وكان يبدأ بشرط الأسماء .

٤ - قسم كل شطر إلى أقسام بحسب التجرد والزيادة ، فكان يبدأ بالثلاثى المجرد ثم
المزيد فيه ثم الرباعى ثم الخماسى .

٥ - ولما كان كل قسم من هذه الأقسام يشترك فى عدة أبنية راعى فى المجرد الحركة
فى ترتيب الأوزان فكان يقدم ساكن الحشو على المتحرك وكان يتبدىء بالمفتوح
الأول ثم يتبعه المضموم ثم المكسور . كما راعى فى ترتيب أبنية المزيد مكان
الزيادة ، فقدم من الأبنية ما كانت زيادته أسبق مع مراعاة نوع الحركة أيضاً .

٦ - وأحياناً يلوح بين كلمات البناء الواحد اختلافاً فى الصيغة فنجده يقسم كل بناء
إلى أنواع بالنظر إلى صفاته (١) .

(١) انظر الأصل الخامس من نظام دديوان الأدب .

٧ - ولما كانت هناك كلمات كثيرة تشترك في الحرفين الأول والثاني (المعنون باسمهما الباب) وتشترك في الوزن ، رأى أن يرتب كلمات الوزن الواحد بحسب حرفها الأخير^(١) ، فكان يقدم ما آخره أسبق في الترتيب الهجائي ، ماعدا ما كان آخره همزة فكان يؤخره إلى ما بعد آخره ياء^(٢) ولذلك جاءت كلمة مثل «الربىء» بعد «الربيث» و «الربىخ» و «الربيز» و «الربيض» و «الربيط» .

وكان زيادة في الضبط حريصاً على أن يذكر قبل الكلمة باقى حروفها التي لم تدخل فى اسم الباب سواء كان حرفاً واحداً أو أكثر . أى أنه كان ينص على جميع حروف الكلمة ، فحرفها الأولان يذكرهما فى اسم الباب وما بعدهما يضعه قبل الكلمة هكذا .
(فعيل)

د .. الأصيد ..
ل .. الأصيل ..

تحت باب الهمزة والصاد وما بعدهما .

(فعلل)

طبل .. اصطبل ..

تحت باب الهمزة والصاد وما بعدهما .

(الفعللة)

حت باب الباء والحاء وما بعدهما .

ثر .. بحثر ..
ظل .. بحظل ..

(التفعّل)

صل .. التبحصل ..

تحت باب الباء والحاء وما بعدها .

(١) سواء كان الحرف الأخير ثالثاً أو رابعاً . ولذلك رتب كلمات البناء فعلل فى قسم الأسماء هكذا : جلعب - جلسد - جلعد - جلسد - جلهم .. فوجه نظره إلى حرفها الرابع (لا الثالث) ولذا قدم جلعب على جلسد . ولو كان ينظر إلى الحرف الثالث لعكس الترتيب ورتب كلمات البناء فعلل فى قسم الأفعال هكذا : جلسد - جلهم - جلعب - جلهم .
(٢) لعل سر ذلك أن الهمزة فى الوسط أو الآخر يكثر تسهيلها فتقلب إلى حرف علة . ولذلك كانت جديدة أن توضع بجانب الواو والياء .

٨ - التزم في الكلمات المزيدة أن يحذف الزيادة في ذهنه ثم يضع الكلمة في موضعها بالنظر إلى أصولها .

بين شمس العلوم وديوان الأدب :

فإذا أردنا أن نقارن بين نظام هذا الكتاب ونظام ديوان الأدب وجدنا أوجها للتشابه وأخرى للتخالف ، سواء في المنهج أو في تناول المواد ومعالجة الألفاظ :

١ - أما في المنهج فوجه الشبه واضح بين المنهجين إذ أسسا على فكرة واحدة وهي اتباع طريقة الأبنية لضبط الكلمة والنص على حركاتها وترتيب الكلمات بحسب الحروف الهجائية ليكون ذلك حارساً للنقط وإن اختلف تطبيق ذلك :

أ - فنجد الفارابي يقسم الكلمات إلى ستة أقسام بحسب نوع حروفها في حين أن القاضي نشوان راعى فصل المضاعف فقط عن غيره . ولست أفهم سر أفراد المضاعف وحده بباب دون غيره .

ب - ونجد الفارابي يقدم مرحلة التقسيم بحسب الأبنية على مرحلة التقسيم بحسب الحروف بينما نجد القاضي نشوان قد شطر مرحلة التقسيم بحسب الحروف إلى شطرين ، قدم أولهما (وهو اعتبار الحرف الأول والثاني) على مرحلة الأبنية وآخر ثانيهما (وهو اعتبار الحرف الأخير) عن مرحلة الأبنية .

ج - كذلك نجد الفارابي في اعتباره للحروف يرتب بحسب الحرف الأخير والأول (وهو ما يعرف بنظام الباب والفصل) في حين أن القاضي نشوان يرتب بحسب الحرف الأول ثم الثاني ثم الأخير . وفيما عدا ذلك نجد الأسس مشتركة :

أ - فالأصل الثاني في ديوان الأدب هو الأصل الثالث في شمس العلوم .

ب - والأصلان الثالث والرابع في ديوان الأدب هما الأصلان الرابع والخامس في شمس العلوم ، وإن لاحظنا أن الفارابي حرص على النص عليهما في مقدمته في حين أن القاضي نشوان لم يذكرهما في المقدمة وإن التزمهما في داخل الكتاب لكن ليس بالصورة الدقيقة التي وصفها الفارابي .

ج - الأصل الخامس في ديوان الأدب هو في جملته الأصل السادس في شمس العلوم وإن امتاز الفارابي في تطبيقه بالدقة والصرامة

د - الأصل السادس فى ديوان الأدب هو الأصل الأول والسابع فى شمس العلوم وإن اختلف التطبيق . وامتاز نظام القاضى نشوان بالسهولة والدقة وإحكام الضبط .

هـ - الأصل السابع فى ديوان الأدب هو الأصل الثامن فى شمس العلوم . هذا من حيث المنهج .

٢ - فإذا اوزنا بين المعجمين فى تناولهما للمواد ومعالجتهما للألفاظ وجدنا الفرق شاسعاً بينهما ، فديوان الأدب معجم مختصر وقف عند حدود معينة فأهمل المسائل الفقهية والكلامية، ونحى الأشياء الغريبة عن علم اللغة وحد من الأبحاث النحوية والبلاغية ، أى أنه وقف عند حدود المعجم ولم يتعد اختصاصه ، فى حين أن شمس العلوم لم يقف عند حدود ولهم يتقيد بقيود ، فكان يحشد تحت المادة كل ما يمكن حشده من ألوان العلوم والمعارف .

وهذا واضح من الاسم الذى اختاره له وهو « شمس العلوم » ولذلك جاء حجم شمس العلوم ضخماً بالنسبة لحجم ديوان الأدب مع نص القاضى نشوان فى مقدمته على أنه بلغ فى هذا التصنيف من الإيجاز والاختصار جهده وأتى بأقصى الغاية مما عنده^(١) . ولكن ماذا يغنى الاختصار والكتاب ملىء بأخبار الملوك ومعرفة منافع الأشجار وطبائع الأحجار، وبالحديث فى علوم القرآن والقراءات والتفسير والأنساب والأخبار والحساب والفقه والنجوم وتأويل الرؤى والنحو والصرف والعروض ومصطلح الحديث والفرق الإسلامية^(٢) . ولكننا إذا نحينا هذا النوع من البحوث وجدنا المادة اللغوية الخالصة تتحد أو تكاد .

والخلاصة : أن القاضى نشوان متأثر بالفارابى فى منهجه، وأما ما خالفه فيه فأشياء يسيرة لا يظهر فيها عنصر الابتكار أو التفوق وإن خطت بالمعجم العربى خطوة إلى الأمام.

(١) المقدمة ١ / ك .

(٢) المقدمة ١ / و وما بعدها وقد تكلم المؤلف فى أكثر من صفحتين منها عن علم النجوم وأهميته ومنزلته

كذلك نجد المادة اللغوية الخالصة مشتركة بينهما أو متشابهة وإنما ضخم من حجم شمس العلوم تلك الأشتات من العلوم والمعارف التي حشدت فيه حتى وصفه بعض الباحثين بأنه « دائرة معارف على ترتيب المعاجم »^(١) . وقال فيه آخر : « وليست قيمته فيما يحويه من لغة وإنما فيما يحويه من المعارف الأخرى »^(٢) .

ولم يستطع القاضى نشوان بإغفاله الإشارة إلى « ديوان الأدب » أن يقطع هذه الصلة بينهما أو يمحو معالمها . وقد فطن إليها من قديم صاحب « إنباه الرواة » وإن كان لم يوفق حينما اعتبر « شمس العلوم » شرحاً « لديوان الأدب »^(٣) .

(١) الأعلام للزركلى .

(٢) المعجم العربى ١ / ١٨٣ .

(٣) إنباه الرواة ١ / ٥٣ .

٢ - مقدمة الأدب للزمخشري

من الكتب التي سارت على نظام الأبنية « مقدمة الأدب » للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . وقد قسمه إلى خمسة أقسام .

القسم الأول : في الأسماء .

القسم الثاني : في الأفعال .

القسم الثالث : في الحروف .

القسم الرابع : في تصريف الأسماء .

القسم الخامس : في تصريف الأفعال .

ولا يوجد منه بدار الكتب نسخة واحدة كاملة، وإنما توجد عدة نسخ يكمل بعضها بعضها وهي :

١ - نسخة رقم ١٠٠ لغة تشتمل على قسمي الأسماء والأفعال .

٢ - نسخة رقم ٦٣٦ لغة وتشتمل كذلك على قسمي الأسماء والأفعال .

٣ - نسخة رقم ٢٧٢ لغة تنقص قسم الأسماء فقط، وتشتمل على الأقسام الأربعة الأخرى، وكتب عليها خطأ « كتاب الأفعال » .

وصفه

المقدمة :

يبدأ الكتاب بمقدمة صغيرة شغلت من المخطوطة نحو صفحتين، وليس فيها ما يستدعي الوقوف عنده، فهي خطبة افتتح بها كتابه، ولم يتعرض فيها لمنهج الكتاب أو ترتيبه. وكل ما قاله في ذلك « وهو على خمسة أقسام: القسم الأول في الأسماء والثاني في الأفعال والثالث في الحروف والرابع في تصريف الأسماء والخامس في تصريف الأفعال » .

(نظامه)

أما في قسم الأسماء فلم يتبع نظام الأبنية ولا أى نظام آخر، وإنما سلك سبيل المعاجم المرتبة بحسب الموضوعات فقسمه الى أبواب، جمع تحت كل باب منها الكلمات التي تدور حول موضوع واحد، وبدأه بباب جمع فيه الألفاظ الدالة على الأزمنة ثم بباب

يتعلق بالسموات وصفاتها وما فيها، ثم باب في الأرض وصفاتها وما فيها من معادن وأحجار.. ثم.. ثم...

ولم يكن له منهج معين في ذكر الكلمات، بل كان يوردها اعتباطاً دون ضابط أو نظام. ولهذا جاءت الكلمات في الباب الأول على هذا النحو:

وقت - حين - أجل - أوان - إبان - دهر - حقب...

ولهذا نحن نستبعد هذا القسم من دائرة بحثنا.

أما قسم الأفعال فقد اتبع فيه نظام الأبنية، ويتلخص منهجه فيما يأتي:

١ - قسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام هي:

أ - الثلاثي المجرد.

ب - الثلاثي المزيد

ج - الرباعي

وألحق بها قسماً رابعاً جمع فيه (من غير نظام) الأفعال غير المتصرفة.

٢ - قسم كل قسم من الأقسام الثلاثة الأولى إلى أبواب:

أ - فقسم الثلاثي المجرد بحسب ماضيه مع مضارعه إلى ستة أبواب وألحق بها باباً سابعاً للمبني للمجهول وهو باب فعل يُفَعَّل.

ب - أما الثلاثي المزيد فقد قسمه إلى أحد عشر باباً.

ج - وأما الرباعي فقد قسمه إلى خمسة أبواب.

٣ - قسم كل باب من هذه الأبواب إلى أقسام من حيث الصحة والاعتلال. وهذه الأقسام هي:

أ - الصحيح (ويشمل المهموز)

ب - المضاعف

ج - المعتقل الفاء

د - المعتل العين

هـ - المعتل اللام

و- المعتل الفاء واللام.

ز- المعتل العين واللام.

وأحيانا يضيف أقساما أخرى، كأن يفرد للمضاعف المعتل الفاء قسما، أو يفصل بين المعتقل بالواو والمعتل بالياء.

٤- رتب الكلمات تحت كل قسم من هذه الأقسام ترتيبا هجائيا كترتيب الصحاح وديوان الأدب.

أما فى تناوله للمواد ومعالجته لألفاظها، فقد كان يميل إلى الاختصار الشديد، وكان كل همه يتوجه إلى إثبات اللفظ وذكر تصاريقه، ولذلك خلت مواده من الشواهد تماما، ومن التفسيرات إلا نادرا، وذلك كقوله «ضرب مثلا، وضرب فى الأرض، وضرب فى الماء، وضرب على أذنه، وضربه بكذا ضربا، وهى مضربة السيف والمضارب، وضرب الفحل الناقة ضربا، وضرب الجرح ضربانا».

ولهذا نرى من الإجحاف بديوان الأدب أو أى معجم آخر من معاجم الأبنية أن تقارنه بهذا الكتاب من حيث المادة اللغوية.

فإذا أردنا أن نقارن بين «ديوان الأدب» و«مقدمة الأدب» فى النظام وجدنا بينهما تفاوتا كبيرا وفروقا جوهرية تلخص فيما يأتى:

١- الخطوة الثالثة عند الزمخشري تقابل الخطوة الأولى عند الفارابى مع وجود خلاف فى التطبيق، فقد ضم الزمخشري المهموز للسالم، وأفرد له الفارابى قسما خاصا.

٢- الخطوة الثانية فى كتاب الفارابى هى الخطوة الأساسية فى كتاب الزمخشري.

٣- الخطوة الثالثة فى كتاب الفارابى تقابل الخطوتين الأولى والثانية فى كتاب الزمخشري.

٤- الخطوة السادسة من كتاب الفارابى تقابل الخطوة الرابعة فى كتاب الزمخشري.

٥- الأصل الثامن فى ديوان الأدب غير موجود عند الزمخشري.

٦- كان الفارابى يفرد أقساما خاصة لما جاءت منه الصفة على أفعل فعلاء ولم يفعل الزمخشري ذلك.

٧- هناك خلاف فى ترتيب الأبواب كما يتبين من هذه المقارنة:

الثلاثي:

- ١- فعلٌ يفعلُ.
- ٢- فعلٌ يفعلُ.
- ٣- فعلٌ يفعلُ.
- ٤- فعلٌ يفعلُ.
- ٥- فعلٌ يفعلُ.
- ٦- فعلٌ يفعلُ.

مزيد الثلاثي:

- ١- أفعل.
- ٢- فَعَلَّ.
- ٣- فاعل.
- ٤- افتعل.
- ٥- انفعَل.
- ٦- استفعل.
- ٧- تفعَّل.
- ٨- تفاعَل.
- ٩- افعلَّ.
- ١٠- افعالَّ.

١١- (وضعه في الرباعي)

الرباعي والملحق به:

- ١- فعلل والملحق به.
- ٢- تفعَّل والملحق به.
- ٣- افعلَّل والملحق به.
- ٤- افعوعل.
- ٥- افعوَّل.
- ٦- افعلَّل.

- ١- فَعَلْ يفعلُ.
- ٢- فَعَلْ يفعلُ.
- ٣- فَعَلْ يفعلُ.
- ٤- فَعَلْ يفعلُ.
- ٥- فَعَلْ يفعلُ.
- ٦- فَعَلْ يفعلُ.

- ١- أفعل.
- ٢- فَعَلَّ.
- ٣- فاعل.
- ٤- افتعل.
- ٥- انفعَل.
- ٦- افعلَّ.
- ٧- افعالَّ.
- ٨- تفعَّل.
- ٩- تفاعَل.
- ١٠- استفعل.
- ١١- افعوعل.

- ١- فعلل والملحق به.
- ٢- تفعَّل والملحق به.
- ٣- افعلَّل.
- ٤- افعلَّل والملحق به.
- ٥- افعلَّل والملحق به.

يضاف إلى هذا وجود قسم للأفعال «غير المتصرفة» في «مقدمة الأدب» دون «ديوان الأدب».

ومن هذا الجدول نستخلص ما يأتي:

١- أن الزمخشري لم يكن يخضع ترتيب الأبواب لنظام في ذهنه، وإنما كان يضعها هكذا اعتباطاً حيثما اتفق، بخلاف الفارابي فكان يقدم بعض الأبواب على بعض طبقاً للنظام الدقيق الذي شرحه في مقدمة معجمه سواء في ذلك أبواب المجرد أو المزيد.

٢- زاد الزمخشري قسماً للأفعال الجامدة.

٣- زاد الزمخشري قسماً للأفعال المبينة للمجهول.

٤- اعتبر الزمخشري بناء «أفعول» من مزيد الثلاثي واعتبره الفارابي رباعياً.

٥- ذكر الزمخشري بناء «تمفعّل» ولم يذكره الفارابي.

٦- أهمل الزمخشري بناء «أفعول»

٧- اعتبر الزمخشري كلمات مثل «فوقاً» و«جورب» و«قونس» من الرباعي المعتل العين بالواو فوزنها على هذا «فعلل»، واعتبرها الفارابي من الملحق بالرباعي فوزنها «فوعل».

ومن هنا نستبعد أن يكون الزمخشري قد تأثر بـ «ديوان الأدب» أو نظر إليه وهو يؤلف كتابه، وخاصة إذا نظرنا - بجانب ذلك - إلى الفوضى التي اتسم بها قسم الأسماء، وإلا لعمل على أن يتخلص من هذه الفوضى ويضيف إلى نظام الفارابي ما يتقدم بمعاجم الأبنية إلى الأمام، لا ما يرتد بها إلى الوراء.

ولهذا فنحن لانوافق الدكتور حسين نصار في قوله: «إن الزمخشري تأثر في كتابه خطي الفارابي في ديوانه ووضع كتابه على مثاله»^(١). وقوله: «إن الزمخشري في قسم الأفعال سار على نهج الفارابي مع بعض خلاف ضئيل»^(٢) فالخلاف جوهري والشقة واسعة والبون بين المعجمين شاسع.

(١) المعجم العربي ١/ ١٨١

(٢) المرجع ١/ ١٨٢

أما القسم الخاص بالحرف فلا نجد له نظيراً في ديوان الأدب، وهو مما يؤخذ على الفارابي. ومع هذا فليس لقسم الحروف في «مقدمة الأدب» أهمية كبيرة، فهو قسم قصير جداً لم يعالج فيه الزمخشري الحروف معالجة اللغوي، وإنما عالجها معالجة النحوي الذي يبحث عن الأثر الإعرابي ولذلك كانت أقسامه:

فصل في الحروف التي تجر الأسماء.

فصل في الحروف التي تنصب الأسماء.

فصل في الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

وغير ذلك.

فهو عمل ناقص وجهد قليل.

وأما القسم الرابع الخاص بتصريف الأسماء، والقسم الخامس الخاص بتصريف الأفعال فيتناولان موضوعات تمس النحو والصرف كالإعراب والبناء، والتعريف والتكثير، والإفراد والتثنية والجمع، والتصغير، والنسب... ولهذا لن نتعرض لهما لأنهما بعيدان عن موضوعنا.

٢. ديوان لغات الترك

لم يقف تأثير ديوان الأدب على معاجم اللغة العربية، بل تعداها إلى غيرها من اللغات، فوجد معجماً في اللغة التركية يؤلف باسم «ديوان لغات الترك» يحتذى نظام الفارابي احتذاء يكاد يكون كاملاً.

ومؤلفه هو محمود بن الحسين بن محمد الكاشغري من أهل كاشغر على حدود الصين، وقد توفي سنة ٤٦٦ هـ (١).

والكتاب معجم يشرح الألفاظ التركية بعبارة عربية، وأحياناً يأتي بمقابل الاستعمال التركي من الاستعمال العربي.

ووجه الشبه واضح تمام الوضوح بين هذا الكتاب وديوان الأدب في الترتيب، وإن لم يشر المؤلف إلى ذلك ولم يذكر اسم الفارابي. وليس بينهما من الاختلاف إلا اختلاف تقتضيه طبيعة كل من اللغتين. ويمكنك أن تلمس التأثير واضحاً منذ النظرة الأولى حينما تقرأ في مقدمة الكتاب، وهناك ألفاظ بعينها وردت في المقدمتين - والمنهج في الترتيب هو المنهج لا يختلفان إلا في أشياء يسيرة فرضها الاختلاف بين اللغتين وحتمتها طبيعة كل منهما.

واليكم الآن موازنة بين الكتابين ليتضح مدى ما بينهما من تشابه بل تماثل:

المقدمة

ديوان لغات الترك	ديوان الأدب
١- بدأها كذلك، وإن اختلفت الألفاظ عن ألفاظ الفارابي.	١- بدأها بحمد الله والصلاة على رسوله وآله أجمعين.
٢- ألف كتابه برسم الحضرة المقدمة النبوية.. سيدنا ومولانا أبي القاسم عبدالله بن محمد المقتدي بأمر الله.	٢- ألف كتابه للشيخ أبي الحسن أحمد ابن منصور ولأولاده ولجماعة المسلمين.

(١) الأعلام للزركلي.

ديوان الأدب

ديوان لغات الترك

٣- قال الفارابي: رتب كل كلمة فجعلتها أولى بموضعها مما يقدمها أو يعقبها ليجدها المرتاد لها في بقعة بعينها رابضة من غير نص مطية أو إداب نفس.
٤- قال الفارابي: جعلته ستة كتب.

٥- قال الفارابي: جعلت كل كتاب من هذه الكتب شطرين أسماء وأفعالا وقدمت الأسماء في أمثلتها وأبوابها على الأفعال ثم تلوتها بالأفعال مبوبة على مراتبها ومدارجها مقداً للأحق فالأحق منها.

٦- ابتدئ بالأسماء التي في أواخرها الباء ثم تتجاوزها إلى ما بعدها حتى تأتي على حروف المعجمة.

٧- لم نذهب في ذلك مذهب الخليل بن أحمد ولم نرتب ترتيبه ميلاً إلى الأشهر لقرب متناوله وسهولة مأخذه على الخاصة والعامة.

٨- نص الفارابي على أنه ذكر في كتابه ماورد في قرآن أو سنة أو حديث أو شعر أو رجز أو حكمة أو سجع أو مثل أو نادرة.

٣- وقال الكاشغري: أنخت كل كلمة في محلها وأنهضتها من عدوائها ليصادفها في مبركها طالبها ويرصدها في مسلكها راغبها.

٤- وقال الكاشغري: حصرت هذه اللغة بأسرها في ثمانية كتب.

٥- وقال الكاشغري: جعلت كل كتاب من هذه الكتب شريحين، أسماء وأفعالا وقدمت الأسماء على الأفعال ثم قفوتها بالأفعال مبوبة على مراتبها الأولى فالأولى.

٦- وضعته مرتبا على حروف المعجم.

٧- ولقد تخالجت في صدرى أن أبني الكتاب كما بنى الخليل كتاب العين وأذكر المستعمل والمهمل، فكانت تلك الطريقة أو عب.. إلا أن هذا البناء أصوب لما أن مأخذه أقرب.. فملت إلى هذا الترتيب طلباً للتخفيف وتقصيراً للتأليف.

٨- نص الكاشغري على أنه وشح كتابه بحكمة أو سجع أو مثل أو شعر أو رجز أو نثر.

ديوان الأدب

ديوان لغات الترك

٩- وقال الكاشغري: «برزت بتصنيف لم أسبق إليه وتأليف لم يوقف عليه».

١٠- أدرجت الأصول بعلل أوضحها وأقيسة فيها اقترحتها.

١١- نثرت فيها شواهد من أشعارهم التي تفوهوا بها في إيدانهم بالأمور وأشعارهم.

١٢- وقال الكاشغري: «وكذلك الأمثال التي ضربوها على مدارج الحكمة في الكربة والنعمة».

١٣- تحدث الكاشغري عن منتهى الأبنية في اللغة التركية فذكر أنه السداسي، والسباعي في الأسماء قليل. ولا يجاوز السباعي.

١٤- تحدث الكاشغري عن أحرف الزيادة في الأسماء والأفعال في اللغة التركية.

١٥- وقال الكاشغري: نقدم ساكن الحشو على المتحرك ثم المتحرك الحشو في أوجه حركاتها.

١٦- وقال الكاشغري: نبتدىء بالثنائي ثم بالثلاثي ثم بالرباعي ثم

٩- قال الفارابي «مشتملا على تأليف لم أسبق إليه وسابقا بتصنيف لم أراحم عليه».

١٠- أبنيت عن مواضع العلل بعلل شرحتها وأوضحتها.

١١- استشهدت بالأشعار الصحيحة المأثورة عن العلماء.

١٢- قال الفارابي: «والمثل ما ترضاه الخاصة والعامة.. واستدروا به الممتنع من الدرر، وتفرجوا به عن الكرب المكررة وهي من أبلغ الحكمة».

١٣- تحدث الفارابي عن منتهى الأبنية في اللغة العربية فذكر أنها في الأسماء الخماسي وفي الأفعال الرباعي.

١٤- تحدث الفارابي عن أحرف الزيادة في الأسماء والأفعال في اللغة العربية.

١٥- قال الفارابي: نبتدى بالمفتوح الأول لأن الفتحة أخف الحركات ثم تبيعه المضموم ثم المكسور ونقدم ساكن الحشو على المتحرك لأن السكون أخف من الحركة.

١٦- قال الفارابي «القول في تقديم بعض الأمثلة على بعض: أولها الثلاثي

ديوان الأدب

المجرد ثم ما لحقته الزيادة في أوله وهى
الهمزة والميم ثم المثقل الحشو وهو عين
الفعل ثم ما لحقته الزيادة بين العين منه
واللام ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام ثم
الرابعى ثم الخامسى

١٧ - قال الفارابى: «القول فى تقديم
الحروف بعضها على بعض: «يتبدى
بالأسماء التى فى أواخرها الباء ثم
تجاوزها إلى ما بعدها حتى تأتى على
حروف المعجمة كلها سوى حروف
الاعتلال.

١٨ - إذا فرغنا من الحرف ابتدأنا ما بعده بغير
حرف نسق ليكون ذلك دليلا على
مستأنف ما بعده.

١٩ - ذكر الفارابى الصفات التى لا تدخل فى
الذكر وعد أنواعها وكذلك فعل بالنسبة
للمصادر.

٢٠ - قال الفارابى «قول آخر فيما ذكر فى
الكتاب ولم يذكر وغير ذلك مما لا غنى
لنا عن الإنباء عنه» كل ما كان من أسماء
البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما
أشبه ذلك فذكرناه فسرنا عنه بأنه اسم
موضع لأنه اسم علم يأتى على ما لا يأتى
عليه الخاص من الأسماء إلا أن يجيء أمر
مشهور فتضطر إلى التصريح به.

ديوان لغات الترك

بالخامسى ثم بالسداسى ثم ما لحقته
الزيادة فى أوله وهى الهمزة وما
يوافقها ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء
والعين فى أوجه حركاتها ثم ما
لحقته الزيادة بعد اللام.

١٧ - وقال الكاشغرى: «القول فى
تقديم الحروف بعضها على بعض
تبدىء بالأسماء التى فى أعجازها
الباء ثم نمر إلى ما بعدها حتى
نستوفى حروف المعجم كلها
اقتداء بأئمة الأدب وتشبيها فى
البناء بلغات العرب.

١٨ - ولم نورد فى أثناء اللغات واو
النسق لأنه لا مدخل له فى هذه
اللغة فافهم.

١٩ - وكذلك فعل الكاشغرى بالنسبة
للغة التركية.

٢٠ - وقال الكاشغرى: «قول آخر لما
ذكر فى الكتاب أو لم يذكر» ما كان
من أسماء الجبال والمهامم والأودية
والمياه والغدران ذكرت التى فى
بلاد الإسلام. وما كان دخيلا فى
هذه اللغة لم يذكر... وما كان من
أسماء الرجال والنساء كذلك.

النظام:

وكما تأثر الكاشغرى بالفارابى فى مقدمته وتابعه فى عناصرها وفى الموضوعات التى تناولها تأثر به واحتذاه فى نظام الكتاب احتذاء يكاد يكون كاملا. وما بينهما من خلاف فى الترتيب خلاف تافه لا يعد ابتكارا أو تجديدا، ومنه ما أملتة طبيعة الاختلاف بين اللغتين، وحثمه التباير بينهما.

وإليك موازنة بين النظامين لنرى مقدار التشابه بينهما:

ديوان الأدب	ديوان لغات الترك
١- قسم الفارابى كتابه إلى ستة أقسام هى السالم والمضاعف والمثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة والمهموز	١- قسم الكاشغرى كتابه إلى ثمانية أقسام هى الستة السابقة + كتاب الغنة، وكتاب الجمع بين الساكنين.

ومن هنا يظهر أن الكاشغرى لم يكتف بأخذ التقسيم عن الفارابى بل أخذ عنه كذلك مصطلحات الأقسام فاستعمل أيضا اصطلاحات: السالم والمضاعف والمثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة والمهموز. وقد اعترف الكاشغرى بذلك فقال: «واستعرت ألقاب هذه الكتب والأبواب من العربية اصطلاحا لمعرفة الناس بها»^(١).

وكل ما بينهما من خلاف هو:

١- أن الكاشغرى بدأ بكتاب المهموز وقدمه على سائر الأبواب تيمنا بكتاب الله تعالى^(٢).

ب- أنه زاد كتابين هما كتاب الغنة وكتاب الجمع بين الساكنين.

وليس هذا فى الحقيقة خلافا فى المنهج وإنما هو خلاف فى التطبيق فرض الثانى منهما طبيعة اللغة التركية.

(١) ص ٥، وقد أشار بروكلمان إلى هذا التشابه الكبير بين الكتابين فقال: «كان ديوان الأدب مثالا للكتاب الذى ألفه الكاشغرى وأسماء ديوان لغات الترك» (S. I. 195).

(٢) ص ٤.

ديوان الأدب

ديوان لغات الترك

- | | |
|---|---|
| <p>٢- وكذلك فعل الكاشغرى.</p> <p>٣- وكذلك فعل الكاشغرى.</p> <p>٤- وكذلك فعل الكاشغرى (انظر المقدمة).</p> <p>٥- وكذلك فعل الكاشغرى.</p> <p>٦- وكذلك فعل الكاشغرى، فقد أتبع باب الثنائى من كتاب الأفعال - قسم السالم، بتذييل عن «العلل والتصاريف وبيان الصفات ومجارى الأقيسة» تحدث فيه عن التصاريف المختلفة للأفعال والمصادر والصفات وسائر المشتقات كأسماء الزمان والمكان والآلة.. وكذلك أتبع أبواب الثلاثى والرابعى والخماسى</p> | <p>٢- جعل الفارابى كل كتاب من هذه الكتب شطرين أسماء وأفعالا وقدم الأسماء.</p> <p>٣- قسم الفارابى كل شطر من الأسماء والأفعال إلى أقسام بحسب التجرد والزيادة (وقد سبق تفصيل ذلك).</p> <p>٤- وضع الفارابى قاعدة لتقديم بعض الأبنية على بعض بحسب نوع حركتها.</p> <p>٥- ولما كانت هناك كلمات كثيرة تشترك فى الوزن الواحد رأى الفارابى أن يرتب الأوزان، بحسب حرفها الأخير مع أولها ووسطها.</p> <p>٦- كان الفارابى فى كثير من الأبواب ولاسيما فى شطر الأفعال يذيل الباب بتعقيب يتحدث فيه عن أحكام عامة تتعلق بالباب.</p> |
|---|---|

وكذلك تأثر الكاشغرى بالفارابى فى القواعد والأسس التى ذكرها فى مقدمته وطبقها فى كتابه وقد سبق تفصيل ذلك فى مقارنتنا بين مقدمتى الكتابين.

الفصل الثالث

كتب المجاميع اللغوية

سارت هذه الكتب في نفس الاتجاه السابق لعصر الفارابي، مع شيء من البسط والتوسع والاهتمام بالتفصيلات، ومن هذه المؤلفات:

١- المخصص لابن سيده

أفرد ابن سيده في هذا الكتاب أبوابا كثيرة للحديث عن أبنية الأفعال والمصادر والأسماء، وتوسع في ذلك حتى شغل ما يقرب من أربعمائة وخمسين صفحة متبالية، بالإضافة إلى ماجاء متفرقا في أماكن كثيرة.

وقد بدأ بأبنية الأفعال والمصادر، وما يتعلق بالفعل من أبنية الفاعلين والمفعولين، وغير ذلك من أسماء الأزمنة والأمكنة (١).

وبدأ من الأبنية بالفعل الثلاثي المجرد ففصل أوزانه بالنسبة لمضارعه، وذكر ما يتعدى منه وما لا يتعدى، ثم شرع في بيان مصادره. وكانت طريقته أن يذكر الباب من الأفعال، ثم يذكر ما جاء منه من مصادر، فإذا كان المصدر غالبا لم يستقص أمثله، وإنما «يتقصى» ما سواه لخروجه من باب الغالب، وحصوله في حيز النادر (٢).

ولم يكن يرتب المصادر أي ترتيب، لأنه لم يقصد تأليف معجم، وإنما أراد وضع «قوانين من المصادر والأفعال» (٣). ثم عاد فنقل ما كتبه سيبويه في المصادر والأفعال، وحلله عقدا عقدا (٤) «على حد تعبيره» (٤)، مستعينا بما كتبه أبو علي الفارسي، وأبو سعيد السيرافي، والمبرد، والزمجور، وابن السكيت وأضرابهم في هذا الشأن. واستطرد من ذلك إلى موضوعات كثيرة أهمها حديثه عن معاني صيغ الزوائد، ثم «عن مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة» (٥)، ثم «مصادر بنات الأربعة» (٦)، وتخلل ذلك وتلاه حديث عن بناء اسم المرة، والهيئة والزمان، والمكان، والآلة، والمصدر الميمي.

(٢) ١٢٧/١٤

(١) ١٢٢/١٤

(٤) السابق والصفحة.

(٣) ١٣١/١٤

(٦) ١٩٠/١٤ وما بعدها.

(٥) ١٨٤/١٤ وما بعدها.

والبحث في هذا الجزء من المخصص يتسم بطابع التقنين، ومحاولة التقييد، وتجميع الجزئيات، فهو بحث نحوي صرفي أكثر منه لغوي.

وقد اختص ابن سيده صيغتي «فعل وأفعل» بجزء كبير من بحثه، وأفرد لهما أبواباً عدة، فباب لـ «فَعَلْتُ وأفَعَلْتُ»^(١)، وثان لـ «فَعَلْتُ وأفَعَلْتُ باتفاق المعنى»^(٢)، وثالث لـ «فَعَلْتُ وأفَعَلْتُ»^(٣) ورابع لـ «أفَعَلْتُ دون فَعَلْتُ»^(٤)، وخامس لـ «فَعَلْتُ وأفَعَلْتُ باختلاف المعنى»^(٥)، وسادس لـ «فَعَلْتُ الشَّيْءُ وفَعَلْتُهُ أَنَا»^(٦).

ولم يكن - كغيره من أصحاب المجاميع اللغوية - يرتب الأبواب أى نوع من الترتيب، بل كان يسوق الألفاظ تحتها كيفما اتفق. ولم يشذ إلا في باب «أفَعَلْتُ دون فَعَلْتُ»^(٧)، فقد حاول أن يرتب أفعاله بحسب أوائلها على الترتيب الهجائي المعروف.

وحينما فرغ من الحديث عن الأفعال والمصادر عقد أبواباً لمثلة الأسماء، ملأ معظمها بأمثلة جاءت بلغتين فأكثر على نحو ما فعل ابن السكيت في «إصلاح المنطق» وهو في هذه الأبواب متأثر بابن السكيت وناقل عنه، ويشارك معه في العناوين وفي المادة اللغوية كذلك^(٨).

وقد خص بالذكر أبنية المقصور والممدود، فذكر للأول ثمانين بناءً، وللثاني خمسين بناءً، وبعض ما ذكره لم يذكره سيويه ضمن الأبنية^(٩). ووضع معايير يعرف بها المقصور والممدود^(١٠)، وتحدث عن كيفية تثنيتهما^(١١)، وغير ذلك. ثم عاد إلى بعض أبنية المقصور فأفرد لكل بناء منها عنواناً مستقلاً كان يسوق تحته الألفاظ دون ترتيب^(١٢). ولم أفهم السر في إفراد بعض أبنية بالحديث دون بعض. ثم خص بالذكر أبنية من المقصور جاءت اسماً في بعض الكلام وصفة في بعضه^(١٣). ثم عاد إلى بعض أبنية الممدود فأفرد لكل بناء منها عنواناً مستقلاً كان يسوق تحته الألفاظ دون ترتيب^(١٤)، وخص باهتمامه

٢٢٧/١٤ (١) ٢٥٤/١٤ (٢) ٢٥٤/١٤ (٣)

٢٥٥/١٤ (٤) ٢/١٥ (٥) ٥٤/١٥ (٦)

٢٥٥/١٤ (٧)

(٨) انظر المعجم العربي ١/١٧٣، ١٧٤، وقارن ماجاء في إصلاح المنطق، بما جاء في المخصص ٧٤-٩٤

٩٦/١٥ (٩) ١٠٠/١٥ وما بعدها ١١١/١٥ (١١) ١١٦

٢١١-١٥٨/١٥ (١٢) ٢/١٦ (١٣) وما بعدها ٢٠/١٦ (١٤) وما بعدها

بناء «فعلاء»^(١) ثم انتقل إلى الحديث عن المذكر والمؤنث. وأفرد لأبنية الصفات لكل منهما حديثاً مستقلاً. وبدأ بأبنية صفات المؤنث^(٢) ثم أبنية صفات المذكر^(٣) ووصف تحت كل بناء ماسم منه من ألفاظ دون نظام

وإفراده الصفات بأبنية مستقلة لم يبتدعه، فقد سبقه إليه سيبويه والزيدي وغيرهما. فكانوا عند حديثهم عن الأبنية ينبهون إلى مجاء منها خاصة بالأسماء، أو خاصة بالصفات، أو مشتركا بينهما.

كذلك إفراده أبنية المقصور والمدود يبحث خاص قد سبق فيه بابن ولاد وأبي على القالي، وإن لم يتبع أولهما في تأليفه نظام الأبنية.

٢- المزهري للسيوطي

كذلك أفرد السيوطي في كتابه «المزهري في علوم اللغة وأنواعها» أبواباً للأبنية وبدأ بأبنية الأسماء فقال: «ذكر أبنية الأسماء وحصرها»، واستهله بما قاله ابن القطاع في مقدمة كتابه عن الأبنية^(٤) (وستفصل الحديث عنه في الفصل التالي).

وبدأ من الأبنية بمضعف الثلاثي المجرد، وذكر له ثمانية أبنية، ومثل لكل بناء. ثم انتقل إلى أبنية الثلاثي المجرد غير المضعف فذكر له عشرة أبنية. ثم انتقل إلى أبنية المزيد من الثلاثي المضاعف وقسمه قسمين:

أ- ماتكرر فيه حرف واحد نحو سوسن.

ب- ماتكرر فيه حرفان نحو قمقم.

وذكر أبنية كل قسم مع التمثيل. ثم انتقل إلى أبنية المزيد من الثلاثي غير المضعف فذكر أبنيتها، وبعد ذلك انتقل إلى الرباعي المجرد والمزيد، ثم الخماسي المجرد والمزيد فذكر أبنيتهم، ثم ذكر أبنية الملحق بالرباعي، والملحق بالخماسي مع التمثيل.

وبعد أن فرغ من أبنية الأسماء تحدث عن أبنية الأفعال، وبدأ بالثلاثي المجرد، ثم مزیده سواء كانت الزيادة للإلحاق أو لغيره، ثم الرباعي المجرد ومزیده.

(٢) ١٦ / ١٢٠ - ١٧٠

(١) ٣٩ - ٦٣

(٤) المزهري ٢ ٤

(٣) ١٦ / ١٧٠

وكانت الظاهرة الملاحظة عليه اهتمامه بحصر الأبنية وعدّها مع التمثيل - فقط - لكل بناء منها. ولم يكن من همه حصر الكلمات الواردة تحت كل بناء، ولذلك لم يشغل كل ما سبق أكثر من أربعين صفحة.

ثم عقد فصلا للأبنية النادرة، سواء كانت النادرة في نوع الحروف مثل: بيه، وجرّح، وأجأ، وقرقف، ويبر، ودَدَن^(١)، أو في نفس الصيغة مثل: فَعَلَل، فَعَوَلَى، فَعَوِيل^(٢). وذكر بعض الألفاظ المماتة، والأبنية الممتنعة في اللغة العربية^(٣)، والأبنية النادرة أو القليلة^(٤).

وحين بدأ يتحدث عن الأبنية النادرة اتجه إلى حصر الأمثلة، وحصر ألفاظ كل مثال، نقلا عن العلماء الذين سبقوه. ولم يكن بحاجة إلى أن يرتب ألفاظ كل بناء أى نوع من الترتيب، لأنها ألفاظ معدودة لا يشق على القارئ قراءتها جميعها. وكان في هذه الفصول كثير النقل عن «الفارابي» بشكل لافت للنظر.



وهكذا نرى أن كتب المجاميع اللغوية كان همها تصنيف المادة اللغوية وتبويبها، وإفراد كل مجموعة منها بعنوان. ولكنها لم تراعى تنظيم المادة اللغوية داخل الأبواب، بل كانت تسوقها اعتباطا دون ضابط أو نظام.

٤٤، ٤٣/٢ (٢)

٤٣، ٤٢/٢ (١)

٤٩/٢ (٤) وما بعدها

٤٩ - ٤٦/٢ (٣)

الفصل الرابع جهود النحويين

سارت جهود النحويين في نفس الاتجاهين اللذين سارت فيهما قبل الفارابي وهما:
أولاً: تخصيص فصول في كتب النحو للحديث عن الأبنية، كما فعل الزمخشري في
«المفصل» والسيوطي في «جمع الهوامع» وغيرهما.
ويمتاز بحث الزمخشري بالإيجاز الشديد والتركيز، وترك التفاصيل على طريقة
أصحاب المتن (١)

أما السيوطي فكان حرصاً كل الحرص على الجمع والاستقصاء، وذكر الأبنية المجمع
عليها والمختلف فيها، والنص على الأبنية التي استدرکها العلماء على سبيل
وكانت طريقته أن يأتي في كل نوع من الأبنية ويذكر عدد أبنيته بمقتضى القسمة
العقلية، ثم يذكر عدد الأبنية المسموعة باتفاق، ثم يذكر الأبنية التي أضافها بعضهم،
والأبنية التي انفرد بها بعض العلماء (٢)

وفيما عدا ذلك لا نجد شيئاً يستحق الذكر.

ثانياً: أما الاتجاه الآخر وهو أفراد الأبنية بمؤلف مستقل يعمل على حصرها والتشمل
لها، فقد ألف فيه ابن القطاع (ت ٥١٥هـ)، والقاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي
(ولد سنة ٥٥٥هـ) (٣)، وألف ابن مالك في أبنية الأفعال فقط.
ولم يصلنا كتاب الخوارزمي، ووصلنا كتابا ابن القطاع وابن مالك.

(١) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٤٣/٦ وما بعدها، ١١٢/٦ وما بعدها، ١/٧ - ١٦٢.

(٢) انظر جمع الهوامع ١٥٨/٣ وما بعدها.

(٣) معجم الأدباء ٢٥٢/١٦.

١ - الأبنية لابن القطاع

هو خير ما يمثل هذا النوع من المؤلفات، فهو جامع لأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ولذلك كتب في صدره: «كتاب أبنية الأسماء الثنائية المجردة والمزيدة. والثلاثية المجردة والمزيدة، والرابعة المجردة والمزيدة، والخماسية المجردة والمزيدة، والمصادر الثلاثية، والرابعة، والمزيدة، على غاية الاستيفاء والنظام، ونهاية الاستقصاء والتمام»

وهذا حق. فالكتاب يمتاز بالاستقصاء والتحرى والتتبع، حتى وصل إلى عدد من الأبنية لم يصل إليه أحد قبله. وندع ابن القطاع نفسه يصف لنا عمله، وذلك في قوله: «أما بعد، فإنني رأيت العلماء قد صنفوا في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا فيها من المقال. وما منهم من استوعبها ولا أتى على جملتها، واضطربوا في أبنيتها، وخلطوا في رتبها على أن سبويه أول من ذكرها، وأوفى من سطرها فجميع ما ذكر منها في كتابه ٣٠٨ مثال، وعنده أنه ذكر جملتها، وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سبويه، وزاد عليه ٢٢ مثالا. وزاد أبو عمرو الجرمي عليه أمثلة يسيرة. ثم زاد ابن خالويه أيضاً أمثلة يسيرة. وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر».

«وكذلك فعلوا في مصادر الثلاثي لم يذكر أحد منهم أكثر من ٣٦ مصدرا، وذكرت منها ١٠٠ مصدر. فلما رأيت ذلك أردت أن أستوعبها، وأتى على جملتها حسب الطاقة والاجتهاد، فعولت في ذلك على ما ذكرته العلماء في كتبها، وفرقتها في تواليها، وسطرته في مصنفاتها، كأبي عمرو بن العلاء، ويونس ابن حبيب، والخليل، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، وأبي محمد اليزيدي، والمفضل الضبي، والأصمعي، والكسائي، وأبي زيد الكلابي، وأبي عمرو الشيباني، وسبويه، والأخفش، والنضر بن شميل، وخلف الأحمر، وابن الأعرابي، وأبي عمرو الجرمي، وأبي عبيد، والفراء، واللحياني، والمازني، وأبي حاتم السجستاني، والرياشي، والأثرم، ومحمد بن حبيب، وقطرب، ويعقوب بن السكيت، وثعلب، والمبرد، وابن قتيبة، وأبي حنيفة الدينوري، وابن كيسان، وابن دريد، وأبي الحسن الهنائي، وأبي إسحاق الزجاج، وابن ولاد، وابن خالويه، وأبي إسحاق النجيري، والجوهري، والأزهري، وابن فارس القزويني، وأبي الحسين المهلب».

«فالذى انتهى إليه وسعنا، وبلغ إليه جهدنا بعد البحث والاجتهاد ١٠٠٠ مثال. و ٥٠٠ مثال و ١٠ أمثلة: للثنائي منها ١٠٠ مثال و ٩٧ مثالا وللثلاثي السالم ١٧ مثالا. وللمضاعف والمكرر منه ٥٤ مثالا. وللمزيدة من الثلاثي ١٠٠٠ مثال و ٣٢ مثالا. وللرباعي السالم ١٥ مثالا، وللمضاعف منه ١٤ مثالا. وللمزيدة من الرباعي ١٥٦ مثالا، وللخماسي السالم ١٠ أمثلة، وللمزيدة من الخماسي ١٥ مثالا» (١).

وقدم المؤلف بين يدي حديثه عن الأبنية بمقدمة تصريفية تناولت أقل أصول الأسماء وأكثر أصولها (٢)، وأقل أصول الأفعال وأكثر أصولها (٣)، وذكر الحروف (٤)، وحروف الزوائد (٥)، وحروف البدل (٦).

ثم شرع في ذكر الأبنية، وبدأ بأبنية الأسماء، وقدم الثنائي منها ومزیده (٧)، وتلاه الثلاثي. ثم الرباعي، ثم الخماسي، ثم انتقل إلى أبنية الأفعال، وختم بأبنية المصادر. وقد لاحظت على المؤلف أشياء منها:

١ - تكلفه في تعداد الأبنية، وتتبعه للأمثلة النادرة، وإنسرافه في تطبيق قاعدة المزيد، حتى اعتبر كل ما كان من حروف الزيادة زائدا، ووضعه في الميزان، مما عقد الأبنية تعقيدا شديدا، وأخرج هذا العدد الضخم من الأبنية ذات الأوزان الغريبة مثل «فمَعَال» عملاق (٨)، و«فَعَامِل» دلامص (٩)، و«فَعْقَلِيل» أو «فَعْقَلِيلِيع» : سلسيل (١٠)، و«فَهْجَل» : زهلق (١١)، و«فَهْجَقَال» أو «فَهْجَقَال» : سهنساء (١٢)، و«فَلْعَل» : قلمس (١٣) : إلخ.

٢ - اهتمامه بذكر أقوال العلماء واستيفاءه الحديث عنها، كقوله: «وقد اختلف العلماء في وزن الثنائي المكرر من الاسم والفعل. فقال الخليل ومن تابعه من البصريين

(١) المقدمة ورقة ٢، ٣	(٢) ورقة ٣، ٤
(٣) ورقة ٦	(٤) ورقة ٧
(٥) ورقة ٧ - ٩	(٦) ورقة ٩ - ١١
(٧) عرف الثنائي بأنه «ما كان على حرفين من حروف السلامة، ولا تبال أن تتكرر فاؤه أو عينه، أو يلحق بالثنائي أو الرباعي أو الخماسي أو السداسي أو السباعي»	
(٨) ورقة ٤٥	(٩) ورقة ٤٦
(١٠) ورقة ٤٨	(١١) ورقة ٥٤
(١٢) ورقة ٥٣	(١٣) السابق

والكوفيين: وزنه: «فعفل» (١) تكررت فاؤه. وهذا هو ظاهر اللفظ، وبه قال أبو إسحاق الزجاج، وأحد قولي ابن كيسان وغيرهم من المتأخرين. وقال سيوييه وأصحابه وبعض الكوفيين: وزنه فعَل، أصله (يعنى ربرب) رَبَّيْبٌ. فلما اجتمعت ثلاثة أحرف من جنس واحد أبدلوا الأوسط حرفاً من جنس الحرف الأول، وهو الفاء. وقال الفراء وكثير من النحويين: وزنه «فعفع» تكررت فاؤه وعينه (٢).

٣ - أنه كان يذكر أمثلة - فقط - لكل بناء، ولم يحاول حصرها. كما كان يذكر الأمثلة بدون ترتيب.

ويعتبر عمل ابن القطاع هذا القمة لمحاولات العلماء المتكررة لحصر أبنية اللغة العربية وأوزانها. ولكن مما يؤسف له أن الكتاب لم يصلنا كله، وإنما سقطت من وسطه أوراق لا يُعلم مقدارها (٣).

٢ - لامية الأفعال لابن مالك

نظم ابن مالك قصيدة لامية في أبنية الأفعال تربو على مئة بيت، تحدث فيها عن أبنية الماضي مع المضارع من الثلاثي المجرد، وعن بناء الرباعي المجرد، وعن أبنية المزيد، ثم تحدث عن كيفية أخذ المضارع من الماضي، وعن بناء الفعل للمجهول، وعن كيفية أخذ الأمر من المضارع، وعن بناء اسم الفاعل، واسم المفعول، وأبنية المصادر، واسم المرة والهيئة، والمصدر الميمي، واسم الزمان والمكان. ولم يأت فيها بجديد سوى النظم والاختصار.

(١) وهو الرأي الذي اختاره المؤلف وسار عليه.

(٢) ورقة ١٢.

(٣) انظر الورقة ٨٠.

وبعد:

فهذه دراسة مركزة لما علمت وصوله إلينا من معاجم الأبنية، سواء منها ما يدخل تحت المعاجم النوعية أو المعاجم الشاملة، أتبعتها بدراسة مختصرة لأهم الجهود التي قدمت في دراسة الأبنية وإن لم تأخذ شكل المعجم.

وهي دراسة اتخذت الفارابي محوراً باعتباره صاحب أول معجم شامل من معاجم الأبنية. كما أنها راعت التسلسل التاريخي من ناحية، وإبراز التأثير العربي على المعاجم التركية والفارسية من ناحية أخرى.

وأرجو أن أكون قد وفقت في إلقاء الضوء على هذا الجانب من المعاجم الذي لم يلق من الباحثين قديمهم وحديثهم العناية الكافية.

مصادر البحث ومراجعته

- ١ - أبنية الأسماء والمصادر لابن القطاع - مصورة دار الكتب المصرية رقم ٦١١١ هـ.
- ٢ - تحاف الأكابر بإسناد الدفاتر للشوكانى - مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٢٢٤ مصطلح الحديث طلعت.
- ٣ - أخبار النحويين البصريين للسيرافى - تحقيق طه الزينى وعبد المنعم خفاجى ط . أولى.
- ٤ - أدب الكاتب لابن قتيبة - ط . ليدن سنة ١٩٠٠ ، والمكتبة التجارية بالقاهرة.
- ٥ - الاستدراك على سيويه للزبيدي - ط . روما سنة ١٨٩٠ .
- ٦ - أسماء الوحوش وصفاتها للأصمعى - ط . أوربا ١٨٨٨ م .
- ٧ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبى المحاسن عبد الباقي بن على بن المجد - مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٦١٢ تاريخ .
- ٨ - إصلاح المنطق لابن السكيت - تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وعبد السلام هارون ط . المعارف سنة ١٩٥٦ - ط . ثانية .
- ٩ - الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٦١ .
- ١٠ - إضاءة الراموس للفاسى - مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٠٠ لغة .
- ١١ - الأعلام للزركلى .
- ١٢ - الأفعال الثلاثية والرابعة لابن القوطية - ط . ليدن سنة ١٨٩٤ م .
- ١٣ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط . دار الكتب .
- ١٤ - إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا اليابانى ط . إستنبول سنة ١٣٦٤ .
- ١٥ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى - ط . السعادة ط . أولى سنة ١٣٢٦ هـ .

- ١٦ - بلدان الخلافة الشرقية - تأليف لسترنج وترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد - ط بغداد سنة ١٩٥٤ .
- ١٧ - البلغة فى أصول اللغة للسيد محمد صديق حسن خان - ط - القسطنطينية .
- ١٨ - تاج العروس للزبيدي .
- ١٩ - تاج المصادر لبوجعفر ك (عربى) - مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٣٢ لغة .
- ٢٠ - تاج المصادر لبوجعفر ك (عربى فارسى) ط حجر بالهند سنة ١٣٢٠ .
- ٢١ - تاريخ آداب اللغة العربية لجرى زيدان - ط الهلال سنة ١٩٣٦ .
- ٢٢ - تاريخ الترك فى آسيا الوسطى - تأليف بارتولد، ترجمة أحمد السعيد سليمان - ط الأنجلو - من سلسلة الألف كتاب .
- ٢٣ - تاريخ الحضارة الإسلامية - تأليف بارتولد وترجمة حمزة طاهر ط المعارف - ط
ثالثة .
- ٢٤ - تذكرة النوادر من المخطوطات العربية للسيد هاشم الندوى - ط حيدر آباد سنة
١٣٥٠ .
- ٢٥ - التكملة والذيل والصلة للصاغانى - تحقيق مجموعة من الأساتذة - مجمع اللغة
العربية بالقاهرة .
- ٢٦ - التنبيه والإيضاح لابن برى تحقيق مصطفى حجازى وعبدالعليم الطحاوى -
مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٩٨٠، ١٩٨١ .
- ٢٧ - تهذيب ألفاظ ابن السكيت للتبريزى - ط الكاثوليكية ببيروت ١٨٩٥ .
- ٢٨ - تهذيب اللغة للأزهري - تحقيق مجموعة من العلماء - ط القاهرة .
- ٢٩ - الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق - ط الجوائب بالقسطنطينية
سنة ١٢٩٩ .
- ٣٠ - الجمهرة لابن دريد - تحقيق كرنكو - ط حيدر آباد - ط أولى .
- ٣١ - دستور اللغة لأبى عبدالله الحسين بن إبراهيم النطنزى - مخطوطة دار الكتب

المصرية رقم ٢١٠ لغة.

- ٣٢ - دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس - ط الأنجلو سنة ١٩٥٨ ط أولى .
- ٣٣ - ديوان لغات الترك الكاشغرى - ط دار الخلافة العلية ١٣٣٣ هـ .
- ٣٤ - سر الصناعة لابن جنى تحقيق مصطفى السقا وآخرين ١٩٥٤ .
- ٣٥ - شجر الدر فى تداخل الكلام بالمعاني المختلفة لأبى الطيب اللغوى تحقيق محمد عبد الجواد .
- ٣٦ - شرح أدب الكاتب للجوالقى - ط القدس سنة ١٣٥٠ هـ .
- ٣٧ - شرح درة الغواص للشهاب الحفاجى - ط أولى سنة ١٢٩٩ ط القسطنطينية .
- ٣٨ - شرح الشافية للرضى - تحقيق نور الحسن وآخرين - ط حجازى .
- ٣٩ - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للقاضى نشوان بن سعيد، تحقيق ك. و. سترستين - ط ليدن سنة ١٣٧٠ / طبعة الحلبي سنة ١٠٤٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٤٠ - الصحابى فى فقه اللغة لابن فارس - نشر المكتبة السلفية سنة ١٩٤٠ .
- ٤١ - الصحاح للجوهري - تحقيق أحمد عبدالغفور العطار .
- ٤٢ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط أولى سنة ١٩٥٤ .
- ٤٣ - العملة لابن رشيق - ط أولى سنة ١٣٤٤ هـ - ط أمين هندية بمصر .
- ٤٤ - الغريب المصنف لأبى عبيد - مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٢١ لغة .
- ٤٥ - الفائق للزمخشري - ط الحلبي - ط أولى .
- ٤٦ - فصيح ثعلب - ط ليزج سنة ١٨٧٦ .
- ٤٧ - فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستاني - تحقيق الدكتور خليل العطية - البصرة ١٩٧٩ .
- ٤٨ - فقه اللغة للثعالبي - ط الحلبي سنة ١٣١٨ .
- ٤٩ - فهارس دار الكتب (الخاصة بعلم اللغة) .

- ٥٠ - فهارس معهد المخطوطات (الخاصة بعلم اللغة).
- ٥١ - الفهرست لابن النديم - ط الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٨ هـ.
- ٥٢ - فى النقد اللغوى - مقال للأستاذ على النجدى ناصف - مجلة رسالة الإسلام - السنة العاشرة - العدد الثانى.
- ٥٣ - فى اللهجات العربية: للدكتور إبراهيم أنيس - ط ثانية.
- ٥٤ - القاموس المحيط: للفيروزابادى.
- ٥٥ - القلب والإبدال لابن السكيت - ط الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٠٣ (ضمن مجموعة الكنز اللغوى).
- ٥٦ - كتاب الإبدال لأبى الطيب اللغوى - تحقيق عز الدين التنوخى - ط دمشق سنة ١٩٦٠.
- ٥٧ - كتاب الإبل للأصمعى ط الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٠٣ (ضمن مجموعة الكنز اللغوى).
- ٥٨ - كتاب الأفعال لابن القطاع - ط حيدر آباد سنة ١٣٦٠ - ط أولى.
- ٥٩ - كتاب الأفعال لأبى عثمان سعيد بن محمد السرقسطى - تحقيق د. حسين شرف - مجمع اللغة العربية ١٩٧٥ - ١٩٨٠.
- ٦٠ - كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى - تحقيق مجموعة من العلماء - مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- ٦١ - كتاب الخيل للأصمعى - ط فينا سنة ١٨٩٥.
- ٦٢ - كتاب سيويه - ط بولاق سنة ١٣١٦ هـ.
- ٦٣ - كتاب العين للخليل بن أحمد - تحقيق د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائى ط ثانية.
- ٦٤ - كتاب فعلت وأفعلت للزجاج - ط السعادة - ط أولى سنة ١٣٢٥ هـ.
- ٦٥ - كتاب المصادر للزوزنى - مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٨ مجاميع.

- ٦٦ - كتاب الهمز لأبى زيد - ط الكاثوليكية بيروت سنة ١٩١٠ .
- ٦٧ - الكشف للزمخشري - ط بولاق سنة ١٢٨١ .
- ٦٨ - كشف الظنون لحاجى خليفة - ط إستنبول سنة ١٣٦٠ إلى سنة ١٣٦٢ .
- ٦٩ - لامية الأفعال لابن مالك .
- ٧٠ - لسان العرب لابن منظور .
- ٧١ - مجالس ثعلب - تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون - ط المعارف .
- ٧٢ - المحكم لابن سيده - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - ط أولى سنة ١٩٥٨ .
- ٧٣ - المختص لابن سيده - ط أولى سنة ١٣١٦ ط بولاق .
- ٧٤ - مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع - ط بريل (اختلف فى مؤلفه) .
- ٧٥ - المزهر للسيوطى تحقيق جاد المولى وآخرين .
- ٧٦ - المصباح المنير للقيومى .
- ٧٧ - معانى القرآن للفراء - تحقيق أحمد يوسف نجاتى وآخرين - ط أولى .
- ٧٨ - معجم الأدباء لياقوت - ط الحلبي - تحقيق فريد زفاعى - الطبعة الأخيرة .
- ٧٩ - معجم البلدان لياقوت .
- ٨٠ - المعجم العربى للدكتور حسين نصار - ط دار الكتاب العربى بمصر سنة ١٩٥٦ .
- ٨١ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - نشر الدكتور أ. ي. ونسك - ط ليدن .
- ٨٢ - معجم مقاييس اللغة لابن فارس - تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون - ط أولى سنة ١٣٦٦ .
- ٨٣ - مغنى اللبيب لابن هشام - ط التجارية ١٣٥٦ هـ .
- ٨٤ - المقتضب للمبرد - تحقيق محمد عبدالحالق عزيمة - القاهرة ١٣٩٩ هـ .
- ٨٥ - مقدمة الأدب للزمخشري - مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٠٠ ، ٢٧٢ لغة .
- ٨٦ - مقدمة الصحاح لأحمد عبدالغفور العطار - ط دار الكتاب العربى بمصر - ط

أولى

- ٨٧ - المقصور والممدود للقيالى - مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٦٣ لغة.
- ٨٨ - من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس - ط ثانية.
- ٨٩ - المنتخب والمجرد لكراع - مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٨٥٨ لغة.
- ٩٠ - المنصف (شرح تصريف المازنى) لابن جنى - تحقيق إبراهيم مصطفى - ط أولى.
- ٩١ - النشر الفنى فى القرن الرابع للدكتور زكى مبارك - ط دار الكتب - ط أولى.
- ٩٢ - نزهة الألبا فى طبقات الأدبا لابن الأنبارى - طبع بإحدى أحاسن المطابع المصرية سنة ١٢٩٤هـ.
- ٩٣ - نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم لخليل بن أيبك الصفدى - مصورة المجمع اللغوى بالقاهرة.
- ٩٤ - الوافى بالوفيات للصفدى - ط استنبول سنة ١٩٣١ - مطبعة الدولة.
- ٩٥ - الوشاح و تثقيف الرماح فى رد توهيم المجد الصحاح لأبى زيد عبدالرحمن بن عبدالعزيز - ط بولاق سنة ١٢٨١.
- ٩٦ - وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق محمد محى الدين - طبعة السعادة ط أولى سنة ١٩٤٨.
- ٩٧ - يتيمة الدهر للثعالبي - ط الصاوى - ط أولى.

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is arranged in approximately 10-12 horizontal lines, though it is extremely faint and mostly illegible. Some words like "the", "and", "of", and "in" are occasionally discernible.

Handwritten text, possibly a signature or a date, located near the bottom center of the page.



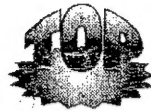
كتب أخرى للمؤلف

- * تاريخ اللغة العربية في مصر - الهيئة العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٧٠.
- * النشاط الثقافي في ليبيا من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر التركي - منشورات الجامعة الليبية ١٩٧١
- * البحث اللغوي عند العرب - مع دراسة لقضية التأثير والتأثر - عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧١، ١٩٧٦، ١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٨٨
- * البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب - دار الثقافة ببيروت ١٩٧٢.
- * أسس علم اللغة - ترجمة عن الإنجليزية - طبعان ١٩٧٣، ١٩٨٣ - عالم الكتب بالقاهرة.
- * من قضايا اللغة والنحو - عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٤.
- * ديوان الأدب للفارابي - تحقيق ودراسة - مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة - خمسة أجزاء ١٩٧٤ - ١٩٧٩.
- * المنجد في اللغة لكراع - تحقيق بالاشتراك - عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٦ - ١٩٨٨.
- * العربية الصحيحة - عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨١.
- * اللغة واللون - دار البحوث العلمية بالكويت ١٩٨٢.
- * علم الدلالة - دار العروبة الكويت ١٩٨٢، وعالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٨.
- * معجم القراءات القرآنية - ثمانية أجزاء - تأليف بالاشتراك - جامعة الكويت ١٩٨٥، ١٩٨٨.
- * النحو الأساسي - تأليف بالاشتراك - ذات السلاسل بالكويت ١٩٨٤، ودار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٨٨.
- * المعجم العربي الأساسي - تأليف بالاشتراك - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٩.
- * دراسة الصوت اللغوي - عالم الكتب بالقاهرة - ١٩٩١.
- * لغة القرآن: دراسة توثيقية فنية - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ١٩٩٣.

رقم ايداع ٩٥ / ١٩٨٥

I.S.B.N

977 - 232 - 063 - 0



المطبعة النموذجية للأوقفت